

الفصل الثالث : فرية الشيعة في تحريف القرآن وأثرها في تفاسيرهم

جمهور المفسرين من الشيعة الاثني عشرية على أن القرآن الذي بين أيدينا اليوم ليس هو كما أنزله الله تعالى ، والقرآن الصحيح هو الذي جمعه علي بن أبي طالب بإملاء النبي ﷺ ، وتوارثه الأئمة من بعده إلى أن استقر عند القائم محمد بن الحسن العسكري الغائب في السرداب الذي سيخرج ويظهره للناس ، وهو لم يتطرق إليه تحريف ولا تبديل ، أما ما عداه فمحرف مبدل حذف منه كل ما ورد صريحًا في فضائل آل البيت ، وكل ما ورد صريحًا في مثالب أعدائهم ومخالفهم .

والقول بتحريف القرآن بإسقاط كلمات وآيات وسور قد نزلت ، وبتغيير ترتيب الكلمات والآيات أجمعت عليه كتب الشيعة من تفاسير وعقائد وكتب أخبار ، كما أن أخبار التحريف في عقيدة الشيعة مثل أخبار الإمامة يزعمون تواترها ، من رد أخبار التحريف أو أولها يلزمه رد أخبار الإمامة والولاية .

وللأئمة مثل الصادق والباقر في تحريف الكتاب إيمان بالغة ، ولهم في تكذيب ما ثبت في القرآن والمصاحف تواترًا كلمات شديدة لا يمكن صدورها عن مسلم فضلًا عن رجل من آل بيت الرسول ﷺ ينظر إليه المسلمون على أنه من علماء الأمة الأعلام . تروى أصول الكافي : «عن الصادق قال : إن القرآن الذي نزل به جبريل على محمد سبعة عشر ألف آية ، والتي بأيدينا ستة آلاف ومائتان وثلاث وستون آية والبواقي مخزونة عند أهل البيت فيما جمعه علي ﷺ»^(١) .

وتروي أصول الكافي عن الصادق أيضًا أنه قال : «القرآن الذي جمعه علي هو مثل قرآنكم ثلاث مرات ، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد ، مكثت فاطمة بعد موت

(١) أصول الكافي ج ١ ص ١١٠ .

أبيها خمسة وسبعين يوما صبت عليها مصائب من الحزن لا يعلمها إلا الله، فأرسل الله إليها جبريل يسليها ويعزيها ويحدثها عن أبيها وعما يحدث لذريتها، وكان علي يستمع ويكتب ما سمع حتى جاء به مصحفًا قدر القرآن ثلاث مرات ليس فيه شيء من حلال وحرام ولكن فيه علم ما يكون»^(١)

كما يروي الكليني في الكافي أيضًا عن أبي عبد الله الصادق: «أن القائم يخرج المصحف الذي كتبه علي وأني المصحف غاب بغيبة الإمام»^(٢)

ولا يخفى ما في هذه الأخبار من التدافع، فإن الخبر الثاني يسمى ما جمعه على قرآنًا مع أنه صريح في أنه ليس فيه شيء من حلال وحرام، وإنما فيه علم ما يكون، فهو إذاً غير قرآن، على أنه أيضًا من كلام جبريل لفاطمة في تعزيته وتسليته على فرض تسليم ذلك من أساسه !!

ولكن الشيعة يستدلون بذلك على التحريف، وسبحان واهب العقول!

هذا والتحريف عندهم نوعان:

تحريف في التأويل وهو أكثر ولا يخلو منه كتاب من كتب أخبارهم ولا تفسير من تفاسيرهم، وهو ما تقدم في التفسير الباطني بالتفصيل.

وتحريف في التنزيل، وهو موضوع هذا الفصل، وقد روت كتب أخبارهم التحريف وعلى رأسهم كتاب الكافي للكليني - ثقة إسلامهم - بل هو الرائد والمرجع في ذلك الجانب بالذات لذا نجد جمهور المفسرين قد ركزوا على فرية التحريف فيعقدون الفصول في مقدمات تفاسيرهم تنويهاً بأن هذا القرآن على غير ما أنزل الله، ويسوقون من أخبارهم المنسوبة إلى الأئمة من آل البيت ما يحتاجون به في هذا المقام، ثم يذكرون عند كل آية يرون تصويهاً لها في نظرهم أخبار الأئمة في ذلك والمهم أنهم عندما يجابهم قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١)

(١) نفس المصدر ص ١١٥ .

(٢) نفس المصدر ص ١١١ .

[الحجر: ٩] سرعان ما يتخلصون من ذلك بالتأويل على هواهم فيقولون: وإنا له لحافظون عند الأئمة. . . وهكذا. وبهذا يفتح الشيعة فتقاً في الإسلام لا يمكن رتقه أبداً، ويعطون بذلك لأعداء الإسلام معاول هدمه، وبعد أن كان أقوى حصن لحماية الإسلام سلامة القرآن من التحريف والتبديل، أصبح هذا الحصن مصدع البنيان في نظر الطاعنين عليه بما تذكره الشيعة في ذلك. حيث يحسبونهم على أبناء الإسلام وأتباع القرآن، وقدima قال ابن حزم «وأما قولهم - أي: اليهود والنصارى في دعوى الروافض تبديل القرآن فإن الروافض ليسوا من المسلمين... إلخ»^(١).

لم يجد ابن حزم بدا من ذلك لما أن القول بتحريف القرآن وتبديله لا تحتمله عقيدة الأمة بحال فإن من يطعن في كتاب هو أصل عقديته لا يتصور أنه على دين ذلك الكتاب.

**** وإلى القارئ أقوال المفسرين من الشيعة في ذلك :**

١ - تفسير علي بن إبراهيم القمي :

* يقول في مقدمته وهو تفسير له مكانته عند الطائفة : «وبعد فالقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ ومنه محكم ومنه متشابه ومنه خاص ومنه عام ومنه تقديم ومنه تأخير، ومنه حرف مكان حرف، ومنه محرف، ومنه على خلاف ما أنزل الله، ومنه آيات بعضها في سورة وتماها في أخرى... إلخ»^(٢) ثم أخذ يسوق الأمثلة لذلك وقد مر بنا بعضها فيما يتعلق ببلاغة القرآن وعدم ترابطه في نظره فلا أطيل بإعادته^(٣) وأذكر هنا ما لم يذكر هناك، قال: «وأما ما هو محرف فقوله «لكن الله يشهد بما أنزل إليك» - في علي - أنزله بعلمه والملائكة يشهدون» كذا أنزلت»^(٤) ولا يخفى أن كلمة (في علي) هي التي أراد إقحامها تأييداً لبدعته ولو أدى ذلك إلى تحريف

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) تفسير القمي ص ٦ .

(٣) انظر: ص ٩٧ من الرسالة .

(٤) تفسير القمي ص ١١ .

كلام الله تعالى^(١) وقوله: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك - في علي -»^(٢) ولا يخفى أيضاً زيادة «في علي»^(٣) وقوله: «إن الذين كفروا وظلموا - آل محمد حقهم -» وما بين المعكوفين زائد ليس بقرآن^(٤)، وقوله: «سيعلم الذين ظلموا - آل محمد حقهم - أي منقلب ينقلبون»^(٥) وقوله: «ولو ترى الذين ظلموا - آل محمد حقهم - في غمرات الموت» ومثله كثيراً^(٦)، ولا يخفى أيضاً زيادة «آل محمد حقهم» في النصين الأخيرين^(٧) كأن القمي جعلها قاعدة في القرآن كله بزيادة كلمة (في علي) بعد أي آية فيها لفظ: (أنزل إليك) أو (أنزلنا إليك) ونحوه وزيادة كلمة (آل محمد حقهم) بعد لفظ (ظلموا) حيثما وقع في القرآن، بل هذا هو واقع ما في تفسيره فعلاً، بل من القواعد المطردة في تفسيره، زيادة كلمة (بولاية علي) دائماً بعد لفظ (كفروا) حيثما وقع، وزيادة كلمة (في ولاية علي) بعد لفظ (أشركوا) حيثما وقع دائماً، وتغيير كلمة (أمة) بكلمة (أئمة) حيثما وقعت، وعلى منواله نسج القوم في القرآن كله، وإليك نماذج متنوعة مختلفة الأغراض من التحريف في تفسيره.

* فعند قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال: إنما نزلت «أئمة وسطاً»^(٨) وعند آية الكرسي [البقرة: ٢٥٥] قال: «حدثني أبي عن الحسين بن خالد أنه قرأ أبو الحسن الرضا - أحد الأئمة في عقيدتهم - : «الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السماوات وما في الأرض - [وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم] - من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه

(١) انظر: صحة الآية رقم (١٦٦) سورة النساء .

(٢) تفسير القمي ص ١١ .

(٣) انظر: الآية (٦٧) سورة المائدة .

(٤) انظر: صحة الآية (١٦٨) النساء .

(٥) (٦) تفسير القمي ص ١١ .

(٧) انظر: صحة الآية في (٢٢٧) الشعراء وفي (٩٣) الأنعام وصحتها ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ

الْمَوْتِ﴾ الخ .

(٨) تفسير القمي ص ٥٠ .

وما بين المعكوفين زائد على النص القرآني كما لا يخفى وإن صح السند إلى أبي الحسن الرضا فهذا دليل على أنه لم يكن يحفظ القرآن حتى آية الكرسي، فكيف يكون إماما واجب الطاعة معصوماً؟ وإلا فقد كذب عليه القمي وأبوه والحسين بن خالد!! فإن الأمة قاطبة قد تلقت الآية على خلاف ذلك من رسول الله الذي نزل عليه القرآن فبلغه لها كما أنزل.

* وعند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ اصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، يضيف القمي إليها: «والحمد لله رب العالمين» ويقول: هكذا نزلت^(٢)

* وعند قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، قال: «إنما نزلت أئمة» وكذا قال عند قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قال: «إنما نزلت خير أئمة»^(٣)

* وعند قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] قال «قال الصادق (ع) «فما استمتعتم به منهن [إلى أجل مسمى] هكذا نزلت»^(٤) ولا يخفى أن مراد القمي من ذلك حل متعة النساء عند الشيعة أرادوا بذلك أن يختلقوا لها نصاً من القرآن، فزادوا ما بين المعكوفين.

* وعند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، يقول القمي: «حدثني أبي بسنده عن أبي عبد الله قال: نزلت: فإن تنازعتم في شيء فأرجعوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أولي الأمر منكم يعني أمير المؤمنين»^(٥).

(١) القمي ص ٧٤.

(٢) القمي ص ٧٥.

(٣) القمي ص ٩٨، ص ٩٩.

(٤) القمي ص ١٢٤.

(٥) القمي ص ١٢٩.

وغير الشيعية معروف وهو الرد عند التنازع إلى الإمام عندهم لكن ما الحل ولا إمام لهم؟

* وعند قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١] يقول القمي: «نزلت: يسألونك الأنفال»^(١) وغرض الشيعة من ذلك أن الأنفال كانت خاصة لرسول الله ﷺ ثم هي للإمام المعصوم من بعده، والصحابة إنما كانوا يسألون الرسول أن يعطيهم منها على سبيل الصدقة، ولم يكن سؤالهم عن حكمها، وذلك لا يتأتى للشيعة إلا بحذف كلمة (عن)، وعند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَتَبَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ﴾ [الرعد: ٣٦] قال «وإنما نزلت: والذي أنزلنا إليك الكتاب هو الحق فمن يؤمن به علي يؤمن به»^(٢).

ولا أدري لهذا الكلام معنى غير اقحام اسم علي بن أبي طالب في النص كما هو واضح.

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ١٢٤]، قال: «إنما نزلت: وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم في علي»^(٣) والغرض واضح.

* وعند قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢] قال: «قرأ أبو عبد الله: أئمة هي أزكى من أئمتكم فقيل: يا بن رسول الله نحن نقرؤها أمه هي أربى من أمة؟ قال: ويحك وما أربى؟ وأوماً بيده بطرحها»^(٤) وهذه من قواعد القمي في كلمة أمة وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الزَّيْءَ إِلَيْكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٦٠] قال: «إنما نزلت: وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة لهم ليعمها فيها والشجرة الملعونة في القرآن وهم بنو أمية»، كذا نزلت^(٥)

(١) القمي ص ٢٣٤ .

(٢) انظر: تفسير القمي ص ٣٤٢ .

(٣) ص ٣٥٨ .

(٤) ص ٣٦٥ .

(٥) ص ٣٨٣ .

وأقول: وبالطبع فما دام اسم على قد نزل في القرآن عندهم فحكم المقابلة أن ينزل اسم أعدائه - في زعم الشيعة - صريحاً في القرآن.

* وعند قوله تعالى: ﴿وَفَكَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان: ٨]

إنما نزلت: «وقال الظالمون آل محمد حقهم... إلخ» كذا قال القمي^(١)

وعند قوله تعالى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الاحزاب: ٦] قال

القمي «نزلت: «وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم»^(٢) وهذا القدر من التمثيل كاف من تفسير القمي فهو مليء بهذا النحو من التحريف بل هو رائد هذا الميدان، وعلى منواله نسج المفسرون من الشيعة.

٢- وجاء في تفسير الصافي لملا محسن الكاشاني ما نصه:

«المقدمة السادسة في نبذ مما جاء في جمع القرآن وتحريفه وزيادته ونقصانه وتأويل ذلك، روى عن علي بن إبراهيم القمي في تفسيره بإسناده عن أبي عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: يا علي إن القرآن خلف فراشي في الصحف والحبر والقراطيس فخذوه واجمعوه ولا تضيعوه كما ضيعت اليهود التوراة، فانطلق على فجمعه في ثوب أصفر ثم ختم عليه في بيته وقال لا أردي حتى أجمعه فلقد كان الرجل يأتيه فيخرج إليه بغير رداء حتى جمعه، ومنها ما رواه القمي عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبد الله وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس فقال أبو عبد الله (كف عن هذه القراءة واقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم فإذا قرأ كتاب الله على حده وأخرج المصحف الذي كتبه علي إلى الناس حين فرغ منه فقال لهم: هذا كتاب الله كما أنزله الله على محمد وقد جمعته بين اللوحين فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه، فقال: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنما كان علي أن أخبركم حين جمعته لقراءته».

(١) ص ٤٦٥ .

(٢) ص ٥١٦ .

ومن ذلك أيضًا: ما روي عن أبي ذر الغفاري أنه لما توفي رسول الله ﷺ جمع على (ع) القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله ﷺ، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه علي وانصرف، ثم حضر زيد بن ثابت وكان قارئًا للقرآن فقال له عمر: إن عليًا جاءنا بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد أردنا أن نؤلف لنا القرآن وتسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتكًا للمهاجرين والأنصار فأجابه زيد إلى ذلك، ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتهم وأظهر علي القرآن الذي ألفه أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، قال عمر: ما الحيلة دون أن أقتله وأستريح منه، فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر على ذلك، فلما استخلف عمر سأل عليًا أن يدفع إليه القرآن فيحرفوه فيما بينهم، فقال: يا أبا الحسن إن كنت جئت به إلى أبي بكر فأت به إلينا حتى نجمع عليه، فقال علي: هيهات ليس إلى ذلك سبيل، إنما جئت به إلى أبي بكر لتقوم به الحجة عليكم، ولا تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين-، أو تقولوا: ما جئنا به، إن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي، فقال عمر: فهل وقت لإظهاره معلوم؟ قال علي: نعم، إذا قام القائم من ولدي، فيظهره ويحمل الناس عليه فتجري السنة به»^(١)

ثم يواصل الكاشاني نقل الأخبار فيقول: «وفي الكافي عن أبي الحسن (ع) أنه قيل له: إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟ فقال: لا، اقرءوا كما تعلمتم فسيجيئكم من يعلمكم، وبإسناد عن البيزنطي قال: دفع إلي أبو الحسن (ع) مصحفًا وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فوجدت فيها اسم سبعين رجلًا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وفي تفسير العياشي عن أبي جعفر قال: لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص ما خفي حقنا على ذي حجب ولو قد قام قائمنا فنطق صدقه القرآن،

(١) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج ١ ص ٢٤، ص ٢٥.

وفيه أيضًا عن أبي عبد الله قال: لو قرئ القرآن كما أنزل لألقينا فيه مسمين بأسمائنا كما سمي من قبلنا، وفي الاحتجاج، أنه لما احتج علي على الملحدين قال: وأما ظهورك علي تناكر قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، وليس بشبه القسط في اليتامى نكاح النساء، ولا كل النساء أيتامًا فهو مما قدمت لك ذكره من إسقاط المنافقين من القرآن، وبين القول في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن^(١)

وأقول: لا يخفى على ذي بصيرة كذب هذه الأخبار على العترة من آل البيت، وهي توضح لنا بجلاء عقيدة الشيعة في أن القرآن محرف مبدل ليس هو كما أنزله الله وأن القرآن الصحيح الخالي من التحريف هو الذي جمعه علي بأمر النبي وكانت تتناقله الأئمة من ولده وأنه كان مقروءًا عندهم محفوظًا كما أنزل إلى أن استقر عند القائم الذي سيظهره عند قيامه وأن الأئمة كانت تصدر عنهم في بعض الأحيان تصويبات للقرآن المحرف الذي بيد الأمة، وفي بعض الأحيان كانوا يأمرون أتباعهم بأن يقرءوا كما يقرأ الناس، وتلك خرافة سنأتي على بنيانها من القواعد بإذن الله والمهم أن الكاشاني قال بعد أن أطل في ذكر هذه الأخبار.

والمستفاد من جميع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق آل البيت (ع) أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله ومنه ما هو مغيرٌ محرف، وأنه قد حذف منه أشياء كثيرة، منها: اسم علي في كثير من المواضع، ومنها: لفظ (آل محمد) غير مرة، ومنها: أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك وأنه ليس على الترتيب المرضي عند الله ورسوله، وبه قال علي بن إبراهيم القمي: «ثم نقل الكاشاني عن القمي ما سبق نقله لي عنه وزيادة، ثم قال: «والظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن لأنه روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي ولم يتعرض لها بقدر مع أنه ذكر في أول الكتاب أنه كان يثق بما رواه فيه، وكذا أستاذه علي بن

(١) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ص ٣٢ .

إبراهيم القمي، فإن تفسيره مملوء منه وله غلو فيه، وكذا الشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي^(١) فإنه أيضًا نسج على منوالهما في كتاب الاحتجاج. ثم توهم اعتراضًا وأجاب عنه فقال: «ويرد على هذا إشكال: وهو أنه على هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن، إذ على هذا يحتمل أن تكون كل آية منه محرفة مغيرة على خلاف ما أنزل الله فلم يبق لنا في القرآن حجة، وهنا يجيب بقوله: «ويخطر بالبال في دفع هذا الإشكال أن يقال: إن صحت هذه الأخبار فلعل التغيير إنما وقع فيما لا يخل بالمقصود كثير إخلال، كحذف اسم علي وآل محمد وحذف أسماء المنافقين فإن الانتفاع بعموم اللفظ باقٍ، وكحذف بعض الآيات وكتمانها فإن الانتفاع بالباقي باق مع أن الأوصياء كانوا يتداركون ما فاتنا منه، ويدل على هذا قول علي لطلحة: وإن أخذتم بما فيه نجوتم من النار ودخلتم الجنة فإن فيه حجتنا وبيان حقنا وفرض طاعتنا، ولا يبعد أن يقال: إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن فيكون التبديل من حيث المعنى ويدل له ما في الكافي عن أبي جعفر أنه كتب في رسالته إلى سعد الخير وكان من نبذهم من الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه»^(٢).

وأقول: لا يخفى أن ما ذكره الكاشاني جواب بارد لا ينفي وقوع التبديل والتحريف في التنزيل أو في التأويل، وكلاهما تحريف للكلم عن مواضعه.

ثم قال بعد أن نقل رأي الطبرسي المفسر في نفي التحريف معقبًا عليه بقوله: «لقائل أن يقول كما أن الدواعي كانت متوفرة على نقل القرآن وحراسته كذلك كانت متوفرة على تغييره من المنافقين المبدلين للوصية المغيرين للخلافة لتضمنه ما يضاد رأيهم وهواهم والتغيير فيه وقع قبل انتشاره في البلدان، وأما ضبطه فقد كان بعد ذلك»^(٣) ثم ذكر الكاشاني رأي الشيخ الصدوق ابن بابويه وشيخ الطائفة الطوسي في

(١) الطبرسي هذا غير أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي صاحب مجمع البيان.

(٢) انظر: تفسير الصافي للكاشاني ج ١ ص ٣٤.

(٣) ص ٣٥.

نفى التحريف في القرآن ثم عقب الكاشاني بقوله: «يكفي في وجوده في كل عصر وجوده جميعًا كما أنزله الله محفوظًا عند أهله من الأئمة ووجود ما احتجنا إليه منه عندنا وإن لم نقدر على الباقي، ولعل هذا هو المراد من كلام الصدوق والشيخ الطوسي»^(١) وأقول ومن هذا يتبين أن الكاشاني يرى كغيره من الشيعة أن القرآن الموجود محرف مبدل ولهذا نجده عند كل آية تعتقد الشيعة تحريفها يذكر تصويبها في نظرهم كما سيأتي في الأمثلة.

٣- وجاء في كتاب تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للمولى عبد اللطيف الكازراني في المقدمة الثانية ما نصه:

«اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار الواردة المتواترة أن هذا الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شيء من التغيرات وأسقط الذين جمعوه بعده كثيرًا من الكلمات والآيات وأن القرآن المحفوظ عما ذكر الموافق لما أنزله الله ما جمعه علي (ع) وحفظه إلى أن وصل إلى ابنه الحسن وهكذا إلى أن انتهى إلى القائم (ع) وهو اليوم عنده، ولهذا قد ورد صريحًا أن الله لما قد سبق في علمه صدور تلك الأفعال الشيعة من المفسدين في الدين وأنهم بحيث كلما اطلعوا على تصريح بما يغيرهم، ويزيد في شأن علي وذريته الطاهرين حاولوا إسقاط ذلك رأسًا أو تغييره محرفين، وكان في مشيئته الكاملة ومن ألطافه الشاملة محافظة أوامر الولاية والإمامة ومحاربة فضائل النبي والأئمة بحيث تسلم عن تغيير أهل التضييع والتحريف، ويبقى لأهل مفادها مع بقاء التكليف لم يكتف بما كان مصرحًا به منها بل جعل جل بيانها بحسب البطون وعلى نهج التأويل، وفي ضمن ما تدل عليه ظواهر التنزيل حتى تتم حجته على الخلائق جميعًا ولو بعد إسقاط المسقطين ويستبين صدق هذا بملاحظة ما نذكره في هذه الفصول الأربعة المشتملة على كل هذه الأحوال.

ثم عقد الفصل الأول: في بيان نبذ مما ورد في جمع القرآن ونقصه وتغييره وأورد

(١) ص ٣٦ .

فيه من الروايات التي ينسبونها إلى آل البيت في ذلك، وقد مر بنا طرفاً منها .

وعقد الفصل الثاني: في بيان نبذ مما ورد في جمع القرآن ونقصه وتغييره والاختلاف فيه من الروايات التي نقلها مخالفوا الشيعة في كتبهم، وكلها تدور حول النسخ وستأتي بصورة واضحة في كلام مفسر غيره .

وعقد الفصل الثالث: في بيان ما جاء من الأخبار مشتملاً على التصريح بتغيير القرآن وأنه هو السر في الإشارة إلى ما يتعلق بالولاية والإمامة على سبيل الرمز والتعريض وقد مر بنا بعض هذه الأخبار فيما نقله الكاشاني عن تفسير العياشي وغيره .

وعقد الفصل الرابع: في بيان خلاصة أقوال علمائهم في تغيير القرآن وعدمه وتزييف استدلال من أنكر التغيير والتحريف، حيث ذكر في هذا الفصل ما مر ذكره في الكاشاني بنصه وهاجم من أنكر وقوع التحريف من علمائهم^(١)

وهكذا يكون الكازراني من مفسري الشيعة الاثني عشرية الذين يؤمنون بأن القرآن محرف مبدل على خلاف ما أنزل الله، حرفه الصحابة في جمعهم له وأن القرآن الصحيح هو ما جمعه على واستقر عند القائم وأن أخبار التحريف عندهم متواترة لا ترد .

٤- وجاء في تفسير محمد حسين الأصفهاني النجفي في المقدمة السابعة ما

نصه :

«المقدمة السابعة في نبذ مما جاء في جمع القرآن وتحريفه وزيادته ونقصه وما

يتعلق بذلك»^(٢)

وذكر فيها بالحرف الواحد ما سبق نقله في كلام الكاشاني، والظاهر أنه نقله عنه

لأن الكلام هو الكلام والترتيب هو الترتيب لكنه زاد عليه : «والأحاديث الظاهرة في

(١) انظر: تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار للكازراني ص ٢٥ وما بعدها .

(٢) انظر: تفسير الأصفهاني ص ٥١ .

تغيير القرآن وتبديله والتقديم والتأخير والزيادة والنقيصة وغير ذلك كثيرة حتى نقل بعض العارفين عن السيد نعمة الله الجزائري أن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث وذكر أنه لم يقف على حديث واحد يشعر بخلاف ذلك، وقال إن القرآن الموجود الآن ستة آلاف آية وستمائة ست وستون تقريباً وفي صحيفة هشام بن سالم^(١) أن القرآن الذي نزل على محمد سبعة عشر ألف آية وفي رواية ثمانية عشر^(٢) وهكذا نرى أن الأصفهاني أحد مفسري الاثنى عشرية يعتقد تحريف القرآن أيضاً وينبه على ذلك في تفسيره بحرص وحماس.

٥- وجاء في تفسير البرهان للبحراني في المقدمة «باب في أن القرآن لم يجمعه كما أنزل إلا الأئمة عليهم السلام»^(٣):

أورد فيه جملة من الأخبار عندهم في هذا الشأن منها عن أبي عبد الله قال: «لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين كما سمي من قبلنا»^(٤) ثم نقل مقدمة تفسير القمي بتمامها دلالة على أنه يرى ما يراه وقد مر بنا بعضها^(٥). ثم أخذ البحراني يذكر عند كل آية مما يرون فيها تحريفاً من أخبارهم عن الأئمة لاسيما وأنه من المحدثين عند الشيعة ومن المفسرين بالآخر فمن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾^(٦) [البقرة: ٢١٠]. قال: «عن ابن بابويه^(٦) عن الرضا علي بن موسى أنها: «هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله بالملائكة في ظلل من الغمام وهكذا نزلت»^(٧) وهدف الشيعة من ذلك

(١) انظر: ترجمته ص ٤٧ من الرسالة.

(٢) تفسير الأصفهاني ص ٥٥.

(٣) تفسير البرهان ج ١ ص ٩.

(٤) البرهان ص ١٤.

(٥) البرهان ص ١٩.

(٦) هو الصدوق الذي اشتهر بالقول بنفي التحريف مع أنه كما هنا يروي أخبار التحريف في كتابه «من لا يحضره الفقيه» فروايته تخالف قوله فتأمل.

(٧) البرهان ج ١ ص ١٢٩.

نفى الإتيان عن الله كقول المعتزلة كما سيأتي في محله ، وعند آية الكرسي [البقرة: ٢٥٥] ذكر عن القمي عن أبي الحسن الرضا ما مر ذكره في قراءتها عند القمي^(١).

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ﴾ [النساء: ٣] أورد عن القمي بسنده عن أمير المؤمنين أنه سقط عندها ثلث القرآن^(٢).

وعند قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٩] قال عن الرضا كان بعدها «ورھطك منهم المخلصين»^(٣). والهدف منها علي بن أبي طالب والأئمة من ولده، مع أن الآية من أوائل ما نزل بمكة وعلى لم يزل صبيًا ولا ولد له حينئذ فتدبر! وعند قوله تعالى في أول سورة المعارج: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١، ٢] قال: «عن أبي جعفر قال: للكافرين بولاية علي ليس له من الله دافع»^(٤). ولا أدري كيف يستحلفون أبا جعفر عليه السلام على هذا الضلال، ولكن على هذا النمط أغلب أخبارهم في التحريف مما يدل على كذبها. وبهذا يكون البحراني في تفسيره يرى أيضًا ما يراه غيره من الشيعة في اعتقاد تحريف القرآن.

٦- وجاء في كتاب تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة لسلطان

محمد بن حيدر الخراساني في المقدمة ما نصه:

«الفصل الثالث عشر في وقوع الزيادة والنقيصة والتقديم والتأخير والتحريف والتغير في القرآن الذي بين أظهرنا والذي أمرنا بتلاوته وامثال أوامره ونواهيه، اعلم أنه قد استفاضت الأخبار عن الأئمة الأطهار بوقوع الزيادة والنقيصة والتحريف والتغير فيه بحيث لا يكاد يقع شك في صدور بعضها منهم وتأويل الجميع بأن الزيادة والنقيصة والتغير إنما هي في مدركاتهم من القرآن لا في لفظ القرآن كلفة، وصرف

(١) البرهان ج ١ ص ١٤٨ .

(٢) البرهان ج ١ ص ٢٠٩ .

(٣) البرهان ج ٣ ص ٣٦٨ .

(٤) تفسير البرهان ج ٤ ص ١١٤٦ .

للفظ عن ظاهره من غير صارف وما توهموه صارفًا من كونه مجموعًا عندهم في زمن النبي وكانوا يحفظونه ويدرسونه وكانت الأصحاب مهتمين بحفظه عن التغيير والتبديل، حتى ضبطوا قراءات القرآن وكيفيات قراءاتهم، فالجواب عنه أن كونه مجموعًا غير مسلم فإن القرآن نزل في مدة رسالته إلى آخر عمره نجومًا، وقد استفاضت الأخبار بنزول بعض السور وبعض الآيات في العام الآخر، وما ورد من أنهم جمعوه بعد رحلته وأن عليًا جلس في بيته مشغولًا يجمع القرآن أكثر من أن يمكن إنكاره، وكونهم يحفظونه ويدرسونه مسلم، لكن كان الحفظ والدرس فيما كان بأيديهم، واهتمام الأصحاب بحفظه وحفظ قراءات القرآن وكيفيات قراءاتهم كان بعد جمعه وترتيبه.

وكما كانت الدواعي متوفرة في حفظه كذلك كانت متوفرة من المنافقين في تغييره^(١) ثم توهم نفس الاعتراض الذي ذكره الكاشاني من عدم الاعتماد على القرآن بهذه الصورة المحرفة وأجاب عنه بنفس جواب الكاشاني كما تقدم^(٢).

وهكذا نرى الخراساني ينتصر للقول بتحريف القرآن ويضعف رأي من قال غير ذلك ولهذا نجده في تفسيره حريصًا على تصويب الآيات بزعمهم التي يعتقدون أنها من تحريف الصحابة، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]. نجده يدعي كغيره من الشيعة أن القراءة الصحيحة كانت: بلغ ما أنزل إليك من ربك في على ويحمل التبليغ المأمور به النبي على ذلك فحسب، ويمنع إرادة العموم ويقوم الأدلة على ذلك في محاولة فاشلة^(٣) وكذا عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] - يرى أيضًا أن القراءة الصحيحة: «فإن تنازعتم في شيء فارجعوه إلى الله والرسول وإلى أولي الأمر منكم»^(٤).

(١) تفسير بيان السعادة للخراساني ج ١ ص ١٢ .

(٢) انظر: الرسالة ص ٢٣٦ .

(٣) تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة ج ١ ص ٣٤٣ .

(٤) نفس المرجع ج ١ ص ٢٠٦ .

وعندما اصطدم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُمُ الْحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] نجده يحاول أن يتخلص من هذا النص الذي يجبهه بقوله: ولا ينافي حفظه تعالى للذكر بحسب حقيقة التحريف في صورة تدوينه فإن التحريف إن وقع وقع في الصورة المماثلة له كما قال: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩]^(١)

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَنَّاكَ لَفَدَّتْ كِدْتَ تَرَكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤] يزعم هذا المأفون أنه قد ورد عندهم من الأخبار أنها من فرية الملحدين^(٢).

وهكذا نرى أن الأصفهاني ينتصر بعصية للقول بالتحريف ويجرى عليه في تفسيره بصلف وعناد شأنه شأن الجمهور من مفسري الاثنى عشرية.

٧- وجاء في تفسير القرآن للسيد عبد الله العلوي (شبر) أخبار التحريف تارة بالتصريح وتارة بالتلويح على أنها قراءة آل البيت:

فمن التصريح عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ﴾ [النساء: ٣] قال: أسقط المنافقون بين القول في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن^(٣). وليته ذكر لنا قصة من هذه القصص لنرى عينة من هذا القرآن المزعوم الذي حبسته الشيعة في باطن الأرض مع ساكن السرداب!

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُمُ الْحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] يقول: أي لحافظون له عند أهل الذكر واحدًا بعد واحد إلى القائم أو في اللوح، وقيل الضمير للنبي^(٤)

كل ذلك لكي يتخلص من مصادمة النص القرآني لعقيدته، وهو تكلف بارد كما لا

(١) بيان السعادة ج ١ ص ٤٠١ .

(٢) بيان السعادة ج ١ ص ٤٢٩ .

(٣) تفسير شبر ص ١٠٨ .

(٤) شبر ص ٢٦٢ .

يخفى وأما مثال ما جاء فيه تلويحاً فإنه يذكر عند كل آية ورد فيها خبر من أخبار تحريفهم يقول وفي قراءة أهل البيت كذا مثل : عند قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] يقول : وفي قراءتهم - أي : الأئمة - «أئمة»^(١)

وعند قوله تعالى : ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] قال : وقرئ أئمة^(٢) وعند قوله : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال هم آل محمد وقرئ كنتم خير أئمة^(٣) ، وهي نفس أخبار التحريف غير أنه ذكرها بصورة قراءة للأئمة وتتبع ذلك عنده يطول .

٨- تفسير مجمع البيان للشيخ أبي على الفضل بن الحسن الطبرسي :

وهذا التفسير أوردته هنا لأهمية خاصة حيث اشتهر صاحبه بعدم القول بالتحريف حتى عد أحد ثلاثة أو أربعة من أعلام الاثنى عشرية الذين نفوا القول بالتحريف وردوا أخباره عندهم وهم الشيخ الصدوق شيخ المحدثين وصاحب كتاب من لا يحضره الفقيه وقد أشرت في هامش ص ٢٣٨ ما نقله عنه البحراني في تفسيره من أخبار التحريف والثاني الشريف المرتضى وتفسيره إنما يعد من تفاسير المعتزلة لا من تفاسير الاثنى عشرية ولذلك لم أتعرض له والثالث : شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي ، ولم يقع لي تفسيره لأرى مدى صحة ما نسب إليه من القول بعدم التحريف وهل التزم فعلاً في تفسيره بهذا أو ناقض نفسه كالطبرسي فيما سأذكره عنه غير أنه نسب إليه بعض الشيعة أنه وإن نفى الطوسي القول بالتحريف في مقدمة تفسيره إلا أنه أورد فيه أخبار التحريف وسيأتي كلام من قال ذلك ، ويؤيده أن الطبرسي وهو رابع من اشتهر بنفى التحريف قد نسج على منوال الطوسي في تفسيره مجمع البيان وجوامع الجامع حيث صرح في مقدمة مجمع البيان بنفى التحريف ، وفي داخل تفسيره أورد ما يناقض ذلك ، وإليك نص ما ذكره أولاً في المقدمة في الفصل الخامس قال :

(١) شبر ص ٦١ .

(٢) شبر ص ٩٦ .

(٣) شبر ص ٩٧ .

«ومن ذلك: الكلام في زيادة القرآن ونقصانه، فإنه لا يليق بالتفسير، فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة^(١) أن في القرآن تغييرًا ونقصانًا، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافة^(٢) وهو الذي نصره المرتضى قدس الله روحه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات^(٣) وذكر في مواضع أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة^(٤) فإن العناية اشتدت والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم يبلغه فيما ذكرناه لأن القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءاته وحروفه وآياته فكيف يجوز أن يكون مغيرًا أو منقوصًا مع العناية الصادقة والضبط الشديد. وقال أيضًا قدس الله روحه: إن العلم بتفسير القرآن وأبعاضه في صحة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة ككتاب سيبويه والمزني، فإن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما حتى لو أن مدخلًا أدخل في باب سيبويه بابًا في النحو ليس من الكتاب لعرف وميز وعلم أنه ملحق وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المزني^(٥).

ومعلوم أن العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء وذكر أيضًا (رض) أن القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعًا

(١) يقصد بذلك أهل السنة كما تسميهم الشيعة، وليس في أهل السنة من روى خبرًا واحدًا في نقص القرآن.

(٢) بل قد مر إجماع المفسرين منهم على القول بالتحريف فمن أين جاء الطبرسي بهذا عن أصحابه؟

(٣) يشير إلى تنفيذ المرتضى لأخبار التحريف التي أوردها أحمد بن أبي طالب الطبرسي في كتابه الاحتجاج وقد تقدم أنه غير الطبرسي صاحب مجمع البيان انظر ص ٢٣٥ من الرسالة.

(٤) لا شك أن القرآن أثبت قدمًا وأكثر اهتمامًا عند المسلمين مما ذكر بكثيرًا!

(٥) لا شك أن اهتمام الأمة بالقرآن لا يصح قياسه على الاهتمام بكتاب سيبويه والمزني.

مؤلفاً على ما هو عليه الآن، واستدل على ذلك بأن القرآن كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتى عين علي جماعة من الصحابة في حفظهم له، وأنه كان يعرض على النبي ﷺ ويتلى عليه، وأن جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدة ختمات، وكل ذلك يدل بأدنى تأمل على أنه كان مجموعاً مرتباً غير مبتور ولا مبثوث، وذكر أن من خالف في ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته»^(١)

وهذا الكلام من الطبرسي وما نقله عن المرتضى على ما فيه من المآخذ التي سجلتها بالهامش إلا أنه صريح في نفى القول بالتحريف كما اشتهر عن الطبرسي، وكنت أود أن يتماسك الطبرسي بما اشتهر عنه في ذلك ولكن بفحص كتابه مجمع البيان خاب أمني فيه لأمر:

الأول: عند تفسير قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا ءَاتَيْنَهُمْ مِّنْ ءَايَةٍ يَّبَدِّلُ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ٢١١] قال ما نصه: «والتبديل هو أن يحرف أو يكتم أو يتأول على خلاف جهته كما فعلوه في التوراة والإنجيل وكما فعله مبتدعة الأمة في القرآن»^(٢) فهذا نص صريح لا يحتمل تأويلاً في أن الطبرسي يرى ما يراه غيره من مفسري الاثنى عشرية بأن الخلفاء الثلاثة الذين جمعوا القرآن وهم مبتدعة الأمة الذين عناهم - في نظره - قد حرفوا القرآن كما حرفت بنوا اسرائيل التوراة والإنجيل، وبهذا يكون الطبرسي قد هدم ما بناه في المقدمة.

الثاني: أن الطبرسي أورد أخبار التحريف في تفسيره عند الآيات التي يؤمن الشيعة بتحريفها وإن كان قد ذكرها على أنها قراءة للأئمة من آل البيت، لكنه يعلم

(١) انظر: تفسير مجمع البيان للطبرسي ج ١ ص ٣٠، ٣١.

(٢) انظر: تفسير مجمع البيان للطبرسي ج ٢ ص ١٨١.

أنها نفس أخبار التحريف التي جاهر في المقدمة بردها، وكان الواجب عليه أن يضرب عنهما صفحًا بالمرة مادام حقًا يعتقد صحة ما بين الدفتين من غير تحريف ولا تبديل وما دام كذلك صادقًا في الحكم على هذه الأخبار بأنها ضعيفة.

الثالث: أن صاحب كتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب وهو أحد علماء الشيعة ومحدثهم قد احتج على إثبات التحريف عند الشيعة بما أورده الطبرسي في مجمع البيان من هذه الأخبار التي أتى بها على أنها قراءة أهل البيت، فليس بدعًا أن احتج على الطبرسي بما احتج به علماء الشيعة أنفسهم.

الرابع: أن هذه الأخبار التي ذكرها الطبرسي في صورة قراءة منسوبة لآل البيت لا يمكن حملها على اختلاف القراءات لما فيها من مخالفة فاحشة للرسم، بزيادات كثيرة وتغيير للمعنى بما يتفق وعقائد الشيعة مع أنه أيضًا يرجح المعنى المترتب على هذه القراءات في بعض الأحيان، وهي قراءات بالطبع لا تعرفها الأمة بالمرة، بل هي كما ذكرت أخبار التحريف عند الشيعة التي يحتجون بها على أن القرآن محرف من الصحابة، وإلى القارئ نماذج من تفسير الطبرسي في هذا الجانب لكي يقف بنفسه على حقيقة ما فيه فعند تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] في نهاية تفسيرها «وروى علي بن إبراهيم - يعني القمي - عن أبيه عن الحسين بن خالد أنه قرأ أبو الحسن الرضا (ع)، وأضاف إلى النص القرآني السابق: «وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه إلخ»^(١) ولم يتعرض الطبرسي له بقدر، وهو كما ترى نفس الخبر الذي رواه القمي وسجلناه عنده سابقًا^(٢) وهي زيادة لا يمكن حملها على اختلاف القراءات المقبولة بحال على أنه أتى به في بيان المعنى لا في بيان القراءات. وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣] قال: في قراءة أهل البيت: «وآل محمد (ع)

(١) مجمع البيان ج ٣ ص ٣٠٤ .

(٢) انظر: الرواية عند القمي ص ٢٣١ من الرسالة .

على العالمين»^(١) وترتب القول بعصمة الأئمة، عندهم - على هذه القراءة حيث قال «ويجب أن يكون الذين اصطفاهم الله تعالى مطهرين معصومين منزهين عن القبائح سواء كان نبياً أو إماماً»^(٢)

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَانْتَمَ أَذْلَهُ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، قال: «وروى عن بعض الصادقين - يقصد الأئمة - إذ يمتنع وصف غيرهم بذلك عندهم - أنه قرأ (وأنتم ضعفاء) وقال لا يجوز وصفهم بأنهم أذلة وفيهم رسول الله وكان صاحب راية رسول الله يوم بدر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) وصاحب راية الأنصار سعد بن معاذ»^(٣).

وهذا من غير شك اعتراض منه على كلمة (أذلة) وإلا لكان المفروض أن يدفع الاعتراض وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الاعراف: ٤٧]، قال: «وروى أن في قراءة ابن مسعود وسالم: «وإذا قلبت أبصارهم تلقاء أصحاب النار قالوا عائذاً بك أن تجعلنا مع القوم الظالمين» وروى ذلك عن أبي عبد الله - يعني الصادق (ع)^(٤).

وأحب أن ألفت النظر أن القراءة التي تنسب إلى ابن مسعود هي من وضع الشيعة عليه كما قرر العلماء ذلك، ويؤيده ما بينها وبين قراءة الشيعة من تقارب ونيات تحقيق ذلك في التعليق بعون الله،

وعند قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ أول الأنفال، قال: «وقد صح أن قراءة أهل البيت: «يسألونك الأنفال»^(٥) وقد صرح من غير موارد كما ترى بتصحيح هذه القراءة وقد مر بيان ما فيها وهدف الشيعة من ذلك»^(٦).

(١) مجمع البيان ج ٣ ص ٦٢ .

(٢) مجمع البيان ج ٤ ص ١٨٨ .

(٣) تفسير مجمع البيان للطبرسي ج ٨ ص ٦٧ .

(٤) مجمع البيان ج ٩ ص ٩٩ .

(٥) انظر: ص ٢٣١ من الرسالة .

وعند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]

قال: «وروى في قراءة أهل البيت (جاهد الكفار بالمنافقين) قالوا: لأن النبي ﷺ لم يكن يقاتل المنافقين وإنما كان يتألفهم لأن المنافقين لا يظهرون الكفر، وعلم الله بكفرهم لا يبيح قتلهم إذا كانوا يظهرون الإيمان^(١) وعند نظيرتها في سورة التحريم آية ٩ قال: «وروى عن أبي عبد الله (ع) أنه قرأ: «جاهد الكفار بالمنافقين» وقال: إن رسول الله ﷺ لم يقاتل منافقاً قط، وإنما كان يتألفهم»^(٢).

وهذا المعنى قد يبدو معقولاً في ظاهره، ولكن من وقف على قصد الشيعة منه تبين له أنه كفر لا يجوز حمل كتاب الله عليه لمناقضته صريح القرآن في أكثر من آية منه، وبيان ذلك: أن الشيعة تقصد بذلك أن يجاهد النبي الكفار بالمنافقين الذين هم جميع أصحابه ما عدا عمار بن ياسر وأبا ذر وسلمان والمقداد، وهذا المعنى لا شك أنه لا يجوز أن يكون مراد الله من هذه الآية وإلا لتناقض مع ثناء الله على الصحابة في العديد من الآيات، والطبرسي قد نقل هذا وهو يعلم قصد الشيعة به وإن أتى به بسورة توهم خلاف ذلك، فتأمل!

* وعند قوله تعالى: ﴿لَمْ مَعْجَبَتْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾

[الرعد: ١١] قال: «روى عن أبي عبد الله أنه قرأ «له معقبات من خلفه ورقيب من بين يديه يحفظونه بأمر الله»^(٣) ولا يخفى أن ذلك راجع إلى عدم فهم الشيعة للآية فظنوا أن بها خللاً فذكروا ذلك على أنه تصويب للنظم لكي يستقيم فهمها في نظرهم.

* وعند قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ ﴿١١﴾

[إبراهيم: ٤١] قال «قرأ الحسن بن علي وأبو جعفر بن محمد بن علي (ع) والزهرى وإبراهيم النخعي (ولو لدَيَّ) واستدل أصحابنا بهذا على ما ذهبوا إليه من أن أبوي إبراهيم لم يكونا كافرين، لأنه إنما يسأل المغفرة لهما يوم القيامة، فلو كانا كافرين

(١) مجمع البيان ج ١٠ ص ١٠٠٠ .

(٢) مجمع البيان ج ٢٨ ص ١٢٨ .

(٣) مجمع البيان للطبرسي ج ١٣ ص ١٤٨ .

لما سأل ذلك^(١).

وهكذا نجد الطبرسي قد رجح المعنى على هذه القراءة التي هي من أخبار التحريف عندهم مع خطئهم في الاستدلال بها لأنها إن أرادوا الحكم بإسلام أبي إبراهيم فلا يمكن ذلك إلا على قراءة (ولو الادي) أما قراءة (ولولدي) فلا تشمل أبي إبراهيم هذا مع معارضة القول بإسلام أبي إبراهيم لصريح القرآن في أكثر من آية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤].

* وعند قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] قال: «وفي قراءة عبد الله بن مسعود بإضافة: «ورهلك منهم المخلصين» وروى ذلك عن أبي عبد الله^(٢) وقد أشرت أن القراءة التي تنسب إلى ابن مسعود هي من وضع الشيعة ومما يؤيد ذلك اتفاقها مع ما ينسبونه لآل البيت كما هنا، وقد تقدم بيان الهدف من هذه الزيادة^(٣).

* وعند قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِنْ اللَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الشورى: ٥] قال: «وروى عن أبي عبد الله أنه كان يقرأ: «والملائكة ومن حول العرش يسبحون بحمد ربهم لا يفترون ويستغفرون لمن في الأرض من المؤمنين»^(٤).

وعند قوله تعالى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [الرحمن: ٤٣] قال «روى عن أبي عبد الله أنه كان يقرأ (هذه جهنم التي كتما بها تكذبان. اصليها فلا تموتان فيها ولا تحيان»^(٥) ولا يخفى أنه قرآن شيعي على النسق وإن لم ينزل به جبريل من

(١) مجمع البيان للطبرسي ج ١٣ ص ٢٢٩ .

(٢) مجمع البيان ج ١٩ ص ١٨٨ .

(٣) انظر: الرسالة ص ٢٤٠ .

(٤) مجمع البيان للطبرسي ج ٢٥ ص ٣٨ .

(٥) مجمع البيان ج ٢٧ ص ٩٤ .

وعند قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ [المصر: ١، ٢] قال: «وفي قراءة ابن مسعود بإضافة «وإنه فيه إلى آخر الدهر» وروى ذلك عن علي (ع)»^(١) هذه أمثلة لما في مجمع البيان للطبرسي مما جرى فيه أصحابه من الشيعة من أخبار التحريف التي يستدلون بها على وقوع التحريف في القرآن، وإن كان الطبرسي قد أوردها مورد القراءات عن الأئمة، إلا أنه كما تقدم حكم بصحة البعض منها، ورجح المعنى المترتب على البعض منها، مع أنه يعلم أنها بعينها هي أخبار التحريف التي يستدل بها أصحابه وكان الواجب عليه أن يضرب عنها صفحاً مادام حقاً قد أيد القول بعدم التحريف، ولا يعتذر عنه بأنه أوردها مورد القراءات والفرق واضح بين المتواتر الذي يقرأ به وبين غيره الذي لا يجوز القراءة به، وذلك لما تقدم أن الشيعة يجيزون القراءة بكل وارد وإن خالف رسم المصحف مخالفة فاحشة^(٢).

نعم يمكن أن يقال إن الطبرسي أخف وطأة ممن تقدم ذكرهم من المفسرين حيث أنهم يجزمون بأن الصواب هو ما ورد عن أئمتهم في هذا الشأن وأن ما في المصحف خطأ محرف، أما الطبرسي فالحق أنه لم يقل بذلك صريحاً.

وإن فهم تلويحاً من بعض ما تقدم ميله إلى ترجيح ما ورد في بعض النصوص . وتغليياً لحسن الظن أقول: إن الطبرسي مع ما أورده لم يكن معتقداً للتحريف في القرآن وغاية ما يقال إن ما أورده من هذا القبيل فهي هفوة، ولكل جواد كبوة، ولا معصوم غير الأنبياء ﷺ.

٩- تفسير آلاء الرحمن لمؤلفه محمد جواد البلاغي :

وهذا الرجل له لون من البحث حول هذا الموضوع يثير الدهشة والعجب لما يبدى فيه من تناقض غريب ولما رمى به أهل السنة بالداء الذي نبت وترعرع في حقل التشيع وهو القول بالتحريف، فهو كما قال الشاعر: رمتني بدائها وانسلت .

(١) مجمع البيان ج ٣٠ ص ٢٢٧ .

(٢) انظر: ص ١٣٩ من الرسالة .

مع أن أهل السنة لم يوجد عندهم من قال بمثل مقالة الشيعة، ولا وجد من بين مفسريهم أو محدثيهم حتى من عقد فصلاً للدفاع عن سلامة القرآن من الزيادة والنقصان، لما أن ذلك ساقط أساساً من حسابهم وغير وارد في قواميس أفكارهم، إنما هي خرافة كنا نسمع بها عن الشيعة وقد ثبت صدقها عنهم، بما سجل في هذا الفصل من كلام مفسريهم ورواية محدثيهم، اسمع إليه يقول في رمية أهل السنة بالقول بالتحريف تحت عنوان: «بعض ما ألصق بكرامة القرآن الكريم: في الجزء الخامس من مسند أحمد عن أبي بن كعب قال إن رسول الله ﷺ قال: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال فقرأ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ فقرأ فيها: «لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه لسأل ثانياً، فلو سأل ثانياً فأعطيه لسأل ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب، وإن ذلك الدين القيم عند الله الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ومن يعمل خيراً فلن يكفره»^(١)

وأخرج أحمد في الجزء السادس عن مسروق قال: «قلت لعائشة: هل كان رسول الله يقول شيئاً إذا دخل البيت؟ قالت كان إذا دخل البيت تمثل: لو كان لابن آدم وادياً من مال لا يتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ فمه إلا التراب وما جعلنا المال إلا لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ويتوب الله على من تاب»^(٢) ثم قال معلقاً: هب أن المعرفة والصدق لا يطلبان المحدثين، ولا تقول القصاص، عن هذا الاضطراب الفاحش فيما يزعمون أنه من القرآن، ولا يسألانهم عن التمييز بين بلاغة القرآن وبين انحطاط هذه الفقرات، ولكن أليس للمعرفة أن تسألهم عن الغلط في قولهم (لا المشركة) فهل يوصف الدين بأنه مشتركة؟ وفي قولهم (الحنيفية المسلمة) فهل يوصف الدين والحنيفية بأنه مسلمة؟ وقولهم (إن ذات الدين) وفي قولهم (إننا أنزلنا المال لإقام الصلاة) ما معنى إنزال المال، وما معنى قوله لإقام الصلاة؟ ياللعجب من الرواة

(١) مسند الإمام أحمد ج ٥ ص ١٣١ وفي سنده عاصم بن بهدلة أحد القراء الشيعة وروايته معارضة لما ثبت عنه تواتراً من قراءته .

(٢) مسند الإمام أحمد ج ٦ ص ٥٥ وفيه مجالد بن سعيد ليس بالقوي، التقريب ج ٢ ص ٢٢٩ .

لهذه الروايات ألم يكونوا عربا أو لهم المام باللغة العربية ثم قال وأخرج الحاكم في المستدرك نفس الأخبار بألفاظ مختلفة عن أبي موسى الأشعري قال: «كنا نقرأ سورة نشبهها بالطول والشدة ببراءة فأنسيته غير أنني حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان...» الخبر، وفي الإتيان عن أبي موسى أيضًا: «نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت وحفظت منها: «إن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم ولو أن لابن آدم واديان...» الخبر^(١) وفي سنن الترمذي عن أنس بن مالك قال: قال: رسول الله ﷺ: «لو كان لابن آدم واد من ذهب...» الحديث^(٢).

وأقول: ليس في هذه الأخبار ما يتمسك به هذا المأفون إذ أن أقصى ما فيها أن ذلك كان قرآنًا ثم نسخ بدليل رواية الحاكم وما أورده عن الإتيان ففيها التصريح بنزول ذلك ثم رفعه، وفرق بين من يقول إن ذلك كان قرآنًا ثم رفع وبين من يقول هكذا والله نزل بها جبريل، كما مر في أخبار الشيعة، ولم يدع أحد من أهل السنة أن في القرآن تحريفًا بمقتضى هذه الأخبار، بل إن من استدل بها على النسخ منهم لم يسلم له ذلك، حيث إن أهل السنة لا يقبلون دعوى القرآنية لنص إلا إذا تواتر وهذه الأخبار بمنأى عن ذلك كما لا يخفى على أن بعضها ليس فيه ما يدل على كونها قرآنًا مثل خبر مسروق لعائشة إذ مضمونه أن الرسول كان يتمثل بهذا الكلام إذا دخل البيت، وخبر الترمذي عن أنس بن مالك صريح في أن ذلك من كلام الرسول لا أنه قرآن وبهذا يتبين جهل هذا المفسر وسيأتي لهذا مزيد بيان.

ثم قال البلاغي: «وعن زيد بن ثابت كنا نقرأ آية الرجم: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» ومثله عن أبي بإسقاط لفظ: «إذا زنيا» وزيادة: «نكالًا من الله والله عزيز حكيم» وفي رواية السياري من الشيعة عن أبي عبد الله (ع) بزيادة قوله: «بما قضيا من الشهوة» وفي رواية أبي أمامة بن سهل عن خالته قالت: لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم: «الشيخ والشيخة فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة» ونحوها عن

(١) الإتيان ج ٣ ص ٨٣ النوع السابع والأربعون في ناسخه ومنسوخه .

(٢) انظر: تفسير آلاء الرحمن ج ١ ص ١٩ .

عبد الله وسليمان بن خالد من الشيعة عن أبي عبد الله الصادق .

وفي رواية الموطأ والمستدرک أن عمر قال قبل موته بأقل من عشرين يومًا : لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبته . . . ثم علق قائلًا : ويا للعجب كيف رضى هؤلاء المحدثون لمجد القرآن وكرامته أن يلقي مثل هذا الحكم الشديد على الشيخ والشيخة بدون أن يذكر السبب وهو زناهما أقلًا ، فضلًا عن شرط الإحصان ، سامحنا من يزعم أن قضاء الشهوة كناية عن الزنا بل زد عليه كونه مع الإحصان ، لكن ما وجه دخول الفاء في قوله : «فارجموهما» وليس هناك ما يصحح دخولها من شرط أو نحوه لا ظاهر ولا على وجه يصح تقديره ، ونفى أن تكون مثل الفاء في قوله : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ لأنها هنا بمنزلة الجزاء ، وليس الرجم جزاء الشيخوخة ولا الشيخوخة سببًا له ، ثم قال : نعم الوجه في دخول الفاء هو الدلالة على كذب الرواية وأما دخولها في رواية سليمان بن خالد الشيعي : فلعل في روايته سقطًا بأن تكون صورة سؤاله : «هل يقولون في القرآن رجم؟» ثم يهاجم روايات أهل السنة ويختم كلامه بقوله : «فتبصر بما سمعته من التدافع والتهافت والخلل في رواية هذه المهزلة»^(١)

والإنسان لا يكاد يصدق ما يقرأه من كلام هذا الرجل ، ولا ينقض العجب من هذا الخطب !! فإنه أولًا اعترض على الأخبار لكونها ألقت الحكم بالرجم على الشيخ والشيخة بدون أن تذكر السبب ، وأول حديث فيها أورده عن زيد بن ثابت صريح في ذكر السبب الذي يطالب به وهو (إذا زنيا) أليس الأمر كذلك؟ .

ثانيًا : أنه اعترض على دخول الفاء في قوله : «فارجموهما» لعدم وجود شرط أو نحوه يتطلب دخولها ، مع أن الشرط أيضًا مذكور في حديث زيد في قوله (إذا زنيا) أليس الأمر كذلك؟ ثم إن الروايات التي لم تصرح بالشرط محمولة بالطبع على الرواية التي صرحت به ، وعليه فالرجم جزاء للزنا لا للشيخوخة كما زعم ، فالفاء تمامًا مثلها في قوله تعالى : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢٠] .

(١) تفسير آلاء الرحمن ج ١ ص ٢٢ .

ثالثاً: أنه اعتذر عن رواية سليمان بن خالد الشيعي في دخول الفاء فيها وهي بنصها نفس رواية أبي أمامة بن سهل عند أهل السنة فلماذا يعتذر عن رواية الشيعي من حيث التركيب اللغوي ويعترض على رواية أهل السنة في نفس التركيب هل اللغة ملك للشيعية، حلال لهم حرام على غيرهم.

أحرام على بلابله الدوح حلال للطير من كل جنس
إذا تبين هذا فمن المتدافع المتهافت صاحب الخلل في كلامه؟ ثم ماذا في الخبر من أن ذلك قرآن قد حرف وحذف؟ إن قصارى ما فيه أنه كان قرآنًا ثم نسخ وأي حرج في ذلك؟. ثم بماذا يوجه روايتهم المذكورة في هذا الشأن؟ على أن أهل السنة لا يرتضون كما تقدم دعوى القرآنية إلا بالتواتر وإن جاءت في أصح الكتب عندهم.

ثم قال: «وفي الإتيان والدر المشور أنه أخرج الطبراني والبيهقي وابن الضريس أن من القرآن سورتين وهما سورتي الفنون منسوبة إلى تعليم علي وقنوت عمر، الأولى منهما (باسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك) ثم اعترض قائلاً كيف يصح قوله (يفجرك) وكيف تتعدى هذه الكلمة، وأيضاً فالخلع يناسب الأوثان إذا فماداً يكون المعنى وبماذا يرتفع الغلط؟

والثانية: «بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجذ إن عذابك بالكافرين ملحق» ثم علق بقوله ما معنى (الجد) هنا؟ أهو العظمة أو الغنى أو ضد الهزل أو حاجة السجع وما هي النكتة في التعبير بقوله (ملحق)؟ ثم حمل حملة شعواء على أهل السنة من جراء هذه الروايات ورماهم بالقول بالتحريف في القرآن مع بذاءة أحجم عن كتابتهما^(١)

وأقول نعم ذكر السيوطي في الإتيان ذلك في الحديث عن مصحف أبي ونقل ذلك أهل السنة عن أبي، ويصرف النظر عن الإسناد فإن الطبراني والبيهقي وابن

(١) انظر: تفسير آلاء الرحمن للبلاغي ج ١ ص ٢٣ .

الضريس ليست كتبهم من الصحاح التي التزم أصحابها الصحة، ومع ذلك فقد نقل أهل السنة عن مصحف أبي ذلك لينبهوا على وهم أبي إن صح السند إليه حيث أنه سمع النبي يقنت بهما في صلاته فظن ذلك قرآناً، أو أن أبيّاً كان يعلم أنهما ليستا بقرآن ولكنه أثبتهما في المصحف لأن لا ينسأهما فإن أبيّاً قد روى عنه ستة من الشيعة القراء وكل واحد منهم قراءته متواترة وليس في واحدة منها سورتي الحقد، والخلع والبلاغي يعلم ذلك جيداً ويعلم أن أهل السنة ليس من بينهم من يزعم أن في القرآن نقصاً، ويعلم جيداً كذلك أن هذه بضاعة الشيعة لكنه يمعن في المغالطة وتكذيب الحقائق حيث يدعى إجماع الشيعة على القول بسلامة القرآن فيحكي قول الصدوق في كتاب الاعتقاد: «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه ﷺ هو ما بين الدفتين وليس بأكثر من ذلك ومن نسب إلينا أنا نقول إنه أكثر من ذلك فهو كاذب»^(١)

ثم ذكر البلاغي كلاماً للشيخ المفيد نحوه، وذكر كلام المرتضي الذي نقله الطبرسي في مقدمة تفسيره كما تقدم إلى أن ذكر البلاغي عن المقدسي إجماع الطائفة على ذلك حيث قال «وإنما الكلام في النقيصة والمعروف بين أصحابنا حتى حكى عليه الإجماع عدم النقيصة، وعنه عن الشيخ علي بن عبد العالي أنه اعترض بما يدل على النقيصة من الأحاديث وأجاب بأن الحديث إذا جاء على خلاف الدليل من الكتاب والسنة المتواترة أو الإجماع ولم يمكن تأويله وجب طرحه»^(٢)

وأقول: أين ذلك الإجماع الذي ادعاه للشيعة من القول بعدم النقيصة في القرآن؟ إن الذي يوجد في الكتب الأساسية عند الشيعة من التفسير وكتب الأحاديث عندهم هو الإجماع على القول بالزيادة والنقصان في القرآن، وقد مر بنا مصداق ذلك، بل مر أيضاً أنهم قالوا إن أخبار التحريف عندهم متواترة، بل ذكر أحد أعلامهم وهو نعمة الله الجزائري أنها تزيد على ألفي حديث^(٣).

(١) آلاء الرحمن ج ١ ص ٢٥ .

(٢) آلاء الرحمن ج ١ ص ٣٦ .

(٣) انظر: ص ٢٣٩ في تفسير الأصفهاني من الرسالة .

فأي الإجماعين نصدق، الإجماع الذي نشاهده في كتبكم يا معشر الشيعة وأيده أصحابه برواية التحريف عن الأئمة، أو الإجماع الذي لم يقم عليه دليل بل تستترون به بتقية النفاق والخداع عندكم؟

ودعنا من هذا ولننظر في واقع تفسير البلاغي نفسه لنرى هل أحجم عن ذكر أخبار التحريف عندهم استمساکًا بهذا الحماس الذي أبداه في المقدمة من نفي هذه الأخبار ودعوى الإجماع على خلافها أم أنه أوردها وناصرها فظهر على حقيقته كبقية أفراد الطائفة؟

فعند قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣] قال «في تفسير الثعلبي: «كان في مصحف ابن مسعود: «وآل إبراهيم وآل محمد على العالمين» وفي التبيان^(١): وفي قراءة أهل البيت: «وآل محمد على العالمين» ثم قال: إن الشيخ الطوسي روى في أماليه عن محمد بن إبراهيم قال سمعت جعفر بن محمد يقرأ: «وآل إبراهيم وآل عمران وآل محمد على العالمين» وفي تفسير القمي قال: العالم أنزل آل إبراهيم وآل عمران وآل محمد على العالمين، ونحوه عن تفسير العياشي عن أيوب عن الصادق، وعن أبي عمر الزبير عن نحوه، وأيضًا عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله قال: إنما هي آل إبراهيم وآل محمد على العالمين، فوضعوا اسمًا مكان اسم، ساق البلاغي هذه الروايات ودافع عنها وحملها على التحريف في التأويل حيث قال وربما أتيت في مصحف علي أمير المؤمنين ومصحف ابن مسعود ذلك بعنوان التأويل المقصود عند التنزيل^(٢).

وأقول: والروايات صريحة في التحريف في التنزيل بدليل قول الصادق- في روايتهم عنه (فوضعوا اسمًا مكان اسم) ولو سلمنا للبلاغي أن ذلك هو المراد عند التنزيل وإن لم تنزل هكذا فهو أيضًا تحريف في التأويل وصرف للكلم عن مواضعه وعند قوله تعالى: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال بعد أن قصر الآية

(١) كتاب تفسير الشيخ الطوسي الذي يذكرون عنه أنه يقول بنفي التحريف فتأمل!

(٢) تفسير آلاء الرحمن للبلاغي ج ١ ص ٢٧٧ .

على الأئمة من آل البيت دون الأمة حسب عدة أخبار عندهم أوردها في ذلك ثم قال :
«وعن أبي بصير عن الصادق أنها نزلت : «خير أئمة»»^(١)

وهذا تحريف ظاهر وإن برره بقوله إن هذا المعنى مراد في التنزيل وإن كان اللفظ أمة ، فإن هذا تأويل بارد لا يغنى شيئاً لأنه صريح في التحريف .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عند قوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] قال «لم أجدها تفسيراً معقولاً إلا ما ورد عن آل البيت ، ففي الكافي عن الباقر قال : «في ولايتنا» وفي تفسير العياشي عن الكلبي عن الصادق : «في ولاية علي»^(٢) وعند قوله تعالى : ﴿فَاسْتَفِيقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨] فسرهما أيضاً بما في الكافي عن الباقر قال : «هى الولاية»^(٣) وهذا النوع في تفسيره كثير وقد مر بنا في التفسير الباطني عنه ما يشهد لذلك^(٤) ، فإن التحريف في التأويل كالتحريف في التنزيل كما هو معلوم .

وعليه فالبلاغي الذي رمى أهل السنة بالقول بالتحريف ، وحكى إجماع الشيعة على نفي التحريف ثبت كذبه من واقع تفسيره نفسه ، وانضم إلى قائمة المحرفين من الشيعة الذين يروون أخبار التحريف التي ينسبونها إلى الأئمة ويفسرون بها القرآن ، وبهذا يبدو الرجل متناقضاً مضطرباً مغالطاً ، أليس هذا أمراً عجبياً من حال هذا الرجل ؟ .

لكنه والحق يقال لم يكن من أولئك المفسرين الذين نقلوا أخبار التحريف بنهم وصلف وعناد ، بل هو من المقلين في ذلك ، ويحاول دائماً حمل أخبار التحريف على التحريف في التأويل ظناً منه أن ذلك ليس تحريفاً ، وقد تقرر أن التحريف في التأويل كالتحريف في التنزيل فقد قال الله تعالى : ﴿﴿﴾ أَنْظِمُوْنَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ

(١) آلاء الرحمن ج ١ ص ٣٣٠ .

(٢) آلاء الرحمن ج ١ ص ١٨٨ .

(٣) آلاء الرحمن ج ١ ص ١٣٨ .

(٤) انظر : ص ١٩٥ من الرسالة .

مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَّمَ اللَّهُ ثَمَّ يُخَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ [البقرة: ٧٥].

كما أنه من الإنصاف أن أذكر له أيضًا هجومه العنيف لكتاب فصل الخطاب الآتي ذكره في الفقرة التالية، وبين حال رجال أسانيد الأخبار الواردة فيه، كما انتقد سورة النورين فيه، ورفض أن تكون قرآنًا، وإن كانت لى ملاحظات عليه في نقده أذكرها عند إيراد كلامه، والمهم الآن هو بيان إجماع كتب الأخبار عند الشيعة وإجماع كتب تفسير الشيعة على نقل أخبار التحريف، فإن ما لم أورد منها مثل تفسير السيارى والعياشي والبيان للطبرسي، قد مر كثير نقل المفسرين المذكورين عنهم وتفسير الحسن العسكري قد تخصص في التفسير الباطني وقد علمنا أنه تحريف في التأويل.

ولم يخرق إجماع المفسرين فعلاً إلا المفسر المعاصر محمد جواد مغنية، حيث خلا تفسيره فعلاً عن هذه الخرافة، وقد قال عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُمُ الْحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] المراد بالذكر هنا القرآن الكريم، وضمير (له) يعود عليه، والمعنى أن هذا القرآن الموجود فعلاً بين الدفتين المألوف المعروف لدى كل الناس هو بالذات الذي نزل على محمد بلا تقليد وتطعيم^(١) وحرص الرجل في التعبير مخافة أن يؤول الشيعة كلامه على غير قصده، كما هي عادتهم في مثل هذا.

وقد سجلت كلامه من باب الإنصاف لإعطاء كل ذي حق حقه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

١٠- كتاب: فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب:

وأعوذ بالله من هذا فإنه كلام لا يحل ذكره إلا في مثل هذا الموطن من نقده والتنبيه على بطلانه، وقد ذكرته هنا- وإن لم يكن من كتب التفسير- لأمر:

الأول: أنه يتناول هذه الفرية التي نحن بصدها بأوضح صورة عند الشيعة مؤيدة بأدلتهم العقلية والنقلية والشواهد والأخبار بما لم يتعرض له أحد عندهم، حتى يكون

(١) انظر: التفسير المبين لمغنية ص ٢٨٦ .

هذا الفصل قد ألم بأقصى ما عند القوم من هذه الفرية، ولتكون المناقشة على ضوئه .
الثاني : أنه كتاب قد تناول أمرًا يتعلق بالقرآن عند الشيعة فهو أشبه بأن يكون من
علوم القرآن- عندهم- وعلوم القرآن وثيقة الصلة بعلم التفسير .

الثالث : أنه يعتمد أساسًا في إثبات فرية التحريف على ما سجله المفسرون من
الشيعة في ذلك، وعلى ما ورد في كتب أخبارهم عن الأئمة فهو قد ألم بما فاتني منها،
خاصة وأن صاحبه علم موثق محدث من أعلام الشيعة لم يقدح فيه أحد منهم، لهذا
كان لابد من إلقاء الضوء على محتويات هذا الكتاب في هذا المجال، حيث أوضح
لنا بجلاء عقيدة الشيعة في تحريف القرآن، وجمع ما تفرق من أخبارهم فيها، وصرح
بتواترها بل قال : إنها تزيد على ألفي حديث، واتهم الصحابة الذين جمعوا القرآن
بالتحريف عمدًا وأتى لنا بشواهد الشيعة على ذلك ثم أتى لنا بأكثر من خمسمائة آية
قد جرى فيها التحريف، وذكر تصويب النص- بزعمه منسوبًا إلى المفسرين أو
المحدثين عن الأئمة، كما لم يبخل علينا أيضًا بذكر بعض سور بكاملها تتناقضها
دوائر الشيعة عندهم ليس لها ذكر في المصحف، كما أنه بين خطأ من نفى التحريف
من علمائهم وكشف لنا كذبه بأنه قد جمع في كتبه أخبار التحريف فكيف ينفيه أو يقبل
قوله في ذلك وصرح بإجماع الطائفة على القول بالتحريف واعتقاده، لما بين القول
بالتحريف واعتقاد الإمامة من تلازم، فمن رد أخبار التحريف لزمه أن يرد أخبار
الإمامة والولاية كأن الشيعة لم يكونوا شيعة إلا بالقول بالتحريف والإمامة .

وهذا الرجل هو : حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي- وهو طبعًا غير
الطبرسي صاحب مجمع البيان- وقد ارتكب النوري هذا جريمة تأليف هذه
المفتريات في كتابه المذكور في سنة ١٢٩٨هـ وهو مودع بدار الكتب المصرية
الحديثة تحت رقم (٢٣٩١٢ب) حيث يحتوي على ٣٧٤ صحيفة بالحجم الكبير طبع
طهران ببلاد الشيعة وعاصمة التشيع، وربما استدعى المقام بسط القول فيه، فأرجو
أن لا يكون ذلك خروجًا عن خط الرسالة فإني أريد أن أعطي صورة واضحة لعقيدة
الشيعة في التحريف لخطورتها ثم أكر عليها تفنيديًا بعون الله، والآن إلى ما في

الكتاب ، فقد رتبته مؤلفه على ثلاث مقدمات وبابين جاء فيه :

* المقدمة الأولى :

في نبد مما جاء في جمع القرآن وجامعه وسبب جمعه وزمانه وكونه في معرض تطرق النقص والاختلاف بالنظر إلى كيفية الجمع مع قطع النظر عما يدل على تحققه وعدمه من الخارج وأن تأليفه يخالف تأليف المؤلفين وتصنيف المصنفين وأورد من الأخبار في ذلك .

منها مثلاً : ما رواه الكليني عن أبي جعفر (ع) قال : « ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب ، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده »^(١)

ومنها : ما رواه الصدوق في عقائده^(٢) أن أمير المؤمنين علي (ع) جمع القرآن فلما جاء به فقال : هذا كتاب ربكم كما أنزله على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف . فقالوا : لا حاجة لنا فيه عندنا مثل الذي عندك ، فانصرف وهو يقول : ﴿فَبَدَّوْهُ وَرَأَى ظُهُورِهِمْ وَأَشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُيِّنَ مَا يَشْتَرُونَ﴾^(٣)

ومنها : عن الشيخ علي بن فاضل عن خادم شمس الدين من أحفاد الحجة ، قال له علي ياسيدي : أرى بعض الآيات غير مرتبطة بما قبلها وبما بعدها ، فقال : نعم الأمر كما رأيت . وذلك أنه لما انتقل سيد البشر محمد بن عبد الله من دار الفناء ، وفعل صنما قريش ما فعلا من غضب الخلافة - يريد أبا بكر وعمر ألا لعنة الله على الظالمين من الشيعة - جمع أمير المؤمنين القرآن كله ووضع في إزار وأتى به إليهم فعرضه عليهم فقال له فرعون هذه الأمة ونمروذا - يريد الشيخين عليه السلام - : لسا محتاجين إلى قرآنك ، فقال : أخبرني حبيبي محمد بهذا وإنما أردت بذلك إلقاء الحجة عليكم^(٤) .

(١) انظر : كتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب من ص ٢ إلى ص ٤ .

(٢) لا تنسى أن الصدوق ممن اشتهر بالقول بعدم التحريف والنوري ينقل عنه هنا ما يثبت التحريف .

(٣) فصل الخطاب ص ٥ .

(٤) وبصرف النظر عما في الخبر من بذاءة في حق الصديق والفاروق فإن الحجة على علي ألزم فقد آلت الخلافة ولو صح ذلك عنه لوجب عليه أن يتدارك المسلمين بتصحيح ما أفسده غيره في القرآن .

قال فجمعوا هذا القرآن وأسقطوا ما كان فيه من المثالب التي صدرت عنه بعد وفاة سيد المرسلين ، فلذا نرى الآيات غير مرتبطة ، والقرآن الذي جمعه أمير المؤمنين بخطه محفوظ عند صاحب الأمر ، فيه كل شيء حتى أرش الخدش ، ولا شك ولا شبهة في صحته ، هكذا صدر عن صاحب الأمر^(١)

ثم قال مؤلف هذه الجرائم في نهاية هذه المقدمة : «يتضح من هذا أن الجامعين للقرآن جماعة منهم :

الأول : أمير المؤمنين وجمعه يخالف جمع الآخرين إجمالاً ولو من حيث الترتيب وهو شامل لتمام ما نزل وصارماً ، جمعه وعرضه عليهم وأعرضوا عنه بعده من زخائر الإمامة .

الثاني : جمع أبي بكر وعمر وهو الشائع الآن وإن تصرفوا فيه كما تصرف فيه عثمان في إمارته .

الثالث : وجود مصحف لأبي بن كعب مما لا خفاء فيه وهو مصحف مستقل يخالف مصحف عثمان من حيث الكمية والترتيب حيث أن فيه سورتي الحقد والخلع وأورد ترتيبه من الإتقان .

الرابع : وجود مصحف لعبد الله بن مسعود أيضاً مما لا ريب فيه ، ولما أراد عثمان حرق المصاحف المخالفة لمصحفه امتنع ابن مسعود من دفع مصحفه فضربه عثمان حتى كسر أضلاعه فمرض ومات بسبب ذلك^(٢) ، وهذا من المطاعن المعروفة على ابن عفان^(٣) .

* المقدمة الثانية :

في بيان أقسام الاختلاف والتغيير إما بالزيادة أو بالنقصية أو بالتبديل إما مع

(١) فصل الخطاب ص ١٠ الأمر كله لله ولقد ثلث الشيعة الغول والعنقاء بصاحب أمرهم هذا .
(٢) هذا كذب على عثمان ولم تعرف عنه هذه القضاة والغلبة بل اشتهر باللين حتى جر عليه لينه ما جر .
(٣) انظر : فصل الخطاب ص ٢١ .

اختلاف المعنى أو مع بقاءه وربما يجتمع بعضها مع بعض ، فالصور كثيرة .

الأولى : زيادة السورة ، ولا ريب في امتناعها قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣] .

الثانية : تبديل السورة وهي كالأولى ممتنعة .

الثالثة : نقصان السورة وهي جائزة كسورة الحقد والخلع والولاية^(١) .

الرابعة والخامسة : زيادة الآية وتبديلها وهما متفیان بالإجماع وليس في أخبار التغيير ما يدل على وقوعهما بل فيها ما ينفيهما كما سيأتي .

السادسة : نقصانها ، وهي كباقي الأقسام غير ممتنعة مثاله «والعصر * إن الإنسان لفي خسر * وإنه فيه إلى آخر الدهر»^(٢)

السابعة : زيادة الكلمة ، كزيادة «عن» في قوله : ﴿ سَأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾ [الأنفال:

[١]

الثامنة : نقصانها وهو كثير ، كإسقاط لفظ «علي» في مواضع ، وكلمة «ولا محدث» بعد قوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ [الحج: ٥٢] ، وصلاة العصر بعد قوله : «والصلاة الوسطى» .

التاسعة : تبديلها ، كتبديل (آل محمد) بعد قوله (إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل

(١) نسي النوري أن يضيف إلى القائمة المذكورة سورة (النورين) مع أنه سيوردها بعد قليل بنصها أما سورة الولاية فنصها كما في كتاب (ديسان مذهب) الفارسي : «بسم الله الرحمن الرحيم . يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنبي وبالولي الذين بعثناهما يهديانكم إلى صراط مستقيم . نبي وولي بعضهما من بعض وأنا العليم الخبير . إن الذين يوفون بعهد الله لهم جنات النعيم . والذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا بآياتنا مكذبون . إن لهم في جهنم مقاماً عظيماً إذا نودي لهم يوم القيامة أين الظالمون المكذبون للمرسلين ما خلفهم المرسلين إلا بالحق وما كان الله ليظهرهم إلى أجل قريب . وسبح بحمد ربك وعلي من الشاهدين» وهذه الرطانة قد نقلها الشيخ الخطيب في مختصر التحفة ص ٣١ عن مصحف إيراني مخطوط وذكر أنها ثابتة في كتابهم الفارسي (ديسان مذهب) كما نقلها المستشرقون وشنعوا بها على المسلمين كما سيأتي .

(٢) وقد أورد ذلك الطبرسي في تفسيره كما مر في ص ٢٤٧ من الرسالة .

إبراهيم بآل عمران) (وتجعلون شكركم) (يرزقكم).

العاشرة: زيادة الحرف، كزيادة ألف والدي في قوله: ﴿زَبَّ أَعْفَرُ لِي وَلَوْلَدَى﴾^(١).

الحادية عشر: نقصان الحرف كنقصان الهمزة من قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾، وياء قوله: ﴿يَلْتَنِي كُتُّ رَبِّا﴾^(٢).

الثانية عشر: تبديل الحرف، كتبديل الواوات بالياءات في قوله (التائبين العابدين).

الثالثة عشر: تبديل الحركات بعضها ببعض «كيعصرون» ويعصرون، الضمة بالفتحة، وكالضمة بالكسرة في قوله (علي) بعلي في قوله: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ﴾.

الرابعة عشرة: تبديل السكون بالحركة «أفحسب» في قوله: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الأول بسكون السين ورفع الباء والثاني بكسر السين ونصب الباء.

الخامسة عشرة: الترتيب بين السور وأمثله كثيرة فإن الموجود في مصحف أمير المؤمنين تقديم السور المكية على المدنية كما نص عليه الشيخ المفيد.

السادسة عشرة: الترتيب بين الآيات، وأمثله كثيرة، فإن في مصحف أمير المؤمنين قدمت الآيات المنسوخة على الناسخة، ومصحفه هو الأصل الذي يعرف به المغايرة.

السابعة عشرة: الترتيب بين الكلمات، وأمثله أيضًا كثيرة مثل: «أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه إمامًا ورحمة ومن قبله كتاب موسى» والموجود في المصحف: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كُتِبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ وقوله: «وما هي إلا حياتنا الدنيا نحيا ونموت» والموجود: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ وقوله: «يا مريم اقتني

(١) قد مرت في تفسير الطبرسي ومريبان هدف الشيعة منها انظر ص ٢٤٧ من الرسالة .

(٢) قصد الشيعة أن الكافر سيقول يوم القيامة: «يا ليتني كنت ترابيًّا» يعني من شيعة أبي تراب يعني (علي).

واركعي واسجدي» والموجود: «يا مريم اقتني لربك واسجدي واركعي»^(١) وقوله: «وجاءت سكرت الحق بالموت» والموجود: ﴿سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾.

الثامنة عشرة: حد السور ومرجهه إلى نقصان الآية أو الكلمة أو إلى اختلاف ترتيبهما كآخر سورة براءة فإن عمر بن الخطاب لما أتاه خزيمة بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ قال: انظروا آخر سورة من القرآن فالحقوها في آخرها ولو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة.

التاسعة عشرة: حد الآي، كحد قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ فإنه ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ عندنا وعند كل من عدا البسملة جزء من السور، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ عند جماعة من الضالين، ولعل منه وقف الأئمة كما عن الصادق في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ﴾ ثم ابتدأ بقوله: ﴿بِيَدِي أَتَكَبَّرُ﴾^(٢)

المقدمة الثالثة:

وعقدتها لذكر أقوال علمائهم في تغيير القرآن وعدمه فقال:

اعلم أن لهم في ذلك أقوالاً مشهورها اثنان:

الأول: وقوع التغيير والنقصان فيه، وهو مذهب علي بن إبراهيم القمي شيخ الكليني صرح بذلك في مقدمة تفسيره وملأ كتابه من أخباره^(٣) مع التزامه فيه أنه لا ينقل إلا ما يثق في صحته، وهو أيضًا مذهب تلميذه الكليني وقد نقل أخبارًا كثيرة صريحة في هذا المعنى في كتابه الحجة والروضة من غير تعرض لردّها أو تأويلها، خصوصًا في باب (أنه لم يجمع القرآن كله إلا علي والأئمة مع بعده (ع) في كتابه الكافي، وبه أيضًا صرح العلامة المجلسي، والثقة محمد بن الحسن الصغار، والثقة محمد بن إبراهيم النعماني تلميذ الكليني، أو الثقة سعد بن عبد الله القمي

(١) قد مر في طعن الشيعة على نظم القرآن كل هذه الأمثلة انظر ص ٩٨ معزوة إلى المفسرين منهم .

(٢) انظر: كتاب فصل الخطاب من ص ٢٤ إلى ص ٣٥ باختصار .

(٣) قد تقدم القمي وكثير من أخبار تحريفه بروايته عن أبيه عن الأئمة ص ٢٣٠ من الرسالة .

حيث عقد بابًا في كتاب البحار في المجلد التاسع عشر ترجمته (باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله مما جاء عن آل محمد) وهو أيضًا مذهب أجلة المفسرين مثل: الشيخ الجليل محمد بن مسعود العياشي، والشيخ فرات بن إبراهيم الكوفي والشيخ المفيد، والبحراني وغيرهم كثير^(١).

ومن المتكلمين: الشيخ علي بن إسحاق النوبختي وحسن بن موسى النوبختي صاحب كتاب الفرق والديانات، وإسحاق الكاتب الذي شاهد الحجة عجل الله فرجه^(٢) والشيخ الذي ربما قيل بعصمته أبو القاسم حسين بن روح النوبختي السفير الثالث بين الشيعة والحجة^(٣) والشيخ الذي لم يعثر له على زلة في الحديث علي بن الحسين بن فضال وله كتاب التنزيل من القرآن والتحريف^(٤).

ثم أخذ يعدد ويطرز من مشاهير علماء المذاهب من مفسرين ومحدثين ومتكلمين وفقهاء وعلماء أصول وفرق وغيرهم ما تضيق به الصدور قبل السطور^(٥).

الثاني: وأشار فيه أنه قد أجل الحديث في قول من قال بعدم التحريف إلى آخر الكتاب لأنه يحتاج إلى الرد عليهم وتفنيد رأيهم بالزلمات جاءت في كتبهم صريحة سيذكرها في تصويب الآيات ثم يحيل عليها عند الرد عليهم، وعليه فإجماع الطائفة على القول بالتحريف^(٦).

(١) قد أضاف النوري إلى قائمة المحرفين من المفسرين العياشي و فرات والمفيد أما البحراني فقد تقدم في ص ١٩٣ .

(٢) تدعى الشيعة أن خمسمائة من الشيعة شاهدوا الحجة الغائب في السرداب وأبان النوري أن إسحاق منهم .

(٣) لا بد أن نقول الشيعة بعصمته لأن دور السفارة خطير يحتاج لمعصوم لكي تنطلي أكاذيبه عن الحجة الموهوم .

(٤) إذا لم تكن له زلة غير هذا الكتاب لكفاه وزيادة، هذا والنوري قد أضاف لنا رأي المتكلمين إلى رأي المفسرين والمحدثين، والذين ذكرهم كلهم أعلام في المذهب رءوس في الضلال مشهورون .

(٥) ظل النوري يسرد أسماء المحرفين عندهم على هذا النمط من ص ٣٥ إلى ص ٤٥ من فصل الخطاب .

(٦) انظر: فصل الخطاب ص ٤٥ .

وملخص ما جاء في المقدمات الثلاث: ذكر بعض أخبار دالة صراحة على التحريف، خرج منها النوري بوجود مصحف لعلي وآخر لأبيّ وثالث لابن مسعود مخالفين لما في مصحف عثمان المتداول وما في مصحف علي هو المرجع في معرفة التحريف الذي في مصحف الأمة اليوم، وضرب عثمان لابن مسعود حتى كسر أضلاعه فمات بسبب ذلك.

وفي هذا دليل على حرص عثمان على ترويح مصحفه المحرف، ثم ذكر النوري الصور المتخيلة للتحريف فأورد بالنماذج ما مر منها ثم ذكر رأي علماء المذهب عندهم في هذه الفرية فخلص منها إلى القول بالإجماع بتحريف القرآن.

ثم عقد الباب الأول في ذكر الأدلة على التحريف فذكر اثني عشر دليلاً بعدد الأئمة عندهم ثم أردفها بتكذيب آيات في القرآن وذكر تصويبها في عقيدتهم على مدى القرآن كله سورة سورة كما أتحننا بسورة كاملة شيعية من مكنونات الشيعة ومحفوظاتهم عن آل البيت بزعمهم، حيث قال:

الباب الأول: في ذكر الأدلة التي استدلوا ويمكن الاستدلال بها على وقوع التغير والنقصان في القرآن المنزل على النبي ﷺ وعدم مطابقة الموجود بأيدي المسلمين له، وهي وجوه:

الدليل الأول: أن اليهود والنصارى غيروا وحرفوا كتاب نبيهم بعده، فهذه الأمة أيضاً لابد وأن يغيروا القرآن بعد نبينا ﷺ، لأن كل ما وقع في بنى إسرائيل لابد وأن يقع في هذه الأمة على ما أخبر به الصادق المصدوق.

وقد أشير إلى التغير فيه لهذه القاعدة في جملة من الأخبار فيها وباستدلال الأئمة: منها: ما أخرجه الصدوق بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال: «قال رسول الله ﷺ: «والذي بعثني بالحق بشيراً لتركبن أمّتي سنن من كان قبلها حذو النعل بالنعل حتى لو أن حية من بنى إسرائيل دخلت في جحر لدخلت في هذه الأمة

حية مثلها»^(١) وأورد كثيرًا غيره .

الدليل الثاني: أن كيفية جمع القرآن وتأليفه مستلزمة عادة لوقوع التغيير والتحريف فيه وقد قال المجلسي: العقل يحكم بأنه إذا كان القرآن متفرقًا منتشرًا عند الناس، وتصدى غير المعصوم لجمعه، يمتنع عادة أن يكون جمعه كاملاً موافقًا للواقع، وأورد النوري من الآثار منها: ما رواه الشيخ الطوسي في كتابه التهذيب- أحد كتب الأخبار الأربعة والطوسي ممن قيل عنهم أنهم ينفون التحريف- عن أبي بصير عن أبي جعفر (ع) قال: «أشهد على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهلية، وأما كتابته الوحي فكان يكتبه هو وأبيّ إذا لم يكن أمير المؤمنين أو عثمان حاضرًا»^(٢) اه باختصار .

الدليل الثالث: أن أكثر العامة- يعني أهل السنة- وجماعة من الخاصة ذكروا في أقسام الآيات المنسوخة ما نسخت تلاوتها دون حكمها، وما نسخت تلاوتها وحكمها معًا، وذكروا للقسمين أمثلة ورووا أخبارًا كثيرة ظاهرها بل صريحها في وجود بعض الآيات والكلمات التي ليس لها في القرآن المتداول أثر ولا عين، وأنه كان منه في عصر النبي ﷺ ما يتلونه الصحاب، وحملوها على أحد القسمين من غير

(١) وعليه فنظم دليله «اليهود والنصارى حرفوا كتبهم» مقدمة أولى مسلمة بنص القرآن «وما جرى منهم يجري نظيره في هذه الأمة للحديث» مقدمة ثانية غير مسلمة على إطلاقها «إذا فالأمة لا بد وأن تغير القرآن بعد نبينا» نتيجة كاذبة، وذلك لأن المقدمة الثانية ليست على إطلاقها بدليل أن بني إسرائيل قتلوا أنبياءهم ولم يحصل من الأمة نظيره، وعبدوا العجل ولم يحصل من الأمة نظيره، وتحريف القرآن خارج عن هذا العموم بالنص القرآني ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وهل هناك أقوى من أن يخصص عموم حديث بنص من القرآن؟ فإلى أين تذهب الشيعة؟ سلمنا عدم خروجه بالنص القرآني لكن التحريف إنما تشتغل به الشيعة وما نحن بصده هو الدليل . لكنهم لن يصلوا إلى غرضهم لأن الله هو الذي تكفل بحفظه بنص الآية السابقة .

(٢) بل كيفية الجمع جاءت على أدق الطرق العلمية المثالية، والممتنع عادة هو أن يزداد في القرآن حرفًا أو ينقص منه حرفًا آخر لإجماع الأمة على ذلك والإجماع معصوم، وسيأتي تفسير ذلك في المناقشة، والمهم أن شهادة أبي جعفر هنا مردودة معارضة لحديث جده خاتم الرسل «أفرض أمتي زيد بن ثابت» (ابن ماجه بسند صحيح ج ١ ص ٥٥) وإن كان في نهاية الخبر شهادة لعثمان طيبة شاذة في أخبار الشيعة جدًا .

أن تكون فيها دلالة أو إشارة إلى ذلك، وحيث أن نسخ التلاوة غير واقع عندنا فهذه الآيات أو الكلمات مما سقطت أو أسقطوها من الكتاب جهلاً أو عمداً لا بإذن من الله ورسوله وهو المطلوب، وساق من الشواهد منها: «كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات ثم نسخن بخمس معلومات» وحديث قراءة النبي على أبي سورة «لم يكن الذين كفروا...» وقرأ فيها: «لو كان لابن آدم واد من ذهب...» إلخ كما مر عند البلاغي، وحديث آية الرجم كما مر أيضاً عند البلاغي.

وعن الطبرسي في المجمع عن أبي بكر قال: «كنا نقرأ من القرآن (لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم) وفيه عنه في شهداء بئر معونة: «بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا» ثم قال بعد ذكر ما تيسر من الأخبار: وهذه أخبار كثيرة نافت على خمسين ومنها الصحيح وغيره، ولا معارض لها وقد تلقاها جماعة بالقبول وإن حملوها على غير ظاهرها، لا يجوز طرحها لوجود شرائط الحجية فيها، بل لو ادعى القطع بصحة مضمون قدر الجامع منها وهو عدم اشتمال القرآن الموجود على تمام ما نزل لم يكن بعيداً^(١) اهـ باختصار.

الدليل الرابع: أنه كان لأmir المؤمنين قرآن مخصوص جمعه بنفسه بعد وفاة الرسول وهو مخالف لهذا القرآن من حيث التأليف والترتيب والزيادة والنقيصة وحيث إن علي مع الحق والحق مع علي ففي القرآن الموجود تغيير وهو المطلوب^(٢). وأورد عن الشيخ المفيد اتفاق الإمامية على أن الأئمة الضلال - يقصد الخلفاء

(١) لا أدري علام يحسد هذا الرجل، على جهله أم على مغالطته الحقائق؟ فإن جميع ما أورده من أخبار هو صريح في النسخ كما هو ظاهر، وإن كان قد بتر بعض النصوص بترًا قبيحًا ليصل بذلك إلى ما يريد، وسيأتي مزيد بيان لكل خبر على حدة، على أنه ذكر بنفسه أن العامة والخاصة - على حد تعبيره ذكروها في أقسام النسخ وعليه فالأمر واضح -، وما جاء الخطأ عند الشيعة إلا لإنكارهم نسخ التلاوة، فلا يلومن النوري إلا أهل ملته! هذا وقد جاء ذكر الدليل الثاني والثالث في كتابه فصل الخطاب من ص ٧٣ إلى ص ٩٧.

(٢) لا نعرف لعلّي قرآنًا يخالف قرآن الأمة، وثناؤه على أبي بكر وعثمان في المصاحف مشهور، وسيأتي تفصيل ذلك.

الثلاثة- خالفوا في كثير من تأليف القرآن، ونقل عن الشيخ المجلسي أن آية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، قال: روى الفريقان أن ترتيب القرآن ليس من فعل المعصوم^(١) ولعل آية التطهير وضعوها في موضع زعموا أنها تناسبه أو أدخلوها في سياق مخاطبة الزوجات لبعض مصالحيهم الدنيوية وقد ظهر من الأخبار عدم ارتباطها بقصتهن^(٢)، فالاعتماد في هذا الباب على النظم والترتيب ظاهر البطلان. ثم قال النوري: اعلم أن وجود أصل الزيادة فيه مقطوع به في كلمات الأكثرين حتى من المنكرين للتحريف كالصدوق وأتباعه والأخبار فيه متواترة، وإنما الكلام في إثبات أنها من أعيان المنزل للإعجاز لا من باب التفسير والتأويل لبعض الكلمات^(٣).

ثم استشهد بعده أخبار عندهم على أنها من عين المنزل فمن ذلك:

ما رواه السياري عن هشام بن سالم^(٤) عن الصادق أنه كان يقرأ «والملائكة حول العرش يسبحون بحمد ربهم ولا يفترون * ويستغفرون لمن في الأرض من المؤمنين» قلت ما هذا جعلت فداك؟ قال: هذا القرآن كما أنزل على محمد بخط علي. قلت: إنما نقرأ: ﴿يَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ قال: ففي الأرض اليهود والنصارى والمجوس وعبداء الأوثان أفترى أن حملة العرش يستغفرون لها؟^(٥) وما رواه النعمان عن علي: كان للعجم

(١) سبحانه من قسم الحظوظ وخص الشيعة بالكذب فإن أهل السنة مجمعون على أن ترتيب الآيات من الله ﷻ.

(٢) وأين مكانها الصحيح؟ بل هي في منتهى الترابط لضرب من الإعجاز لا تفهمه الشيعة فهي أساساً في الزوجات وعدل فيها إلى ضمير جمع المذكر لتشمل باقي أهل البيت الكرام وسبب النزول -وهن الزوجات- داخل دخولاً أولياً قولاً واحداً، وإنما الخلاف وقع فيما يشمله عموم اللفظ والراجح دخوله كما هو مقرر في الأصول.

(٣) الأمر سيان! فالتحريف في التأويل كالتحريف في التنزيل، ويفهم من كلامه إجماع الطائفة على التحريف بنوعية.

(٤) انظر: ترجمته ص ٤٧ من الرسالة.

(٥) ولماذا لا يكون الاستغفار لكل من ذكر وذلك بالسعي فيما يستدعي مغفرتهم وتأخير العقوبة طمعاً في إيمانهم، فإن رحمته في الدنيا عمت المؤمن والكافر، أما حيث أراد المؤمنين فقد نص عليهم صريحاً في آية [غافر: ٦] ﴿يَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وانظر البيضاوي ص ٦٢٢ وأبي السعود ج ٥ ص ٢٩.

فساطيط في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما أنزل^(١) قلت: يا أمير المؤمنين أو ليس هو كما أنزل؟ قال: لا، محي منه سبعون من قریش بأسمائهم وأسماء آبائهم وما ترك أبو لهب إلا للإزراء على رسول الله لأنه عمه» اهـ (ص ٩٧-١١٢).

الدليل الخامس: إن وجود مصحف مخصوص لعبد الله بن مسعود مخالف للمصحف الموجود مستلزم لعدم مطابقته وإن كان فيه أيضًا مخالفة لمصحف أمير المؤمنين من جهة الترتيب وعدم اشتماله على تمام ما فيه بل بعض ما فيه إلا أن المطلوب ثبوت اعتبار تمام ما جمعه فيه حتى يتم الاستدلال ولا تضر المخالفة المذكورة كما لا يخفى^(٢)

وأورد بعض نماذج منه قال: عن السيارى في قراءة ابن مسعود: «سيقول السفهاء من الناس ما ردكم على القبلة التي كنتم عليها»، وصحة الآية: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَنَّهُمْ عَن قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ﴾ ذكر أن في مصحف ابن مسعود ثمانية مواضع بها ذكر علي عليه السلام^(٣) منها عن ابن مسعود كنا نقرأ على عهد رسول الله: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك أن عليًا مولى المؤمنين» ومنها عن ابن مسعود في مصحفه «حقيق على علي أن لا يقول على الله إلا الحق» وفي قراءته أيضًا: «وكفى الله المؤمنين القتال بعلي بن أبي طالب» وفي مصحف ابن مسعود: «ورفعنا لك ذكرك بعلي صهرك»^(٤)

الدليل السادس: أن المصحف الموجود غير شامل لتمام ما في مصحف أبي بن كعب فيكون غير شامل لتمام ما نزل إعجازًا لصحة ما في مصحف أبي واعتباره^(٥).

(١) أين ذهب قرآن أصحاب الفساطيط هؤلاء، وما أسماء من حذفت أسماءهم؟

(٢) لماذا يعد ما في مصحف ابن مسعود هو الصواب ومصحف الأمة هو الخطأ؟ وسيأتي.

(٣) هذا هو السر الحقيقي الذي رجحت به الشيعة ما في مصحف ابن مسعود على مصحف الأمة لأنه ورد به ذكر علي صريحًا.

(٤) كيف يرتفع شأن النبي بمصاهرة علي؟ وما دام كذلك فقد كان عثمان أولى لأنه صهر النبي على ابنته حتى سمي ذا النورين لذلك، أما علي فقد كان صهرًا في فاطمة وحدها!

(٥) ما الدليل على صحة ما في مصحف أبي دون مصحف الأمة؟ أم أن كل مخالف للأمة فهو صحيح عندكم.

وأورد بعض القراءات كما احتج بما في الإتيان للسيوطي من إثبات أبي لسورتي الحقد والخلع في مصحفه، وإنكار الفاتحة والمعوذتين لابن مسعود^(١).

الدليل السابع: أن ابن عفان لما استولى على الأمة جمع المصاحف المتفرقة واستخرج منها نسخة بإعانة زيد بن ثابت سماها (الإمام) وأحرق سائر المصاحف مما ترتب عليه سقوط بعض الآيات كما يستفاد من الأخبار، وضرب ابن مسعود لما امتنع عن تسليم مصحفه للحرق حتى كسر أضلاعه فمات بسبب ذلك، وأورد من أخبارهم ما لا يتسع المقام لذكره^(٢).

الدليل الثامن: الأخبار الكثيرة التي رواها المخالفون الدالة صريحًا على وقوع التغيير والنقصان لكثرتها تطمئن النفس إلى صدق مضمونها لعدم وجود معارض لها في أخبارنا بل فيها من المؤيدات ما يجعلها قريبًا من المتواترات^(٣)، ثم أتحننا النوري بسور تشيعية توضح لنا مدى تهاوة عقول الشيعة وحرصهم على ترويح الأكاذيب من معتقداتهم ولو على حساب كتاب الله نفسه حيث ألصقوا به هذه الخرافات فذكر أنه نقلها عن كتاب (ديستان المذاهب) الفارسي الشيعي وقال: إن عثمان لما أحرق المصاحف أثلف هذه السورة التي كانت في فضل علي وأهل بيته، وهذا نصها.

« بسم الله الرحمن الرحيم * يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنورين أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي ويحذرانكم عذاب يوم عظيم. نوران بعضهما من بعض وأنا السميع العليم. إن الذين يوفون بعهد الله ورسوله في آيات لهم جنات النعيم. والذين كفروا من بعد ما آمنوا بنقضهم ميثاقهم وما عاهدهم الرسول عليه يقدفون في الجحيم. ظلموا أنفسهم وعصوا الوصي الرسول أولئك يسقون من حميم. إن الله الذي نور

(١) سيأتي في المناقشة تحقيق القول في ذلك بالتفصيل وبيان كذب هذه المفتريات.

(٢) أكاذيب ليست بغريبة على الشيعة سيأتي بطلانها، وكلام النوري من أول الدليل الخامس حتى الثامن من ص ١١٢ حتى ص ١٥٦ وقد أعرضت عن ذكر أخباره لطولها وبذاءتها.

(٣) إنه يقصد بالمخالف أهل السنة وحينما أورد هذه الأخبار وإنما أورد من الإتيان للسيوطي ما جاء في باب النسخ فهل يعد ذلك أخبار تحريف عند أهل السنة؟ ألا يعد ذلك من أقبح الكذب على أهل السنة؟

السموات والأرض بما شاء واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه يفعل الله ما يشاء لا إله إلا هو الرحمن الرحيم قد مكر الذين من قبلهم برسلهم فأخذهم بمكرهم إن أخذى شديد أليم. إن الله قد أهلك عادًا وثمود بما كسبوا وجعلهم لكم تذكرة أفلا تتقون وفرعون بما طغى على موسى وأخيه هارون أغرقته ومن تبعه أجمعين. ليكون لكم آية وإن أكثركم فاسقون. إن الله يجمعهم في يوم الحشر فلا يستطيعون الجواب حين يسألون. إن الجحيم مأواهم وإن الله عليم حكيم. يا أيها الرسول بلغ إنزالي فسوف يعلمون. قد خسر الذين كانوا عن آياتي وحكمي معرضون. مثل الذين يوفون بعهدك أني جزيتهم جنات النعيم. إن الله لذو مغفرة وأجر عظيم. وإن عليًا من المتقين. وإنا لنوفيه حقه يوم الدين. وما نحن عن ظلمه بغافلين. وكرمناه عن أهلك أجمعين. فإنه وذريته لصابرون. وإن عدوهم إمام المجرمين قل للذين كفروا بعد ما آمنوا أطلبتهم زينة الحياة الدنيا واستعجلتم بها ونسيتم ما وعدكم الله ورسوله ونقضتم العهود من بعد توكيدها وقد ضربنا لكم الأمثال لعلمكم تهتدون. يا أيها الرسول قد أنزلنا إليك آيات بينات فيها من يتوفاه مؤمنًا ومن يتولاه من بعدك يظهرون. فأعرض عنهم إنهم معرضون. إنا لهم محضرون في يوم لا يغني عنهم شيء ولا هم يرحمون. إن لهم في جهنم مقامًا عنه لا يعدلون. فسبح باسم ربك وكن من الساجدين. ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبر جميل. فجعلنا منهم القردة والخنازير ولعنناهم إلى يوم يبعثون. فاصبر فسوف يبصرون. ولقد آتينا بك الحكم كالذي من قبلك من المرسلين. وجعلنا لك منهم وصيًا لعلمهم يرجعون. ومن يتول عن أمري فأني مرجعه فليتمتعوا بكفرهم قليلًا. فلا تسأل عن الناكثين. يا أيها الرسول قد جعلنا لك في أعناق الذين آمنوا عهدًا فخذة وكن من الشاكرين. إن عليًا قانتا بالليل ساجدا يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربه قل هل يستوي الذين ظلموا وهم بعبادي يعلمون. سيجعل الأغلال في أعناقهم وهم على أعمالهم يندمون. إنا بشرناك بذريته الصالحين. وإنهم لأمرنا لا يخلفون. فعليهم مني صلوات ورحمة أحياء وأمواتًا يوم يبعثون. وعلى الذين ييغون عليهم من بعدك غضبي إنهم قوم سوء خاسرين. وعلى الذين سلكوا مسلكهم مني رحمة وهم في الغرفات آمنون.

والحمد لله رب العالمين»^(١).

وأقول: فتلك أربع وأربعون آية على كفر مخترعها، وحجة بينة على جهل الشيعة، وبرهاناً ساطعاً على أنهم قوم أعاجم لا ذوق لهم في العربية إذ لا تعدو هذه الهذيانات عن أنها رطانة تضحك منها الثكلى، أما بلاغة القرآن وسماته البيانية التي بلغت مبلغ الإعجاز وبشاشته التي إذا خالطت القلوب تفجرت منها ينابيع الحكمة فإنها مما لا يجهله أحد، وهذه المفتريات لا تستحق المناقشة لسقوطها وسقوط شأن من افتراها عن الاعتبار، ولذلك لم يرتض أحد مفسريهم هذا العار الذي سجله النوري عليهم فتناوله بالنقد في تفسيره، وهو الشيخ محمد جواد البلاغي كما ألمحت عند حديثي عن تفسيره، وسأكتفى بما ذكره في هذا الشأن حيث قال: «ومما الصقوه بالقرآن المجيد ما نقله في فصل الخطاب عن كتاب ديستان المذاهب أنه نسب إلى الشيعة إنهم يقولون إن إحراق المصاحف سبب إتلاف سور من القرآن نزلت في فضل على وأهل بيته، منها هذه السورة وذكر كلاماً يضاهي خمسين آية^(٢) في الفواصل قد لفق من فقرات القرآن، فاسمع ما في ذلك من الغلط فضلاً عن ركاكة أسلوبه الملقق، فمن الغلط: «واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه» ماذا اصطفى من الملائكة وماذا جعل من المؤمنين وما معنى أولئك في خلقه؟ ومنه: «مثل الذين يوفون بعهدك إني جازيتهم جنات النعيم» ليت شعري ما هو مثلهم. ومنه: «ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبر جميل» ما معنى هذه الدممة، وما معنى بما استخلف، وما معنى فبغوا هارون، ولمن يعود الضمير في بغوا، ولمن الأمر بالصبر الجميل؟ ومنه «ولقد آتينا بك الحكم كالذي من قبلك من المرسلين وجعلنا لك منهم وصياً لعلهم يرجعون» ما معنى «آتينا بك الحكم» ولمن يرجع الضمير في «منهم ولعلهم» هل المرجع هو قلب الشاعر، وما وجه المناسبة في

(١) انظر: فصل الخطاب للنوري ص ١٥٦ ص ١٥٧ وهم يسمون هذه السورة (بالنورين) أما سورة الولاية فقد تقدمت في ص ٢٥٧ من الرسالة.

(٢) بل هي أربع وأربعون عند الحصر الدقيق.

لعلهم يرجعون؟ ومن ذلك: «وإن علياً قانت بالليل ساجد يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربه قل هل يستوي الذين ظلموا وهم بعذابى يعلمون» ما محل قوله هل يستوي الذين ظلموا، وما هي المناسبة له في قوله: «وهم بعذابى يعلمون»، ولعل هذا الملقب اختلج في ذهنه الآيتان من سورة الزمر وفي آخرهما: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] فأراد أن يلفق منهما شيئاً بعدم معرفته فقال هل يستوي الذين ظلموا... إلخ ولم يفهم أن الاستفهام الإنكاري في الآيتين لأنه ذكر فيهما الذي جعل لله أنداد ليضل عن سبيله والقانت أثناء الليل يرجو رحمة ربه فهما لا يستويان ولا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون هذا بعض الكلام في هذه المهزلة وإن صاحب فصل الخطاب من المحدثين المكثرين في التبعية للشواذ وإنه ليعد أمثال هذا المنقول في ديستان المذاهب ضالته المنشودة^(١) وإني أشكر البلاغي على هذا النقد الذي مسح به العار عن وجوه الشيعة في هذا الافتراء وأعد ذلك من حسناته ولنا عود عليه عند نقد كتاب فصل الخطاب الذي نحن بصددده.

والدليل التاسع: وقال فيه النوري إن الله قد ذكر أسامي أوصياء خاتم المرسلين وابنته الصديقة في تمام الكتب التي أنزلها على رسله وصرح فيها بوصايتهم وخلافتهم أما للعناية بتلك الأمم ليتبركوا بتلك الأسامي ويجعلونها وسيلة لإنجاح سؤلهم وكشف ضرهم، وإما لارتفاع قدر الأوصياء بذكرهم قبل ظهورهم، وكيف يحتمل المنصف أن يهمل الله ذكر أساميهم في كتابه المهيمن؟ ولا يعرفهم لأمة نبيه الذين هم أشرف الأمم فإن ذلك أهم من غيره من الواجبات التي ذكرت في الكتاب الكريم، وأورد النوري تاييداً لدليله من أخبارهم في ذلك ما تضيق به الأسفار^(٢) منها عن أبي عبد الله قال: «لو ترك القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين كما سمي من كان قبلنا».

(١) انظر: تفسير آلاء الرحمن ج ١ ص ٢٤ .

(٢) من ص ١٦٠ إلى ص ١٨٦ وأقول هل سلمت له المقدمة الأولى وهي (ذكر أسامي الأوصياء في الكتب السابقة) حتى تسلم له النتيجة في قياسه؟ وهل يستطيع أن يقيم الحجة على اليهود والنصارى بذلك، أم أن مجرد الدعوى يغني عن الدليل؟ .

الدليل العاشر: قال فيه لا إشكال ولا اختلاف بين أهل الإسلام في تطرق اختلافات كثيرة وتغيرات غير محصورة في كلمات القرآن وحروفه بالزيادة والنقصان واستقرار آراء المخالفين إلى اختيار سبعة من القراء منهم أو عشرة على ما بينهم من الاختلاف كإجماعهم على اختيار الأربعة من سائر المذاهب، واعتنائهم بتوجيه قراءاتهم وإرجاعها إلى الرسول كما زعموا فيكون القرآن في نفسه وعند نزوله مبنياً على الاختلاف وموضوعاً على المغايرة، وحيث أن القرآن لا تغير فيه ولا اختلاف فتكون هذه القراءات هي قراءة بغير ما أنزل الله وهو المطلوب.

وأورد من أخبارهم منها عن الصدوق في عقائده عن الصادق قال: «القرآن واحد نزل من عند واحد وإنما الاختلاف من الرواة» وأورد عددًا كبيراً من أخبارهم ثم طعن في عدالة القراء السبعة ورماهم بالتدليس في أسانيدهم وحكم على قراءاتهم بعدم التواتر بل بعدم الاحتجاج بها^(١).

الدليل الحادي عشر: في ذكر الأخبار المعتبرة الصريحة في وقوع السقط ودخول النقصان في الموجود من القرآن وأنه أقل، ما نزل إعجازاً على قلب سيد الإنس والجان وهي متفرقة في الكتب المعتبرة التي عليها المعول عند الأصحاب، وذكر عددًا كبيراً من أخبارهم على مدى صفحات طوال، منها عن الكليني في الكافي عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله قال: «إن القرآن الذي جاء به جبريل سبعة عشر ألف آية» الخبر، ومنها: فيه عنه قال: «إن أمير المؤمنين بعد وفاة الرسول لزم بيته وأقبل على القرآن يجمعه ويؤلفه فلم يخرج من بيته حتى جمعه كله وكتبه على تنزيله وكان ثمانية عشر ألف آية» ثم قال في نهاية الأخبار: وهذا يدل على المطلوب^(٢).

الدليل الثاني عشر: في ذكر الأخبار الواردة في الموارد المخصوصة من القرآن الدالة على تغيير بعض الكلمات والآيات والصور المتقدمة وهي كثيرة

(١) من ص ١٨٦ : ٢١١ وسيأتي مناقشة هذه المفتريات وردّها بعون الله .

(٢) من ص ٢١١ : ٢٢٧ ودلالة أخباره علي مطلوبه إنما يلزم بها أهل ملته أما الأمة فلا .

جدًا حتى قال السيد نعمة الله الجزائري إنها تزيد على ألفي حديث^(١) وادعى استفاضتها جماعة كالمفيد والمحقق الداماد والعلامة المجلسي وغيرهم . بل الشيخ يعني الطوسي - في التبيان بكثرتها ، بل ادعى تواترها جماعة ، ونحن نذكر منها ما يصدق دعواهم^(٢)

ثم أخذ يبين ما ثبت تحريفه عندهم حسب أخبارهم على مدى القرآن كله سورة سورة بترتيب المصحف علي طول مائة صحيفة من كتابه^(٣) ذكر ما يزيد على ألف آية من القرآن الشيعي - إن صح هذا التعبير - لا بأس بذكر عينات متنوعة فإنها تصور لنا عقلية الشيعة وعقيدتهم أصدق تصوير فأقول :

سورة الفاتحة : عن علي بن إبراهيم القمي في تفسيره بسنده عن أبي عبد الله قال : « صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين » وعن أبي عمير بزيادة : « وهكذا نزلت »^(٤)

سورة البقرة : قال : عن ثقة الإسلام في الكافي بسنده عن جابر - يعني الجعفي عن أبي جعفر قال : « نزل جبريل بهذه الآية على محمد هكذا (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا (في علي) فأتوا بسورة من مثله »^(٥) ولا يخفى زيادة (في علي) وروي الكليني أيضًا عن أبي جعفر قال : نزل جبريل بهذه الآية على محمد هكذا : « فبدل الذين ظلموا [آل محمد حقهم] قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا [آل محمد حقهم] رجلاً من السماء بما كانوا يفسقون »^(٦) ولا يخفى زيادة ما بين المعكوفات على بصير .

(١) ومعنى هذا أن جملة المحرف ألف آية من القرآن الموجود وهذا يبلغ ثلث القرآن تقريباً .

(٢) واضح أن النوري يتصر بحماس للقول بالتحريف حيث أدلى بدلوه في هوة الكفر والضلال .

(٣) من ص ٢٢٧ : ٣٣٠ من كتابه فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرياب .

(٤) ص ٢٣٠ وقد ورد ذلك فعلاً في تفسير القمي ص ٢٦ .

(٥) فصل الخطاب للنوري ص ٢٣٠ وانظر تصحيح الآية رقم ٢٣ البقرة .

(٦) فصل الخطاب ص ٢٣٠ وانظر تصحيح الآية رقم ٥٩ البقرة .

وروى الكليني بسنده عن جابر عن أبي جعفر قال: نزل جبريل بهذه الآية على محمد هكذا: «بسمما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله [في علي] بغياً»^(١) والزيادة معروفة، وعن السياري عن جابر الجعفي عن أبي عبد الله قال في قوله: «وإذا قيل لهم آمنوا بما أنزل الله [في علي] قالوا نؤمن بما أنزل علينا» زاد العياشي: «ويكفرون بما أنزل الله [في علي] وهو الحق»^(٢) ولا يخفى أن ما بين المعكوفات ليس من القرآن، وروى الكليني عن أبي عبد الله أنه كان يقرأ: «سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة [فمنهم من آمن ومنهم من جحد ومنهم من أقر ومنهم من بدل] ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته»^(٣) ولا يخفى أن ما بين المعكوفين غريب عن نص القرآن، وفي الكليني عن أمير المؤمنين: «وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل [بظلمه وسوء سريره] والله لا يحب الفساد»^(٤) وما بين المعكوفين زائد كما لا يخفى والهدف منها أنهم يفسرونها بعمر بن الخطاب أو بمعاوية كما جاء في القمي^(٥) وروى العياشي في تفسيره عن أبي جعفر أنه قرأ: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى [وصلاة العصر والوسطى هي الظهر] وقوموا لله قانتين» وقال: كان رسول الله يقرأها هكذا^(٦) ولا يخفى زيادة ما بين المعكوفين وهدف الشيعة واضح لأنهم يعتقدون قولاً واحداً أن الوسطى هي صلاة الظهر، فجاءوا بصلاة العصر عطفًا على الصلاة الوسطى لأن العطف يقتضي المغايرة ولما خشوا من الالتباس صرحوا بتعيين الوسطى بقولهم (والوسطى هي الظهر) وميل الشيعة إلى بدعتهم فيها واضح.

وعن السياري مرسلاً عن أبي الحسن: «في كل سنبله مائة حبة [أو أكثر من ذلك]

(١) فصل الخطاب ص ٢٣٢ وانظر ص ٩٠ البقرة .

(٢) فصل الخطاب ص ٢٣٢ والآية ٩١ البقرة .

(٣) ص ٢٣٤ وانظر ص ٢١١ البقرة .

(٤) ص ٢٢٤ الآية ٢٠٥ البقرة .

(٥) القمي ص ٦١ .

(٦) ص ٢٣٤ وآية ٢٣٨ البقرة .

والله يضاعف لمن يشاء»^(١) وما بين المعكوفين زائد ولا أدري ما هدفهم منه .

سورة آل عمران: وفي تفسير السيارى عن أبي جعفر: «يا مريم اقتني لربك واسجدي [شكرا لله]» وفي القمي: «اقتني لربك واركعى واسجدي مع الراكعين»^(٢) وصحة الآية كما أنزلها الله: ﴿أَقْنَتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]. وفي السيارى عن أبي عبد الله: «يا عيسى إني رافعك إلي ومتوفيك بعد نزولك على عهد القائم من آل محمد» هكذا نزلت^(٣) وصحة الآية: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥].

وعن ثقة الإسلام في الكافي عن أبي عبد الله: «وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها [بمحمد]» وهكذا نزل بها والله جبريل على محمد^(٤) وصحة الآية ليس فيها لفظ بمحمد كما لا يخفى آية ١٥٣ آل عمران- وكان مقتضى أصل الشيعة على مذهبهم أن تكون «بعلى» لكنهم استقسموا أبا عبد الله على أن جبريل نزل بها هكذا على محمد .

سورة النساء: عن ثقة الإسلام عن أبي عبد الله قال نزل جبريل بهذه الآية على رسول الله هكذا: «يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا [في علي نوراً مبيناً]» وفي رواية أخرى: «وأنزلنا إليكم في علي نوراً مبيناً»^(٥) . وصحة الآية الأولى: ﴿ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ [النساء: ٤٧] والخطاب واضح فيها لأهل الكتاب والمناسبة واضحة لقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ لكن الشيعة لا ذوق لهم يلفت نظرهم إلى هذه المناسبات فيبترون النص القرآني ويكملونه بأكاذيبهم وإن بقي في النص ما يكذبهم .

(١) فصل الخطاب ص ٢٤٠ وصحة آية رقم ٢٦١ البقرة .

(٢) فصل الخطاب ص ٢٤١ ، والقمي ص ٩٢ .

(٣) فصل الخطاب ص ٢٤٢ .

(٤) فصل الخطاب ص ٢٤٤ .

(٥) فصل الخطاب ص ٢٤٩ .

وفي تفسير السيارى عن أبي عبد الله قال: «أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم [وآل عمران وآل محمد] الكتاب والحكمة»^(١) وما بين المعكوفين زائد على النص القرآني الآية ٥٤ النساء - والشيعه نسجت هنا على ما كذبهه في آية آل عمران من زيادة (آل محمد) بعد (وآل عمران على العالمين).

وعن ثقة الإسلام في الكافي عن أبي عبد الله (ولو أنا كتبنا عليهم أن يقتلوا أنفسهم [وسلموا للإمام تسليمًا وأخرجوا من دياركم رضا له ما فعلوه إلا قليل منهم ولو أن أهل الخلاف] فعلوا ما يوعظون به»^(٢) وصحة الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ [النساء: ٦٦] والسياق مع أهل الكتاب وما شأنهم بالإمام وإرضائه؟.

سورة المائدة: عن ابن شهر آشوب عن الأئمة أنهم كانوا يقرءون: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك [في على فإن لم تفعل عذبتك عذابًا أليمًا]»^(٣) وما بين المعكوفين كذب على الله ورسوله وسوء تأدب في مخاطبة الرسول لا تليق، أما تمام الآية كما أنزلها الله: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾... [المائدة: ٦٧].

سورة الأنعام: وفي الكليني عن أبي عبد الله: «إن الذين فارقوا أمير المؤمنين وصاروا أحزابا»^(٤) وصحة الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وهي مكية ولم يكن ثمة أمير للمؤمنين، ولم يفارقه أحد.

سورة الأعراف: روى الكليني في الكافي أن جابر الجعفي قال لأبي عبد الله: لم يسبق أمير المؤمنين أمير المؤمنين؟ قال: الله سماه وهكذا أنزل الله في كتابه:

(١) فصل الخطاب ص ٢٥٠.

(٢) فصل الخطاب ص ٢٥٣.

(٣) فصل الخطاب ص ٢٥٨.

(٤) فصل الخطاب ص ٢٦٢.

«وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم [وأن محمدًا رسولي وأن عليًا أمير المؤمنين] قالوا بلى»^(١) وما بين المعكوفين مقحم كما لا يخفى، [الأعراف: ١٧١]- والسورة مكية ولم يكن ثمة أمير للمؤمنين في حياة النبي فتأمل !.

سورة براءة: روى الكليني والعياشي عن أبي الحسن الرضا أن الحسين بن الجهم قال له: إنهم يحتجون علينا بقول الله: ﴿ثَاقِبَ أَتَيْنَ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾ قال: وما لهم في ذلك لقد قال الله: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتُهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ وما ذكره فيها بخير، قال: قلت له: وهكذا قراءتها؟ قال: هكذا قراءتها، وعن أبي جعفر مثله وقال: ألا ترى أن السكينة إنما نزلت على رسوله وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وهو الكلام الذي تكلم به عتيق، يعني أبا بكر، قال النوري: والآية تدل على عدم إيمان الصحاب^(٢) وتصحيح التحريف: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتُهُ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٤٠] وهدف الشيعة تكفير أبي بكر بتحريف النص الذي هو أكبر وسام شرف للصديق من بين سائر الصحابة وسيأتي في محله في موقف الشيعة من الصحابة بيان ذلك بالتفصيل.

وروى الكليني عن أبي عبد الله قال: هكذا أنزل الله: «لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتنا» وفي قراءة رسول الله وفاطمة «من أنفسكم» بفتح الفاء أي: من أفضلكم^(٣). ولا يخفى أن صحة النص: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] وهدف الشيعة نفى أن يكون الرسول من جنس المرسل إليهم، بل هو والأئمة مضافين في ضمير الجمع إلى الله ليسوا من جنس البشر، ونعوذ بالله من الخذلان.

سورة هود: روى السيارى عن أبي جعفر وأبيه: «إلا الذين صبروا على ما صنعتهم

(١) فصل الخطاب ص ٢٦٤ .

(٢) فصل الخطاب ص ٢٦٦ .

(٣) فصل الخطاب ص ٢٧٠ .

به من بعد نبیهم وعملوا الصالحات»^(١) وصحة الآية: ﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمَلُوا
الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [مرد: ١١]، ولا أدري لهذا الكلام
معنى وعلى أي شيء يعود الضمير في (به) وكيف يستقيم قولهم: «من بعد نبیهم»،
ولعل الآية نزلت بعد وفاة النبي وعلي بمدة هذا هو ظاهر الكلام فتأمل !

روى السیاری عن أبي عبد الله قال: «ونادی نوح ابنها» أي: ابن امرأته^(٢) تعتقد
الشيعة أنه لا يجوز كفر أبناء الأنبياء ولا آبائهم، وهدفهم من ذلك الحكم بإيمان أبي
طالب لأنه والد علي خاتم الأوصياء، حيث يوجبون له ما يجب للأنبياء فمن أجل
ذلك حكموا بإيمان والد الخليل إبراهيم وأولوا صريح الآيات الواردة في كفره ونفوا
أن يكون ابن نوح كافراً، فاخترعوا هذه القراءة، زعموا بها أنه ابن امرأة نوح من غير
نوح يعني ربيبه، مع أن صريح الآيات بعد بكذبهم مثل قوله: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ
رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ انظر [الآية: ٤٢ - ٤٥].

سورة الرعد: قال المحقق الداماد المحفوظ من طرقنا وطرقهم، يقصد أهل
السنة أن الأحاديث متضاربة بأنه كان التنزيل: «إنما أنت منذر لعباد، وعلي لكل قوم
هاد»^(٣) وصحة الآية: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وأهل السنة اتقى لله
من أن يفتروا على الله الكذب، إنما هي بضاعة الشيعة وحدهم حيث جعلوا وظيفة
علي أرفع وأنفع من وظيفة الرسول ﷺ حيث جعلوه مجرد منذر فحسب أما علي فبه
يهتدى المهتدون، بل هو لكل قوم هاد.

سورة النور: روى السیاری عن أبي عبد الله أنه كان يقرأ: «إن الذين يرمون
[المحصنين الغافلين]» وعنه أيضاً أنه كان يقرأ: «وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً
[بالمتمعة] حتى يغنيهم الله من فضله»^(٤) وصحة الآية الأولى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ
الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النور: ٢٣]، وهدف الشيعة من تذكير الجملة لأنهم

(١) فصل الخطاب ص ٢٧٠ .

(٢) فصل الخطاب ص ٢٧١ .

(٣) فصل الخطاب ص ٢٧٢ .

(٤) فصل الخطاب ص ٢٩١ .

يزعمون أن آيات الإفك نزلت في شأن جريج القبطي ومارية القبطية وما رمتهما به عائشة من الزنا .

فالمحصنين يعني جريج ، أما المحصنات فلا تخدم الشيعة لأنها لا تحتمل إلا قصة الإفك المشهورة كما تعرفها الأمة كافة ، أما الآية الثانية فواضح زيادة لفظ «بالمتعة» والهدف حل نكاح المتعة باختراع نص من القرآن لها ، وما دروا أن معنى الآيات على هذا يصبح كالعيب ، ثم كيف يطلب الاستعفاف ممن أبيح له المتعة بكف من شعير كما تقول الشيعة .

سورة الأحزاب: في القمي عن أبي عبد الله وأبي جعفر: «وأزواجه أمهاتهم [وهو أب لهم] وأولوا الأرحام أولي ببعض»^(١) وما بين المعكوفين ليس من القرآن [الأحزاب: ٦] ، والشيعة قد ضنوا على الأزواج أن ينفردن بهذا الفضل فأكملوا الآية على النسق بحكم المقابلة ، وفاتهم أن في نفس السورة آية تنقض ما صنعوا وهي قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤] وروى السياري عن أبي عبد الله (وكفى الله المؤمنين القتال [بعلي بن أبي طالب] وكان الله قويا عزيزا)^(٢) وما بين المعكوفين مقحم على النص القرآني [الأحزاب: ٢٥] وهل يعقل أن يكون علي هو الذي هزم عشرة آلاف مقاتل في غزوة الأحزاب وحده ، وأين قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩] .

سورة سبأ: روى الصدوق عن الصادق قال: والله ما نزلت هذه الآية هكذا وإنما نزلت: «فلما خر تبينت [الإنس أن الجن] لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين» وأورده الطبرسي في المجمع^(٣) وصحة الآية: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَن لَّو كَانُوا﴾ إلخ [سبأ: ١٤] ولا شك أن الجن إذا تبين لها جهلها وعجزها عن علم الغيب فإن ذلك أبلغ ، أما الإنس فمن أين علموا أن الجن ما زالوا يلبثون في العذاب بعد

(١) فصل الخطاب ص ٢٩٥ .

(٢) فصل الخطاب ص ٢٩٦ .

(٣) فصل الخطاب ص ٢٩٧ .

موت سليمان؟ إنهم لم يعلموا إلا بعد أن أخبر الله بذلك عن الجن .

سورة الزمر: عن أبي عبد الله: «لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر لكم جميعاً الذنوب» ف قيل: ليس هكذا نقرؤها؟ فقال: فإذا غفر الذنوب جميعاً فلمن يعذب؟ والله ما عني من عباده غيرنا وغير شيعتنا وما نزلت إلا هكذا: «إن الله يغفر لكم جميعاً الذنوب»^(١) وصحة الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣] والشيعه بذلك قد ضيقوا ما وسعه الله على عباده من رحمته التي وسعت كل شيء فجعلوها قصراً عليهم . مع أن صدر الآية يكذبهم ، ألا قاتل الله الهوى! بل إن من صنع بكتاب الله مثل هذا فهو المحروم من رحمة الله لأنه مثل من قال: ﴿سَأُزِلُّ مِثْلَ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ﴾ .

سورة السجدة: روى العياشي عنهم: «ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله [وهو صبي] وعمل صالحاً» يعني: علي بن أبي طالب^(٢) وما بين المعكوفين مقحم فسرهُ باقي الخبر، [السجدة: ٣٣] أرادوا قصر الآية على علي لأنه أسلم صبياً ، وإذا كان كذلك فقد أسلم كثير من الصحابة وهم صبيان ، بل لو كان كذلك لكان من ولد في الإسلام أفضل . ونعوذ بالله من الخذلان !

هذا بعض ما جاء في كتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب كما عنون له مرتكب هذه الجرائم في حق القرآن، وهو النوري الطبرسي، ولقد صور لنا بجلاء عقيدة الشيعة في القرآن، وكان ينقل عن علمائهم المشاهير وكتبهم المعتمدة بل قد رأينا جل اعتماده على كتاب الكافي للكليني ثقة إسلامهم كما يلقبونه، وإن كان الشيخ محمد جواد البلاغي أحد مفسريهم قد انتقد هذه الأخبار التي اعتمد عليها النوري في فصل الخطاب وقد وعدت بذكر كلامه في ذلك، وإن كان لي عليه مأخذ فيه، وإليك نص ما قاله: «هذا وإن المحدث المعاصر جهد في كتاب فصل الخطاب في جمع الروايات التي استدلل بها على النقيصة وكثر أعداد مسانيدنا بأعداد المراسيل

(١) فصل الخطاب ص ٣٠١ .

(٢) فصل الخطاب ص ٣٠٣ .

عن الأئمة (ع) في الكتب، كمراسيل العياشي وفرات، وغيرهما مع أن المتتبع المحقق يجزم بأن هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد^(١) وفي جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف باختلاف يثول به إلى التنافي والتعارض، وهذا المختصر لا يسع بيان النحويين الأخيرين هذا مع أن القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار وقد وصف علماء الرجال كلاً منهم: إما بأنه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفوء الرواية، وإما بأنه مضطرب الحديث والمذهب يعرف حديثه وينكر ويروى عن الضعفاء، وإما بأنه كذاب متهم لا أستحل أن أروي من تفسيره حديثاً واحداً وأنه معروف بالوقف^(٢) وأشد الناس عداوة للرضا (ع) وإما بأنه كان غالباً كذاباً^(٣)، وإما بأنه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يعول عليه ومن الكذابين، وإما بأنه فاسد الرواية يرمى بالغلو، ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئاً.

إلى هنا أجاد البلاغي، ولا ينبئك مثل خبير!! لكنه أردف ذلك بقوله:

«ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير لوجب من دلالة الروايات المتعددة أن ننزلها على أن مضامينها تفسير للآيات أو تأويل أو بيان لما يعلم يقيناً شمول عموماتها لأنه أظهر الأفراد وأحقها بحكم العام أو ما كان مراداً بخصوصه، وبالنص عليه في ضمن العموم عند التنزيل أو ما كان هو المورد للنزول أو ما كان هو المراد من اللفظ المبهم، وعلى أحد الوجوه الثلاثة الأخيرة يحمل ما ورد فيها أنه تنزيل، وأنه نزل به جبريل، كما يشهد له مكتبة أبي جعفر لسعد الخير كما في روضة الكافي: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده» وكما في نهج البلاغة عن أمير المؤمنين: ولقد جتتهم بالكتاب كاملاً مشتملاً على التنزيل

(١) لو أنصف لألحق المسانية بالمراسيل في الضعف في هذا المقام بالذات.

(٢) الوقف: هو من وقف بالإمامة على موسى بن جعفر واعتقد أنه حي وهو المهدي (الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٤٦) ويسمون الموسوية والممطورة لقول بعضهم: هم أهون علي من الكلاب الممطوية.

(٣) وأول الغلاة الكذابين الكليني لأنه أكثر المحدثين ذكراً لأخبار التحريف.

ومن هذا يتضح أن البلاغي رفض أولاً أن يكون في القرآن تحريف وبين أن رجال أسانيد الأخبار في هذا المقام مطعون فيهم جميعاً لا تقبل لهم رواية، وهو أعلم بحال رجال أسانيدهم، وكان المفروض على البلاغي أن يكتفي بهذا، لكنه عاد فقرر أن هذه الأخبار لتعددتها محمولة على التحريف في التأويل. وعدنا كما كنا، فإن التحريف في التأويل كالتحريف في التنزيل، وقد مر في فصل التفسير الباطني بكامله بيان هذا النوع من التحريف، ولذلك جرى البلاغي في الآيات التي أصر الشيعة على تحريفها حسب أخبارهم بحمل الخبر على التحريف في معنى الآية لا في لفظها، وفسر الآية بما يحمله الخبر من معنى.

وعلى كل حال فقد علمنا من البلاغي أسانيد أخبار التحريف مطعون فيهم جميعاً. وإن كانت أكثر الأخبار قد جاءت في الكافي للكليني - وهو منزّه عن النقد عندهم. فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا هذا الإصرار والعناد والإلحاد في الكتاب العزيز؟

****** والذي نخلص إليه من هذا كله - لكي أناقش هذه المفتريات - أن أفكار الشيعة حول هذه الفرية تتلخص في الآتي، كما اتضح لنا من تفاسيرهم ومحدثيهم:

١- القول بتحريف القرآن بإسقاط سور وآيات وكلمات قد نزلت وبتغيير ترتيب السور والآيات والكلمات ونحو ذلك:

قد أجمعت عليه كتب الشيعة من تفسير وعقائد وأخبار، ولا يكاد يخلو كتاب عندهم من هذه الفرية، حتى من صرح منهم بنفيه والتهجم عليه أتى به في صورة قراءات لآل البيت أوله على أن المراد به تأويل معنى الآية وفسر المراد منها به وإن كان المنزل هو ما في المصحف المتداول كما هو صنيع الطبرسي والبلاغي، وما نقلوه لنا عن الطوسي شيخ الطائفة وابن بابويه الملقب بالصدوق، وغيرهما، ولم

(١) انظر: تفسير آلاء الرحمن ج ١ ص ٢٦، ٢٧ .

يجرؤ أحد على رد الأخبار جملة لأنها بزعمهم متواترة مثل أخبار الإمامة، ولما تحمله في طياتها من خدمة عقيدة الإمامة عندهم فإن من ردها فقد لزمه رد أخبار الإمامة. بل هي - وعندهم - تزيد على ألفي حديث كما صرح به علماؤهم، وقد ورد الجانب الأكبر منها في أوثق كتب أخبارهم (الكافي للكليني) وكتب الصدوق والطوسي فضلاً عن كتب التفسير قاطبة، وعلى رأسها القمي شيخ رواية ثقة إسلامهم (الكليني) ولذلك فإن من نفى التحريف في التنزيل لم يجد بداً أمام كثرة المرويات من أن يحمله على التحريف في التأويل، ظناً منه أن ذلك لا حرج فيه.

٢- القرآن الصحيح هو الذي جمعه علي بإملاء النبي وتوارثه الأئمة من بعده إلى أن استقر عند القائم لم يتطرق إليه خلل ولا تحريف ولا تبديل، لأنه من جمع المعصوم بإملاء المعصوم، وعلي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيث دار، فيكون ما جمعه هو الصواب الذي يرجع إليه في ذلك حسب أخبار الأئمة عما في مصحفه، وقد ثبت باتفاق المسلمين أن علياً جمع القرآن بنفسه، وكان له مصحف مخالف للمصحف المتداول من حيث الكمية والترتيب حيث رتب على النزول، مع زيادات فيه ليست في المصحف المتداول اليوم فيكون ما عداه مبدل محرف، وقد وردت أخبارهم بذلك بأن مصحف عثمان حذف منه ما ورد صريحاً في فضائل علي وآل بيته، ومثالب أعدائهم من المهاجرين والأنصار.

٣- أخبار التحريف إنما تعرف من الأئمة لأن عندهم وحدهم مصحف عليّ أمروا بكتمانه إلى أن يقوم القائم، فهم المقياس لمعرفة القرآن الصحيح، ويجب اتباع ما أمروا به من قراءة ولو كانت محرفة لا تخضع لأي مقياس من عربية أو رسم المصحف المتداول أو سند صحيح، ويجب اعتماد قولهم في النص القرآني ولو خالف الصحيح في الواقع، فما حكموا بأنه خطأ فهو كذلك وإن كان صحيحاً في الواقع، وما حكموا بصحته فهو كذلك وإن كان خطأ في الواقع، لأنهم حجج الله في أرضه، ولا يجوز الرد عليهم وهم أهل التنزيل والتأويل، وفي بيتهم كان ينزل جبريل.

٤- كان سبب تحريف القرآن- في نظر الشيعة- أنه لما جاء علي إلى أبي بكر وعمر بمصحفه يعرضه عليهم فوجدوا فيه فضائح المهاجرين والأنصار فردوه وأمروا زيد بن ثابت بتأليف قرآن خال من هذه الفضائح، وما تم في طريقة الجمع وسببه وزمانه وتأليفه كل ذلك يدل على التحريف، حيث كانت الدواعي متوفرة على تحريفه.

٥- اختلاف القراء السبعة والطعن عليهم ورميهم بالتدليس في أسانيدهم، ودعوى أهل السنة نزول القرآن على سبعة أحرف، مع نسبة كل قراءة من القراءات المتخالفة إلى الرسول كل ذلك يدل- في نظر الشيعة- على عدم تواتر القرآن، بل يدل على أنه محرف، خصوصًا وقد ورد أن ما وقع من بنى إسرائيل سيقع في هذه الأمة نظيره وقد حرفت بنو إسرائيل كتبهم فلا بد من وقوع التحريف في هذه الأمة وقد وقع ذلك من الصحابة.

٦- وجود مصحف لابن مسعود وأبي يخالفان مصحف عثمان في الكمية والترتيب.

حيث كان مصحف ابن مسعود خال من الفاتحة والمعوذتين، وكان به كثير من الآيات المخالفة لمصحف عثمان، خاصة ما ورد فيه من ذكر علي صريحًا في ثمانية مواضع منه، كما أن مصحف أبي كان مثبتا فيه سورتي الخلع والحقد، وكثيرًا من الآيات المخالفة لمصحف عثمان.

وهذان المصحفان يتفقان مع مصحف أمير المؤمنين خاصة فيما يتعلق بالنص على اسمه وولايته، فهذا كله يدل على تحريف مصحف عثمان وصحة مصحف أمير المؤمنين، وقد ثبت أن عثمان أحرق المصاحف المخالفة لمصحفه، وضرب ابن مسعود لما امتنع عن تسليم مصحفه للحرق حتى كسر أضلاعه فمات بسبب ذلك، وقد كان فيما أحرق سورتي الولاية والنورين وغيرهما من القرآن.

٧- مما يدل على التحريف عدم الترابط بين الآيات والفقرات في نظر الشيعة- مثل قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ﴾ [النساء: ٣] فقد سقط بينها وبين قوله:

﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية ثلث القرآن، ومثل آية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] حيث قد ضلت موضعها الصحيح من الكتاب، وما ورد من قول عمر في آخر سورة براءة فإنه يدل على أنه ألحقها بها في غير موضعها، وقد اتفق الطرفان على أن ترتيب مصحف الجماعة ليس من فعل المعصوم، فلذا وجد فيه هذا الغلط وعدم الترابط بين آياته وكلماته.

٨- محاولة الشيعة إلزام أهل السنة بالقول بالتحريف بناء على ما ورد في كتب أهل السنة من أحاديث تدل على وجود نصوص قرآنية كانت تتلى على عهد رسول الله بل وبعد وفاته وليست موجودة في المصحف الآن، وليس فيها ما يدل على النسخ ولا يوجد ما يعارضها، بل هناك ما يؤيد مضمونها من أخبار الشيعة، فلا بد وأن تكون من الآيات التي أسقطت عمداً أو جهلاً بغير إذن من الله ورسوله، وذلك مثل: حديث الرجم للشيخ والشيخة، وعشر رضعات متفرقات، ولو كان لابن آدم واد من ذهب، وقرآن أصحاب بئر معونة، وكل ما قيل بنسخ تلاوته مع بقاء حكمه فإن نسخ التلاوة غير واقع عند الشيعة، وعليه فأهل السنة يلزمهم القول بالتحريف مثل الشيعة بل بالغ بعضهم وغالط الحقائق حيث ألصق القول بالتحريف بأهل السنة ونفاه عن طائفته حتى ادعى الإجماع عندهم على نفيه كما مر في كلام البلاغي.

٩- من أدلة الشيعة على التحريف أن الكتب السابقة جاء بها أسماء الأوصياء والأئمة الاثنى عشر تنويهاً بفضلهم وإحياء لذكرهم وليتوسل بها الأمم والأنبياء السابقون فلا بد وأن يكون الكتاب المهيمن وهو القرآن قد اشتمل على أسمائهم ونعوتهم لنفس الغرض وكونها لم توجد في المصحف المتداول فهذا دليل على تحريفه وإسقاطها عمداً منه، خصوصاً وقد ورد في الأخبار عن الأئمة ما وصل إلينا من ذكرهم مثل ما في الصحف الأولى، مثل: «لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين بأسمائنا كما سمي من قبلنا» ونحوه.

١٠- السر في ورود باطن القرآن في الولاية والإمامة هو ما علمه الله من وقوع التحريف في القرآن إذ أن باطنه لا يلحقه تحريف فتكون الحجة قائمة على العباد فيما

يتعلق بالباطن من الولاية لآل البيت، وهذا القول لازم لتواتر أخبار التحريف، وكثرتها ووثاقة رواتها ولا بد من تأويل الآيات الصريحة في حفظ القرآن من التحريف مثل آية الحجر، وذلك بما يتفق مع أخبار التحريف المتواترة مثل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، أي: لحافظون له عند الأئمة، فيخرج مصحف الجماعة عن ذلك الحفظ، ويثبت تحريفه بهذا التأويل.

هذا هو ما تدور حوله فرية التحريف من أفكار قد مر بنا مصداقها من كلامهم. ومع أنها ساقطة عن درجة الاعتبار بالمرّة عند الأئمة بأجمعها قديماً وحديثاً، لكنني مع ذلك أزيد في بيان دحضها ووضوح بطلانها فأقول وبالله التوفيق:



دحض فرية الشيعة في التحريف وبيان بطلانها

أولاً: فيما يتعلق بإجماع كتب الشيعة على القول بالتحريف سواء كان تحريفاً في التنزيل أو في التأويل، وامتلأ كتبهم بهذه الأخبار التي ينسبونها لآل البيت خاصة كتاب الكافي للكليني أصبح كتب أخبارهم، ودعواهم تواترها وربطهم بينها وبين عقيدة الولاية والإمامة... إلخ.

فأقول: إن خاصية الشيعة الأولى هي القول بإمامة أهل البيت وولايتهم فلا يتصور لفظ شيعة بدون هذه الخاصية، ولما كانت الشيعة حريصة على ذلك فإنهم جهدوا في استخراج الأدلة من القرآن على إمامة أهل البيت، ولما لم يجدوا في القرآن شيء يخدمهم عمدوا إلى القرآن فألصقوا به تهمة التحريف والقول بالباطن، وكلا الأمرين كما هو صريح كلامهم يدور في فلك الولاية والإمامة، فلا تكاد تجد مثلاً في أخبار الباطن أو في أخبار التحريف خبراً واحداً يخدم المعتزلة أو الخوارج أو غيرهم من الفرق بل كلها تخدم الشيعة الاثنى عشرية فحسب، ولذلك لم تظهر هذه الفرية في فرقة من الفرق حتى عند الباطنية الذين هم أسوأ حالاً من الاثنى عشرية، فإنهم قالوا بالباطن ولم يدعوا التحريف.

وأقول للشيعة هذه الفرية تهدم الإسلام فضلاً عن القرآن فضلاً عن كرامة آل البيت الكرام من أساسها، لأن القرآن هو أساس العقيدة، وإذا ذهب الأساس انهار على إثره بناء الإسلام الشامخ وضاع أهل البيت سدى، بل أخف ما في هذه الفرية من المفساد ما يلي:

١- اتهام الله ﷻ بإخلاف وعده حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فإن الله تعالى ما عين أحداً على حفظ كتابه، لا نبي معصوم ولا إمام موهوم، لكنه وعد وعداً مؤكداً بعدة مؤكدات أنه هو الذي يحفظه ويتولى ذلك بنفسه، والشيعة تقول: إنه بدل وحرف، فيلزم عليه أن الله أخلف وعده، وحاس بعده، وغلب على أمره، ونعوذ بالله من ذلك !!

٢- اتهام النبي ﷺ بالتقصير حيث بلغه إلى علي فقط، مما ترتب عليه ضياع

القرآن الصحيح وتعبد الناس بهذا القرآن المحرف، ولو بلغه النبي إلى الأمة كافة لما وقع هذا التحريف، ثم إن تبليغه إلى علي وحده لا يكفي لأن عليًا ليس هو الأمة التي أرسل إليها النبي، إذ لا يعدو أن يكون فردًا واحدًا منها، ودعوى عصمته هنا غير ناهضة، لما ثبت أنه لم ينشر ذلك القرآن الذي خص بتبليغه من بين سائر المسلمين فأين ذهب ذلك القرآن الصحيح من بعد وفاة النبي إلى اليوم؟

٣- الطعن على علي نفسه لأنه تسبب في ضياع القرآن الصحيح، وترك الأمة تتخبط في الضلال من أول يوم ألحق فيه النبي بالرفيق الأعلى، ودعوى الشيعة أنه جاء بالقرآن الصحيح إلى أبي بكر فردّه، ثم إلى عمر فردّه، لا يعفيه من المسؤولية، بل كان يجب عليه أن يجهر به في المجامع، فقد ثبت عند الشيعة وأهل السنة أنه كان يراجع عمر في مسائل كثيرة فيرجع عمر إلى رأيه ويشي عليه، حتى اشتهر عنه أنه كان يقول: «قضية ولا أبا حسن لها»، كل ذلك لا يعفي عليًا من المسؤولية وتذرع الشيعة بالتقية خوفا على نفسه لا يجدي أيضًا، فإن عليًا قد آلت إليه الخلافة ولو كان شيء من ذلك صحيحا لكان أوجب الحقوق عليه أن يصبوب ما أخطأ فيه غيره وأن يظهر ذلك القرآن الصحيح ويحرق ماعداه، لأن القرآن أساس الدين وركنه الركين، ثم ما عذر الحسن من بعده أيضًا وقد آلت إليه الخلافة بعد أبيه؟

٤- الطعن على العصر الأول بأنه رد البعض مما نزل وحرف البعض الآخر، وهذا كفر صريح ممن صدر منه مثل ذلك.

٥- فقد الثقة بالقرآن المتداول بين الأمة، وتكفيرها لتعبدتها بقرآن ليس على ما أنزل الله ﷻ، مع فتح أبواب الطعن لأعداء الإسلام وإعطائهم معاول هدمه. ولا شك أن من اعتقد واحدة من الخمس فهو كافر خارج عن الملة، بقيام الأدلة القطعية من العقل والنقل على خلافها، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم !!

لكن الشيعة لاتعنيهم هذه الأمور في شيء، وإنما الذي يعينهم هو ولاية الأئمة فحسب، ولو كان ذلك على هدم الإسلام والقرآن، لأنهم في أصل نشأتهم قوم مجوس تعودوا أن تكون ولاية العهد في أهل بيت معين، لهم صلة روحية بالإله،

معصومون عن الخطأ، ولم يعرفوا أن الإسلام جاء لهدم هذه العقائد الفاسدة والإتيان على بنائها من القواعد، وتوجيه الخلق إلى الخالق، وربط العباد بالله الواحد القهار.

أراد الشيعة خدمة الأئمة فأضروا بهم وبدينهم من حيث لا يعلمون. فهل ترضى الأئمة من آل البيت مثلاً أن تكون رسالة جدهم خاتم الرسل منحصرة في شأن ولايتهم الأمر من بعده ولا مزيد؟ وهل يرضون بأن يكون القرآن على نحو ما تريد الشيعة أن يكون عليه؟ إن أخبار التحريف لا يشك آدمي في أنها من كذب الشيعة على الله ورسوله والأئمة من آل البيت، بل إن شئت فقل: إنها أشبه بالمقترحات الشيعة لتعديل النصوص القرآنية على وفق ما يعتقدون، وهي تصوير دقيق لسذاجة الشيعة وفساد دينهم فهل يتصور عاقل أن يخاطب الله عبدة الأوثان بأنهم أشركوا في ولاية علي وكفروا بها، دون أن يخاطبهم بشأن الشرك في الألوهية والكفر بها؟ وأين كان شركهم في ولاية علي، وهو لم يل الأمر بعد حتى يشركوا في ولايته؟ وهل يمكن أن يتصور إنسان أن كل ما أنزل الله على رسوله محمول على ما أنزله في شأن علي وولايته! وأن كل ظلم في القرآن فهو لآل محمد، وهم لم يولدوا بعد، وكل مدح فهو لآل البيت وكل ذم فهو لخاصة أصحاب محمد ﷺ، وهكذا؟

إنه لدين عقيم ورسالة ساذجة وكتاب تافه إذا في معيار الرسائل السماوية ذات الأهداف النبيلة والمقاصد السامية. وما يستحق أن يكون مهيمناً على ما قبله من كتب! لا يقال إن من بين علماء الشيعة الاثنى عشرية من أنكر هذه الأخبار، وبين أن أسانيدها قد اشتملت على جماعة كلهم بين كذاب ومطعون في دينه وغال محترق إلخ. فتلك بالطبع بضاعتهم ردت إليهم، ولكن أخبار الكليني الذي هو فوق الشبهات عندهم لا يحكم عليه، قد امتلأ كتابه بها، ومن نفى التحريف منهم في مقدمة تفسيره قد امتلأ أيضاً تفسيره من هذه الأخبار مثل البلاغي الذي حملها على التحريف في التأويل وفسر بها المراد من الآيات ومثل الطبرسي الذي حملها على القراءات الواردة، بل صرح بوقوع التحريف من مبتدعة الأمة بزعمه حيث قال:

«والتبديل هو أن يحرف أو يكتم أو يتأول على خلاف جهته كما فعلوه في التوراة والإنجيل، وكما فعله مبتدعة الأمة في القرآن»^(١) فهو صريح في أنه سوى بين التحريف في التأويل والتحريف في التنزيل بالتبديل أو الكتمان، ورمى به مبتدعة الأمة - بزعمه - في القرآن، ومثل ما نقلوه لنا عن شيخ الطائفة - عندهم - الطوسي في التبيان، وما نقلوه عن الصدوق ابن بابويه صاحب ثاني كتب الأخبار بعد الكليني، كل هؤلاء اشتهروا بنفي التحريف وفي نفس الوقت كتبهم مليئة به، ولا مناص من الحكم على هذه الكتب كلها بالبطلان لما احتوته في صفحاتها من نقل هذه الضلالات وتأيدها، وفي مقدمتهم كتاب الكافي للكليني - ثقة إسلامهم - وسيأتي قريباً ما نقلته الأمة بالتواتر عن آل البيت من قراءات لم يخالفوا فيها الأمة في حرف واحد من القرآن، ومنه يتبين أن الشيعة ليست على دين الأئمة !!

ثانياً: فيما يتعلق بأن القرآن الصحيح هو ما جمعه علي وتوراثه الأئمة من بعده فهو الخالي من التحريف، وقد ثبت أنه كان لعلي مصحف يخالف مصحف الجماعة من حيث الكمية والترتيب، فدل ذلك على المطلوب.

وأقول: إن وجود مصحف لعلي يخالف مصحف الجماعة مما لا نزاع فيه، ولكن الممنوع هو أن يكون مصحف علي هو الصواب ومصحف الأمة هو الخطأ.

فقد اتفق الطرفان من الشيعة وأهل السنة على وجود مصاحف أخرى لغير علي مثل مصحف ابن مسعود ومصحف أبي بن كعب، وعائشة وسالم مولى أبي حذيفة وغيرهم، كما اتفقوا على أن هذه المصاحف متخالفة مع مصحف الأمة ومصحف علي أيضاً. وذلك من حيث الكمية والترتيب، بل من المعروف أن كل واحد من الصحابة كان يكتب لنفسه بحسب ما يصل إليه ويبلغه من القرآن، ويكتبون ما عنَّ لهم من تفسير لبعض الكلمات في مصاحفهم، وهم آمنون من اللبس بين القرآن وغيره، لأنهم إنما يكتبون لأنفسهم لا للأمة، بل ربما تركوا كتابة بعض السور التي لا يخشى

(١) مجمع البيان ج ٢ ص ١٨١ وقد تقدم.

عليها النسيان مثل الفاتحة والمعوذتين حيث تركها ابن مسعود لأمنه من نسيانها ، ومثل ما أثبتته أبي من دعاء القنوت لخوف نسيانه كما سيأتي .

يدل على أن الصحابة كانوا يكتبون لأنفسهم : قوله ﷺ لهم : « لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه »^(١) فإنه يدل على أن الصحابة كانوا يكتبون عنه السنة كما يكتبون القرآن ، أو أن ذلك كان متوقعاً منهم ، وإلا فكيف ينهاهم عن شيء غير واقع ولا متوقع ؟ ولا يشك أن كتابتهم كانت مختلفة من حيث الترتيب على الأقل ، فإن الواحد منهم كانت تفوته بعض الآيات والسور فكان يكتب كيفما اتفق له كما كان يكتب بعض التفسيرات يستعين بها على الفهم ، ولم يكن هدفه كتابة مصحف يلزم به الأمة ، لهذا كانت مصاحف الصحابة الخاصة غير حجة على الأمة ، لاختلاف أحوالهم وأفهامهم في ذلك ، فلما دعت الحاجة إلى كتابة مصحف للأمة ، كان لا مناص من قيام الدولة الإسلامية نفسها بزعامة رئيسها في ذلك الوقت ، ومعاونة المتخصصين في ذلك ، فجمع القرآن ونسخ في المصحف علي حسب ما استقر في العرضة الأخيرة من جبريل على النبي ﷺ ، على ما هو عليه الآن ، من غير زيادة ولا نقصان .

والتاريخ يعلم أن الصحابة قد نسخت المصاحف مرتين ، مرة زمن الصديق ، ومرة زمن ذي النورين عثمان ، وأمير المؤمنين علي كان على رأس الكتبة زمن النسختين ، وأغلب القراءات المتداولة ترجع بالسند المتواتر إليه ، بل بعض طرقها مسلسل بالأئمة من ولده المعصومين في عقيدة الشيعة . كما سيأتي مفصلاً عند الحديث عن القراء وليس في شيء من الطرق إلى علي ما يخالف قرآن الأمة في حرف واحد ، وثناؤه على الصديق وذي النورين في أمر المصاحف ثابت ، ففي الإتيان أن ابن أبي داود أخرج في المصاحف بسند حسن عن عبد خير قال : سمعت علياً يقول : « أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله »^(٢)

(١) أخرجه مسلم كتاب الزهد والرقائق : باب الثبوت في الحديث ج ٢ ص ٥٩٨ .

(٢) الإتيان للسيوطي ج ١ ص ٢٠٤ النوع الثامن عشر .

وبه يبطل ما زعمته الشيعة من أن علياً أول من جمع القرآن، كما يبطل ما ألصقته بعلي من الطعن على الصديق، وأخرج ابن أبي داود أيضاً بسند صحيح عن سويد بن غفلة قال: قال علي: «لا تقولوا في عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا على ملأ منا، قال: ما تقولون في هذه القراءة، فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفراً؟ قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف قلنا: نعم ما رأيت»^(١)

بل روي عن علي عليه السلام أنه قال: «لو وليت لعملت بالمصاحف عمل عثمان بها»^(٢) وفي هذا ما يلزم الشيعة الحजर ويخرص ألسنتهم بالمرة، ويرد كيدهم في نحورهم مخذولين وهذا كلام من أمير المؤمنين يقوله في خلافته بعد موت الصديق وعثمان كما هو واضح، فلا وأنه أحرق مصحفه في المقدمة ولزم مصحف الأمة، حيث لا مجال هنا للتقية التي تفزع إليها الشيعة عندما تفاجئهم الحقائق بما لا يريدون! ثم إن التواتر قد قام وإجماع الأمة معقود سلفاً عن خلف على أن ما بين الدفتين كتاب الله من غير زيادة ولا نقصان، ولا تطعيم ولا تقليص.

فماذا وراء ذلك إلا الضلال؟ وكيف تقوم الحجة على العباد بقرآن مفترى عند إمام موهوم هارب في سرداب منذ أكثر من ألف عام!!

هل ننكر ضوء الشمس ليس دونها سحب، ونصدق الأوهام ونبطل بها الضروريات! إن صح ما تزعمه الشيعة من أن قرآن علي هو الصحيح وغيره باطل - وهم يعنون ما في مصحفه الذي عند الأئمة - فإن الشيعة هم أيضاً على ضلال حيث لا علم لهم بما في مصحف الإمام إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون.

ثالثاً: فيما يتعلق بأن أخبار التحريف إنما هي عند الأئمة وحدهم، وهم المقياس في معرفة القرآن الصحيح، ويجب اتباع ما أمروا به من قراءة ولو كانت محرفة مخالفة

(١) نفس المصدر ص ٢١٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٢١١ .

للصحيح في واقع الأمر، لأنهم أهل البيت فهم أدري بما في البيت، وكان في بيتهم ينزل جبريل، ولأن المقصود الأهم من القرآن هو الدلالة عليهم والإشادة بذكرهم.... إلخ.

وأقول: إن أسلوب الشيعة في ذلك يشبه إلى حد كبير الأسلوب الذي كانت تتبعه الكنيسة في العصور الوسطى للتأثير على عواطف السذج من أتباعهم.

أما الإسلام فلا يعرف وصاية من أحد على أتباعه، بل هو من بين الأديان الذي احترم العقل وأشاد به، ورفع له منارًا، وحث الناس على أعمال عقولهم وتفكيرهم، فماذا عند أهل البيت من علم فضلًا عن قرآن أخفوه عن الناس، ولماذا أخفوه، ولما خصوا الاثنى عشرية بأخبار التحريف وفي فرق الشيعة من كان يعتقد إمامة البعض من هؤلاء الأئمة، ولم ينقلوا إلينا عنهم أنهم كانوا يقولون بالتحريف؟ فالزيدية كانوا يعتقدون إمامة علي والحسن والحسين، والإسماعيلية زادوا على الثلاثة علي زين العابدين وابنه الباقر وابنه جعفر الصادق، فهؤلاء ستة أئمة من أئمة الاثنى عشرية الذين ينسبون إليهم أخبار التحريف، فلماذا لم تنقل الزيدية أو حتى باطنية الإسماعيلية أخبار التحريف عنهم؟

ثم هذا على أبو الأئمة المعصومين في عقيدة الشيعة يسأله أبو جحيفة الصحابي المعروف قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب: قال: لا، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة. فقلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر^(١) فماذا عند آل البيت من شيء أخفوه على الناس بعد ذلك؟ وأما فيما يتعلق بأنهم خصوا بأخبار التحريف، فعلى فرض تسليمه فهذا معارض بما رواه الشيعة عنهم من أمر خواص شيعتهم أن يقرأوا كما يقرأ الناس، فلو كان ما بأيدي الناس محرّفًا لما جاز بوجه لإمام معصوم أن يقر عليه أحدًا فضلًا عن أن يأمر أخص أتباعه بالقراءة به وينهاه عما عداه!! أليس الأمر

(١) صحيح البخاري: كتاب العلم: باب كتابة العلم ج ١ ص ٣٢.

فقد تقدم نقل الكاشاني عن الكليني في الكافي عن أبي الحسن أنه قيل له : «إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟ قال : لا ، اقرءوا كما تعلمتم) وعنه عن أبي عبد الله : «أن رجلاً قرأ عليه حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس فقال : كف عن هذه القراءة واقرأ كما يقرأ الناس»^(١) وإن كان الشيعة قد زادوا عن الأئمة في الخبرين كلاماً يستحيل صدوره عنهم لأنه يناقض المذكور فلو كان الأئمة يرون تحريقاً في القرآن لما ساء لهم أن يأمرُوا أتباعهم بالقراءة لهذا المحرف والكف عن القراءة الصحيحة في نظر الشيعة برهة من زمن فضلاً عن الانتظار إلى قيام القائم كما هي كماله ما جاء في الخبرين المذكورين .

ثم إن المتواتر عن الأئمة في قراءة حمزة عن خمسة من الأئمة هم جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن أبيه علي زين العابدين عن أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب هو مثل ما تواتر عن غيرهم من الأمة سواء بسواء - كما سيأتي - فلو جاء عنهم خبر يخالف ذلك المتواتر عنهم وعن غيرهم لا شك أنه كذب عليهم يجب طرحه ، وقد ذكر لنا البلاغي في تفسيره عن المقدسي عن الشيخ علي بن عبد العالي : أنه اعترض بما يدل على النقيضة من الأحاديث وأجاب بأن الحديث إذا جاء على خلاف الدليل من الكتاب والسنة المتواترة أو الإجماع ولم يمكن تأويله وجب طرحه^(٢)

ومع هذه الحقائق كلها فإن الشيعة لم تقتنع لأنهم قوم اتخذوا التعصب المذهبي ديناً لهم أضافوه إلى جملة معتقداتهم ، وعز عليهم أن يطرحوا هذه الأكاذيب التي وضعتها لهم شياطينهم لهدم دين الإسلام ، وفقد الثقة بالقرآن ، تلك الأكاذيب التي اتسمت بالآيمان البالغة على تكذيب ما ثبت في القرآن والمصاحف المتدوالة على

(١) انظر : ص ١٤٠ ، ١٤١ من الرسالة تفسير الصافي للكاشاني .

(٢) انظر : ص ٢٥٢ من الرسالة في تفسير البلاغي آلاء الرحمن .

أبلغ ما يكون عليه التواتر والإجماع.

ولا أدري لمصلحة مَنْ تفترى الشيعة هذه الأكاذيب؟

أليست هذه ألعوبة شيطانية يعلب بها من يستخف بالقرآن خاصة وبالدين عامة؟
أليست من وضع مارق ماكر أراد أن يكيد للإسلام بالطعن في أقدم مقدسات
المسلمين فدخل من الطريق الذي اعتاد الماكرون أن يدخلوا منه على المسلمين في
صورة الكذب على آل البيت الكرام؟

كيف لا تطرح هذه الروايات مهما وصف راويها بأنه صدوق أو ثقة إسلام؟ بل
كيف لا يكون متهمًا في دينه من يستحيل روايتها ويعتقد مضمون ما احتوته من كفر
صريح؟ إن الأمة ما اعتنوا بشيء كاعتنائهم بنقل كل ما يتعلق بالقرآن حتى ضبطوا
حروفه وكلماته وشكله ونقطه وطرق آدائه، وفرقوا بين المتواتر في ذلك والآحاد وما
اشتهر وما شذ به بعض الرواة وأخذوا ذلك أممًا عن أمم من الثقات الأثبات حتى
بلغوا به إلى من شافهه جبريل بالخطاب، ولم يؤثر شيء من ذلك الذي تدعيه الشيعة
عن الأئمة أو غيرهم ولا حتى في كتب الموضوعات !!

ونحن لم نمانع في الرجوع إلى آل البيت وقد أخذنا عنهم هذا القرآن المتداول،
فما أثر فيه شيء مخالف، وما عهدنا لهم خلافًا في ذلك، فلتذهب الشيعة بقرآنها
حيث شاءت !!

رابعًا: فيما يتعلق بأن سبب التحريف لما جاء علي بقرآنه إلى أبي بكر فوجد فيه
فضائح المهاجرين والأنصار فردّه وأمر زيد بن ثابت بتأليف قرآن خال من هذه
الفضائح وما تم في طريقة الجمع وسببه وزمانه وتأليفه يدل على التحريف... إلخ.

وأقول: إن صح أن عليًا جاء إلى أبي بكر بقرآن يحوي فضائح للمهاجرين
والأنصار فذلك أكبر دليل على أن قرآن علي هذا هو المبدل المحرف، وبيان ذلك
أن قرآن الأمة مليء بالثناء على المهاجرين والأنصار، وليس عند الشيعة خبر واحد
يدل على تحريف آية من هذه الآيات التي تحمل الثناء الجميل عليهم، ولم يدع واحد
من الشيعة تحريفًا في آية من هذه الآيات، وعليه فهي محل إجماع من الطرفين على

ثبوتها وصحتها فيكون ما عارضها هو المحرف المكذوب . وهو المطلوب .

أما الأمة فلا علم لها بقرآن يناقض نفسه يمدح تارة ويذم أخرى ، جاء به علي فردوه وألقوا قرآنًا على نقيضه ، ولنبين سبب الجمع وزمانه وطريقة الصحابة فيه .

فإن ذلك مما يذيب بحرارته هذه الثلوج الباردة من أكاذيب الشيعة :

روى البخاري بسنده أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : « أرسل إلى أبو بكر مقتل أهل الإمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده ، قال أبو بكر رضي الله عنه إن عمر أتاني فقال : إن القتل قد استحر يوم الإمامة بقراء القرآن وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن . قلت لعمر : كيف تفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ قال عمر : هذا والله خير . فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدرى لذلك ، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر ، قال زيد : قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فتبّع القرآن فاجمعه ، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أمرني به من جمع القرآن ، قلت كيف تفعلون شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ قال هو والله خير فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدرى للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فتبعت القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة براءة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ حتى خاتمة براءة فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ، ثم عند عمر حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه ^(١) .

ومن هذا الحديث يتضح أن سبب الجمع هو كثرة من قتل من القراء في موقعة الإمامة فإن ذلك لفت نظر عمر إلى احتمال أن يستحر القتل في بقية المواطن بالقراء فيذهب بموتهم شيء من القرآن ، هذا مجرد احتمال أقلق بال عمر فسارع إلى أبي بكر فعرض عليه ما جال بخاطره من هذا الاحتمال ، وليس سبب الجمع كما قال الشيعة

(١) صحيح البخاري : فضائل القرآن : باب جمع القرآن ج ٣ ص ٢٢٥ .

أن عليًا جاءهم بقرآن يحمل فضائحهم فأعرضوا عنه وزيفوا قرآنًا خال من هذه الفضائح، ألا قاتل الله الذين يقلبون الحسنات إلى أخط السيئات، فهم قوم بهت كاليهود سواء بسواء.

كما يستفاد من الحديث تخرج الصديق من مجرد الجمع مع أنه حسنة من أعظم الحسنات وما ذلك إلا لأن الرسول مات ولم يجمع القرآن في مصحف مترابط، وأبو بكر كان وقافًا على حدود ما كان عليه رسول الله فخشي أن يكون ذلك ابتداءً في الدين، مع أن له في كتابة القرآن في عهد الرسول أسوة حسنة، ولكن شدة ورعه أملت عليه هذا الخوف والتردد أول الأمر، فلو فرض وأن عليًا جاء إليه بقرآن مكتوب لو فر على أبي بكر هذا الخوف والتردد، ولأخذ به أبو بكر على الفور، ولما كان هناك داع من أن يخشى عمر ذهاب القرآن بذهاب القراء !!

كما يستفاد من الحديث أيضًا أن هذه الصحف حفظت في بيت الصديق حياته ثم عند عمر حياته ثم عند حفصة بنت عمر، ولم ينقل أحد من الشيعة ولا أهل السنة أنهم كانوا يرجعون إلى ما أثبت في هذه الصحف، بل كانوا في هذه الفترة كلها، يعتمدون على ما تلقوه شفاهًا من رسول الله ﷺ، كل يقرأ بما تلقاه، وربما اختلفت قراءة بعضهم عن البعض في قليل من المواضع لما ثبت أن القرآن نزل على سبعة أحرف وكان النبي يجيز قراءة كل واحد من المختلفين ما دام ذلك حسب ما نزل به جبريل عليه، فلو فرض وأن الصحابة قد ألفوا قرآنًا في مقابلة قرآن علي خاليًا من فضائح المهاجرين والأنصار، لكان في قراءة الصحابة شيء من ذلك لأنهم لم يكن اعتمادهم في هذه الفترة على ما في الصحف بل على ما حفظوه شفاهًا من الرسول ولما لم ينقل شيء من ذلك علم أنه هراء وتضليل يناقضة الدليل.

أما طريقة جمعه وتأليفه: فقد رسم أبو بكر طريقة مثلى للجمع لم تبلغها أدق الطرق العلمية في الثبوت والاحتياط، وذلك لأنه لم يكن يعتمد على المحفوظ في الصدور فقط، ولا على المكتوب في السطور فحسب بل ضم إلى ذلك شهادة عدلين على أن ذلك المكتوب هو من عين ما كتب بين يدي رسول الله ﷺ، يدل عليه قوله

لعمر، وزيد بن ثابت: «اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه»^(١)

وغني عن البيان أن يقال: إن هذه الشهادة لم تكن على القرآنية لأن أمرها واضح معلوم للجميع بل كانت على أن هذه القطع كتبت بين يدي النبي ﷺ مبالغة في الاحتياط والتثبت للقرآن، وذلك بمطابقة المحفوظ في الصدور على المكتوب في السطور بشهادة عدلين على أن ذلك المكتوب هو عين ما كتب بين يدي الرسول ﷺ. ولعمرى أي: تثبت علمي في الدنيا يبلغ هذا المبلغ الذي حظي به القرآن من الصديق وإخوانه الصحابة رضي الله عنهم؟

ولذلك قال علي في الصديق كما تقدم: «أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله»^(٢).

أما طريقة التأليف فإن القرآن مرتب الآيات من الله تعالى ليس ذلك للصحابة ولا لعلي ولا للنبي ﷺ: وعلى ذلك إجماع الأمة والنصوص الصحيحة الصريحة فمن ذلك: عن زيد بن ثابت قال: «كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع...» الحديث^(٣).

وأخرج أحمد بإسناد حسن عن عثمان بن أبي العاص قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ أضاع هذه الآية هذا الموضوع من هذه السورة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ إلخ^(٤) [النحل: ٩٠]. وأخرج البخاري عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها ولم تدعها؟ قال: يا بن أخي: لا أغير شيئاً منه من مكانه»^(٥).

(١) ابن أبي داود عن هشام بن عروة عن أبيه، وقال السيوطي في الإتيان رجاله ثقات مع انقطاعه، الإتيان ج ١ ص ٢٠٥ النوع الثامن عشر في جمعه وترتيبه.

(٢) انظر: ص ٢٨١ من الرسالة.

(٣) مسند أحمد بإسناد حسن ج ٥ ص ١٨٥ عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٤) مسند أحمد بإسناد حسن ج ٤ ص ٢١٦.

(٥) صحيح البخاري: كتاب التفسير: سورة البقرة ج ٣ ص ١٠٦.

وكذا ترتيب السور على الراجح المختار، وعليه فترتيب المصحف وتأليفه إنما تم على حسب ما استقر عليه في العرضة الأخيرة حيث عرض جبريل القرآن على النبي مرتين في رمضان في العام الذي توفي فيه، كما جاء في البخاري وغيره^(١).

وعليه فما هي طريقة التأليف الذي تستدل بها الشيعة على التحريف؟ هذه حقائق لا يجهلها من له إلمام بهذا الموضوع والروايات تمتلئ بها كتب الأحاديث، وهي صحيحة ولا معارض لها، أما ما تذكره الشيعة من أن مصحف علي قدم فيه المكي على المدني والمنسوخ على الناسخ فلا شك إن صح ذلك في أنه مخالف للترتيب المرضي عند الله على ما استقر عليه ترتيب القرآن، فالأمة إنما تلزم بما أملاه عليها النبي ﷺ لا بما صنعه على ولو صح ذلك عنه !

أما سبب الجمع وكتابة المصاحف في عهد عثمان: فهي أيضًا كما جاء في البخاري بسنده: «أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى نسخوا المصحف في المصاحف ورد عثمان المصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق»^(٢).

هذا هو سبب كتابة المصاحف في عهد ذي النورين، ولم يقدم على ذلك إلا بعد أن استشار الصحابة في الأمر، كما لم يحرق المصاحف إلا بمشورتهم وعلى ملأ من

(١) صحيح البخاري: فضائل القرآن: باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ج ٣ ص ٢٢٧ .

(٢) صحيح البخاري: فضائل القرآن: باب جمع القرآن ج ٣ ص ٢٢٥ .

أصحاب رسول الله ﷺ وذلك لجمع الأمة على قراءة موافقة لمرسوم المصحف وإن اختلفت طرق الأداء، وأرسل عثمان مع كل مصحف من الصحابة من يقرئ الناس بما سمع رسول الله يقرأ به، وكان سبب ذلك ما وضحه لنا حذيفة في هذا الحديث لما أن أكثر المسلمين في الغزوات كانوا ممن دخل في الإسلام بعد وفاة الرسول فلم يسمعوا منه مباشرة، ولم يعرفوا أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فأخذ كل واحد ممن صادفه من الصحابة، فلزم عند اللقاء في الغزوات أن ظهر اختلاف القراءات لهم فخطأ بعضهم بعضًا بحسب ظنه فرفع الأمر إلى الخليفة عثمان، وقد وضع الإمام علي كما من أن عثمان لم يقدم على كتابة المصاحف حتى استشار أصحاب النبي وفيهم علي وأنهم قالوا له: نعم ما رأيت، وأن عليًا نفسه قال في خلافته: «أيها الناس: إياكم والغلو في عثمان وقولكم حراق مصاحف. فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا على ملأٍ منا...» إلخ وقوله أيضًا: «لو كنت الوالى زمن عثمان لعملت بالمصاحف عمل عثمان بها...»^(١) كما هو واضح أيضًا من حديث حذيفة المتقدم عند البخاري أن لجنة كتابة المصاحف كانت تعتمد على المصحف التي كتبت في عهد الصديق، وأن زيد بن ثابت هو رئيس اللجنة في الكتبتين، لضمان عدم الخطأ في شيء فهو أدري بما كتب أولًا.

وإذا كان كذلك ففي أي: الجمعيتين حصل ذلك التحريف الذي تدعيه الشيعة وترمي به خيرة أصحاب رسول الله جهلًا من غير علم، بل عمدًا حسدًا وكفرًا من عند أنفسهم؟

وإذا كان الحق مع علي وعلي مع الحق يدور معه حيث دار فقد كان مع الصحابة في الجمعيتين وأثنى على الصحابييين الجليلين في شأن جمع القرآن وكتابة المصاحف، وثناؤه كان في خلافته وهو بالكوفة لا مجال لأن يقول ذلك تقية ونفاقًا كما تزعم الشيعة ذلك، وإلا لكان الواجب عليه أن يحرق مصحف الأمة الذي كتب في زمن عثمان وأن يأمر بكتابة قرآن صحيح كما تزعم الشيعة وكان ذلك من أوجب

(١) انظر: ص ٢٨٢ من الرسالة .

الحقوق وأهمها عليه في خلافته، ولما لم يحصل ثبت كذب الشيعة لذي عينين، فليذهبوا يمينًا وشمالًا حيث شاءوا: فقد جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقًا.

وثبت أن الشيعة فيما جاءوا به من فرية تحريف القرآن ليسوا على دين الأمة ولا على دين الأئمة الذين افتروا عليهم هذا الكذب من أجلهم.

خامسًا: فيما يتعلق بالطعن على القراء، وعدم تواتر قراءاتهم واختلافهم مما يدل على التحريف إذ لا يصح أن يكون في القرآن اختلاف، وما ورد من نزوله على سبعة أحرف طعن صريح على القرآن، لا يصح اعتقاده، مع ضميمته أن ما حدث من بني إسرائيل لا بد من حدوثه في هذه الأمة، وقد وقع من بني إسرائيل التحريف، ووقع من الأمة نظيره: فأقول: ليس هناك تلازم بين تواتر القرآن وتواتر القراءات السبع أو غيرها إطلاقًا، فالقرآن متواتر بإجماع المسلمين، نقله أمم عن أمم حتى بلغوا به النبي ﷺ، سواء كانوا قراء أو غير قراء، والعادة تقضي بالقطع بذلك، لأن هذا الكتاب المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم مما تتوافر الدواعي على نقل جملته وتفصيله ووضعه ومحلّه وترتيبه وطرق آدائه، إلى غير ذلك مما يتعلق به، ولذلك قرر العلماء أن ما نقل آحادًا ولم يتواتر فليس بقرآن، بل لا يجوز اعتقاد كونه قرآنًا.

بينما يجوز في العقل أن تكون القراءات السبع أو العشر متواترة، وأن تكون غير متواترة. إذ لم يقل أحد أن القرآن أخذ عن السبعة، وإنما أخذ عنهم كيفية الأداء فقط ومع ذلك فهي أيضًا متواترة، وكل قراءة من السبع بل من العشر متواترة حتى فيما كان من قبيل الأداء كالمد والإمالة سواء فيما اختلف في نقله عنهم أو فيما اتفق على نقله عنهم. يقول ابن السبكي: «القراءات السبع متواترة تواترًا تامًا، أي: نقلها عن النبي ﷺ جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب لمثلهم وهلم جرا، ولا يضر كون أسانيد القراء آحادًا، إذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، بل هو الواقع، فقد تلقاها من أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم وهلم جرا، وإنما أسندت إلى الأئمة المذكورين ورواتهم المذكورين في أسانيدهم لتصديقهم

لضبط حروفها وحفظ شيوخم الكمل فيها»^(١)

وهذا حق وعليه إجماع أهل السنة، فإن انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء هذه القراءات عن غيرهم فضلاً عن القرآن كله بالتواتر، فهذه حجة الوداع مثلاً لم تزل منقولة عن يافوق حد التواتر بكثير عن مثلهم في كل عصر مع أن أسانيد أخبارها آحادية، فإذا اعتبرنا الفارق بين اهتمام الأمة بالقرآن وبين خطبة الوداع ظهر الأمر جلياً :

إذا كان كذلك لم يضر طعن من الشيعة أو من غيرهم في تواتر القرآن أو في القراء السبعة لأن التواتر حاصل بما يفوق كل تواتر، والطعن فيه جحود للحق الثابت ومكابرة وعناد هذا فضلاً عن عدالة القراء وإمامتهم في القراءة وورعهم وشدة ضبطهم واحتياطهم عند الأمة بأسرها، مع اتصال سندهم ووثاقة رجالهم وشيوخهم، فمثلاً :

١- ابن عامر :

عبد الله أبو نعيم اليحصبي التابعي الجليل إمام دمشق وقاضيهما الشهير، لقي وائلة بن الأسقع والنعمان بن بشير، وقرأ على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي الذي أرسله عثمان مع مصحفه إلى الشام، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان، بل قال يحيى بن الحارث تلميذ ابن عامر : أن ابن عامر قرأ على عثمان نفسه، وعثمان على رسول الله ﷺ .

ولد سنة ٢١ هـ وتوفي سنة ١١٨ هـ^(٢)

٢- ابن كثير :

عبد الله أبو محمد بن كثير الداري المكي كان إمام الناس في القراءة بمكة غير

(١) عن مناهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٤٣٦ .

(٢) فصل الخطاب في سلامة القرآن الكريم للدكتور أحمد الكومي والدكتور محمد أحمد القاسم ص ٦٨ .

منازع، تحفه السكينة والوقار، لقي من الصحابة أيضًا: عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، وأخذ القراءة عن أبي بن كعب عن الرسول من أربع طرق: عن عبد الله بن السائب المخزومي عن أبي، وعن مجاهد بن جبر عن عبد الله بن السائب عن أبي، وعن مجاهد عن ابن عباس عن أبي، وعن درباس عن ابن عباس عن أبي.

وقرأ أيضًا على عبد الله بن السائب على عمر بن الخطاب على النبي ﷺ ولد سنة ٤٥ هـ وتوفي سنة ١٢٠ هـ^(١)

٣- عاصم بن أبي النجود الأسدي:

وكان قارئًا متقنًا آية في التحرير والإتقان والفصاحة والتجويد ومن أحسن الناس صوتًا بالقرآن قرأ على عبد الله بن حبيب الضرير على أبي بن كعب على رسول الله ﷺ، وقرأ أيضًا على عبد الله بن حبيب وزر بن حبيش وأبي عمرو الشيباني ثلاثهم على عبد الله بن مسعود على النبي ﷺ.

وقرأ أيضًا على أبي عبد الرحمن السلمى وزر بن حبيش على علي بن أبي طالب عليه السلام عنه على النبي ﷺ وتوفي سنة ١٢٧ هـ بالكوفة^(٢).

٤- حمزة بن حبيب الزيات الكوفي:

كان ورعًا عالمًا بكتاب الله متقنًا عارفًا بالفرائض والعربية حافظًا للحديث: قرأ على سليمان بن مهران الأعمش على يحيى بن وثاب على زر بن حبيش على عثمان بن عفان على النبي ﷺ.

وقرأ أيضًا عن ابن مسعود من أحد عشر طريقًا، على الأعمش من أربع طرق، وعلى طلحة الياقوت من أربع طرق، وعلى أبي إسحاق السبيعي من ثلاث طرق، كلها عن ابن مسعود على النبي ﷺ.

(١) نفس المرجع ص ٦٩ ، ٩٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٦٩ ، ص ٨٩ ، ص ٩٨ ، ص ١١١ .

وقرأ أيضًا على أبي إسحاق السبيعي على زر على أبي، وقرأ على أبي إسحاق أيضًا على أبي عبد الرحمن السلمى على أبي، فأخذ عن أبي من طريقين متصلًا إلى النبي ﷺ وقرأ أيضًا عن علي من تسع طرق قرأ على أبي إسحاق السبيعي عن علي من ثلاث وقرأ على حمران بن أعين عن علي من ثلاث، والأعمش وطلحة اليامي وجعفر الصادق.

تسعتهم بالسند المتصل عن علي عن النبي ﷺ^(١) وتوفي حمزة سنة ١٥٦هـ.

والذي أحب أن ألفت النظر إليه أن حمزة قرأ على حمران - وهو شيعي مرضي الحال عندنا وعند الشيعة على سواء^(٢) وقرأ حمران على جعفر الصادق وقرأ أيضًا على أبيه الباقر، والصادق على أبيه الباقر على أبيه علي زين العابدين على أبيه الحسين على أبيه علي بن أبي طالب.

كما قرأ حمزة على الصادق مباشرة، عن آبائه بنفس السند، فهذه ثلاث طرق مسلسلّة بالأئمة من آل البيت. حيث حوت خمسة من أئمة المعصومين في عقيدة الشيعة، طريق لحمزة مباشرة عن الصادق، وطريقين بتوسط حمران وهو شيعي كالعلم عند الشيعة.

وهذه الطرق الثلاث بالذات تلزم الشيعة بالأخذ بها وهي بحمد الله لم تخالف الأمة في قليل ولا كثير، وفي هذا ما يدحض مزاعم الشيعة كلها من أساسها لو كانوا يعقلون !.

٥- أبو عمرو بن العلاء البصري. كان أعلم الناس بالقراءة مع صدق وأمانة وثقة في الدين، أخذ عن التابعين منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع والحسن البصري وقرأ الحسن على حطان وأبي العالية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

وأخذ قراءته أيضًا عن علي بن أبي طالب من ست طرق: أخذ عن عاصم بن أبي

(١) فصل الخطاب في سلامة القرآن ص ٧٠، ص ٨٩، ص ٩٨، ص ١١١.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ج ١ ص ٦٠٤.

النجود عنه بطريقين ، وأخذ عن عبد الله أبي إسحاق الحضرمي عنه بطريقين ، وأخذ عن نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر عنه ، عن رسول الله ﷺ .

وأخذ قراءته أيضًا عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ من أحد عشر طريقًا هي : أخذ عن عطاء عن أبي هريرة عنه ، وأخذ عن عكرمة عن ابن عباس عنه ، وأخذ عن ابن محيصن بطريقين عن مجاهد ودرباس عن ابن عباس عنه ، وأخذ عن حميد عن مجاهد عن ابن عباس عنه ، وأخذ عن ابن كثير عنه ، وأخذ عن الحسن عن أبي العالية عنه ، وأخذ عن أبي العالية وشيبة بن نصاح ويزيد بن رومان ومجاهد عنه^(١) ، ولد سنة ٦٨ هـ وتوفي سنة ١٥٤ هـ .

٦- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني :

وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها ، أخذ القراءة عن أبي جعفر القاري وعن سبعين من التابعين عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ .

بل طرقه التفصيلية عن أبي أحد عشر طريقًا : ثلاثة عن أبي جعفر عنه ، واثنان عن سعيد بن المسيب عنه ، واثنان عن ابن هرمز عنه ، وصالح بن خوات ومسلم بن جندب وشيبة بن نصاح ويزيد بن رومان عنه ، ولد سنة ٧٠ هـ وتوفي سنة ١٦٩ هـ^(٢)

٧- الكسائي :

أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي ، وكان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب وأوحدهم في القرآن ، وكان يضطر لكثرة الناس أن يجلس على كرسى ويتلو القرآن ، من أوله إلى آخره وهم يسمعون منه ويضبطون عنه حتى المبادئ والمقاطع ، أخذ قراءته عن عثمان بن عفان من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه .

وأخذ قراءته عن ابن مسعود من ثلاث طرق : حمزة وعيسى بن عمر الهمداني

(١) فصل الخطاب في سلامة القرآن ص ٦٩ ، ص ٩٨ ، ص ١١٠ .

(٢) نفس المرجع ص ٦٨ ، ص ٩٧ .

وابن قدامة، وأخذ قراءته عن أبي بن كعب من ست طرق عن إسماعيل بن جعفر بطريقين، وعن أبي بكر بن عياش، وعيسى بن عمر وحمزة ونافع.

وأخذ قراءته عن علي بن أبي طالب من خمس طرق: عن عيسى بن عمر الهمداني بطريقين والأعمش وحمزة وزائدة بن قدامة. وتوفي الكسائي سنة ١٨٩ هـ^(١).

هؤلاء هم القراء السبعة وهذه هي أسانيدهم، وهم كما قال الفرزدق.

هؤلاء آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجمع

أهؤلاء خير أم هشام بن الحكم وهشام الجواليقي المجسمين وزارة بن أعين الذي قال فيه الصادق إنه من أهل النار، وجابر الجعفي والأصمغ بن نباتة وأبو بصير وشيطان الطاق وأمثالهم ممن تقوم عليهم أكاذيب الشيعة وقد ثبت عندهم طعن الأئمة فيهم وطردهم من مجالسهم وتمزيق كتبهم التي كانوا يرسلونها إلى الأئمة؟

والذي أحب أن ألفت النظر إليه هنا أنه كما هو واضح ومقرر أن قراءة كل واحد من السبعة قد تواترت حتى من نفس الطرق المذكورة فحسب، بصرف النظر عن غيرها من الطرق.

كما وأن علياً عليه السلام قد أخذ عنه من القراء السبعة أربعة هم عاصم بطريقين وحمزة بتسع طرق، وأبو عمرو بست طرق، والكسائي بخمس طرق، فتلك اثنان وعشرون طريقاً عنه متواترة في قراءة الأمة على مرسوم المصحف الإمام، فضلاً عن ثلاث طرق منها سلسلة بالأئمة من آل البيت، الذين تعتقد الشيعة عصمتهم.

كما أن ابن مسعود قد أخذ عنه ثلاثة من السبعة وهم: حمزة من أحد عشر طريقاً وعاصم من ثلاث، والكسائي من ثلاث، فتلك سبع عشرة طريقاً متواترة من قراءة الأمة، كما أن أبي بن كعب قد أخذ عنه ستة من السبعة، وهم: نافع من أحد عشر طريقاً، وعاصم من طريق، وابن كثير من أربع طرق، وأبو عمرو من أحد عشر طريقاً، وحمزة من طريقين، والكسائي من ست، فتلك خمس وثلاثون طريقاً متواترة

(١) فصل الخطاب للدكتور أحمد الكومي والدكتور محمد أحمد القاسم ص ٧٠، ص ٩٠، ص ٩٩،

في قراءة الأمة عنه .

أضف إلى ذلك باقي الطرق عن باقي القراء من الصحابة التي لا تكاد تنحصر ، وكلها على ما في المصحف الإمام فأى طعن في شيء منها فهو كفر في عقيدة الأمة وخرج عن الملة ، ونعوذ بالله من الخذلان !!

وأما مغالطة الشيعة في أن اختلاف القراء دليل على التحريف إذ القرآن لا اختلاف فيه لأنه واحد نزل من عند الواحد على حرف واحد ، كما مر في رواياتهم عن الأئمة .

فلا شك في مغالطة هذا الكلام للحقائق ، أو إن شئت فقل إنها سفسطة وخلط وخبط ، فإن اختلاف القراء لا يوجب اختلافاً في القرآن ، وقد علمنا تواتر قراءة كل واحد من المختلفين وعليه فنسبتها إلى النبي ثابتة لا يجوز إنكارها ، وقد ثبت بالتواتر أيضاً نزول القرآن على سبعة أحرف ، وأن الصحابة كانوا يختلفون في القراءة فيحتكمون إلى النبي ﷺ . فيقر كل واحد من المختلفين على قراءته ويقول هكذا نزل بها جبريل وبين لهم السر في الاختلاف بأن القرآن نزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرءوا فقد أصابوا ، وينهاهم عن المراء في ذلك ، فإن أن اختلاف القراء لا يوجب اختلافاً في القرآن ، من حيث أن الكل قرآن ثبت بالتواتر ، وأي حرج في ذلك؟ إن من أهم فوائد اختلاف القراءات الإيجاز بأن يعطي اختلاف النطق في كلمة حكمين مختلفين واللفظ واحد فتكون الآية بمنزلة آيتين أو أكثر على حسب ما يترتب عليها من أحكام ، ولا شك أن ذلك باب من الإيجاز بلغ مبلغ الإعجاز في القرآن يعد من محاسنه لا من مآخذه ، وذلك مثل : «يطهرن . ويطهرن» بإسكان الطاء وضم الهاء . وتشديدهما مع الفتح ، في قوله تعالى : ﴿فَأَعَزِّلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فقد أفادت الأولى أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها ، وأفادت الثانية أنه لا يقربها حتى تطهر بالاغتسال ، ويجمع بينهما بانقضاء الحيض والاغتسال معا ، وغيره كثير .

وهذا النوع من الاختلاف جائز بل هو ضرب من الإعجاز فيه فلا يصح تجريده

عنه متى تواتر وأمكن الجمع فيه كما رأيت حيث كشف لنا عن هذا الحكم المعقول .
أما الاختلاف الممنوع في القرآن فهو اختلاف التناقض الجامع لشروط التناقض
المعروفة عند المناطق، وذلك بأن يثبت نص حكمًا وينفيه نص آخر من نفس الجهة
التي أثبت منها مع الاتحاد في الفاعل والمفعول والزمان والمكان والحال والآلة إلى
آخر تلك الشروط .

مثل : قطع محمد اللحم بالسكين أمس في بيته وهو قائم، فإن نفите من بعض
الجهات دون بعض لم يكن تناقضًا بل اختلافًا، وإن نفите من جميع الجهات فهذا هو
التناقض وهو المحال في القرآن لأنه من أفحش المخالفات^(١) وهذا النوع هو ما نفته
آية سورة النساء : ٨٢ وتحدى الله العرب أن يعثروا على شيء من ذلك فيه، بل جعل
وجوده دليل على أن القرآن ليس من عند الله وعدمه دليل على كونه من عند الله حيث
قال : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ﴿٨٢﴾
وليس بحمد الله شيء من اختلاف القراء يثول معناه إلى هذا النوع القبيح الذي يتنزه
عنه كتاب الله ﷻ، فبان مغالطة الشيعة في ذلك .

أما نزول القرآن على سبعة أحرف والذي يدل على صحة قراءة كل واحد من
المختلفين متى ثبتت قراءته بالتواتر عن رسول الله ﷺ فإن حديث نزول القرآن على
سبعة أحرف رواه واحد وعشرون صحابيًا، حتى قال جماعة بتواتره .

يقول الشيخ الزرقاني : « روى الحافظ أبو يعلى في مسنده أن عثمان رضي الله عنه قال
يومًا وهو على المنبر : « أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال : « إن القرآن أنزل على
سبعة أحرف كلها شاف كاف » لما قام . فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا أن
رسول الله ﷺ قال : « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف » فقال
عثمان : وأنا أشهد معهم » . قال الزرقاني : وكان هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها

(١) ولي رسالة في موهم الاختلاف والتناقض في القرآن تناولت هذا الموضوع بالتفصيل، كانت
موضوع رسالة الماجستير لي، وهي مودعة بكلية أصول الدين بالقاهرة تحت رقم ٤٢، ٤٣، ٤٤،
٤٥، رسائل .

على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا عبيد بن سلام يقول بتواتر هذا الحديث^(١) وهذا حق فإن قصة هذا الحديث شبيهة بقصة حديث خطبة الوداع كما ذكرت ذلك؛ بل حديث الأحرف ورد عن واحد وعشرين صحابياً كما جمع طرقه العلماء^(٢) وجاء في الصحاح وغيرها، ومفاده أن الرسول كان يقرأ بحروف مختلفة تلقاها عنه الصحابة وكان كل منهم يتلقى البعض فإذا وقف على غير ما تلقاه استنكر ذلك على صاحبه فيبلغ ذلك إلى النبي فيصوب قراءة كل واحد من المختلفين، وأن كل ذلك نازل من عند الله تيسيراً على الأمة:

فمن هذه الأحاديث: ما اتفق عليه البخاري ومسلم - واللفظ للبخاري - عن عمر بن الخطاب قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم فلبته بردائه فقلت من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: «أرسله، اقرأ يا هشام» فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت. ثم قال: «اقرأ يا عمر» فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: «كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقراءوا ما تيسر منه»^(٣)

ولا شك أن اختلاف قراءة عمر عن هشام كان اختلافا في الألفاظ لا في المعاني

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ الزرقاني ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) نفس المرجع والمكان .

(٣) صحيح البخاري: فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ج ٣ ص ٢٢٦، ومسلم باب

بيان أن القرآن على سبعة أحرف ج ١ ص ٣٢٥ بألفاظ متقاربة والترمذي: أبواب القراءات: ما جاء

أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ج ٤ ص ٢٦٤ .

والأحكام فإن ذلك غير متصور، ولا شك أن ذلك أيضًا توسعة من الله على هذه الأمة. وعليه فلا يصح أن نجعل ما وسعه الله على الأمة بابًا ومدخلًا للجدال ومثارةً للتشكيك وسلاحًا للعصية المردولة، والتنطع الممقوت، وأن نقلب اليسر عسرًا. كما لا يصح إنكار هذه الأحاديث الدالة على هذه التوسعة بحجة أن العلماء قد اختلفوا في تحديد المراد منها، ولما تؤدي إليه من تصحيح قراءة كل المختلفين والقرآن- لا اختلاف فيه، فإن آيات متشابهة الصفات مثل الوجه واليد والاستواء على العرش ونحوها قد اختلف فيها العلماء من جميع الطوائف في تحديد المراد منها ومع ذلك لم يخطر ببال أحد إنكار آية منها بحجة اختلاف الأفهام فيها، فثبوتها شيء ومعرفة معناها شيء آخر.

كما أن اختلاف القراءات لا يوقع في الشك ولا يؤدي إلى ثبوت التحريف كما استدل الشيعة عليه بذلك، لأن ذلك كان يمكن لو أن كل واحد من المختلفين كان يقرأ من عند نفسه بما يراه، لكن الأحاديث صريحة كما تقدم في أن كل واحد منهم قد أخذ قراءته من الرسول ﷺ وهي مخالفة لقراءة صاحبه وأن النبي أقر كلاً منهم وأخبر بأنها هكذا أنزلت، فبان أن الجميع نازل من عند الله، وقد أجمع العلماء على أن القراءة سنة متبعة لا تخضع لقياس ولا اجتهاد، ولا غير ذلك، بل هي سماعية كما نطق بها الرسول ﷺ.

أن النبي ﷺ علم البراء بن عازب دعاء يقوله إذا أوى إلى فراشه فيه هذه الكلمة: «ونبيك الذي أرسلت» فلما أعاد البراء الدعاء على الرسول ثانية ليحفظه قال: «وبرسولك الذي أرسلت» فلم يوافق النبي على ذلك، بل طعن بيده في صدره ليحفظه ثم قال: «لا، ونبيك الذي أرسلت»^(١) نهاه أن يضع كلمة (رسول) موضع لفظ (نبي) مع أن كليهما حق فهو رسول ونبي معًا، فمن الذي يستطيع أو يستجيز أن يبدل لفظاً من القرآن بلفظ من تلقاء نفسه؟ وكيف يسوغ أن يفهم من اختلافهم في

(١) سنن الترمذي: أبواب الدعوات، باب الدعاء إذا أوى إلى فراشه ج ٥ ص ١٣٦، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

القراءة أنها من تلقاء أنفسهم لم يتلقوها من رسول الله ﷺ؟ وقد رأينا ما جرى في دعاء يمكن أن يقال بأي صورة، فكيف بقرآن معجز بلفظه ونظمه، متعبد بتلاوة كلماته وحروفه؟.

هذا مع أن الشيعة قد جاءت في روايتهم عن الأئمة أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف كما تقدم فهم يروون عن النبي أنه قال: «أتاني آت من الله ﷻ فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف، فقلت: يا رب وسّع على أمتي، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف» ويروون عن أمير المؤمنين علي قال: «إن القرآن أنزل على سبعة أقسام كل قسم منها كاف شاف» الخبر^(١).

ويروون عن أبي عبد الله الصادق قال: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه»^(٢).

وقد اختلف الشيعة أيضًا في المراد من هذه الأحرف كما اختلف أهل السنة فيها، فقالوا سبعة أقسام أو سبعة بطون أو سبعة أوجه من القراءات كما هو اختيار الطوسي والطبرسي^(٣) وعليه فلا يصح إنكار حديث السبعة أحرف ولا الطعن فيه من الشيعة لوروده عند الطرفين فهو مجمع عليه، ولا تخطئه القراء فيما اختلفوا فيه بحجة ما يلزم عليه من اختلاف القرآن.

وبطل بغير شك ما تدعيه الشيعة من التحريف استنادًا إلى اختلاف القراء في القراءات، نعم إن ما تدعيه الشيعة من أخبار التحريف هي التي تظهر القرآن متعارضًا متناقضًا إلى أبعد مدى، فإن فضائح المهاجرين والأنصار - كما يزعمون - هي التي تناقض ما جاء فيه صريحًا في مدحهم، خاصة وأن الشيعة لم يدع أحد منهم تحريفًا في الآيات الموجودة صريحًا في مدحهم.

وآية ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] وما أضافوه بعدها من قولهم: «بعلي

(١) انظر: ص ١٣٣ من الرسالة في بحث القراءات في تفسير الخراساني، ص ١٠٦ في تفسير الصافي للكاشاني.

(٢) (٣) قد تقدم في مبحث القراءات في تفسير الصافي للكاشاني ص ١٣٤ من الرسالة فارجع إليه.

صهرك» فإنها تجعل مقام علي فوق مقام النبي، حيث إن رفعة شأن النبي - على هذا - إنما كانت بعلي وكيف يكون التابع أفضل من المتبوع وهو لم يكن له شأن إلا بتبعيته له، كذلك في قوله: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] أضافوا إليها «وهو أب لهم» فتناقض مع ما في السورة نفسها بعد آيات: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقد مر بعض التنبيهات على ذلك.

ولا شك أن ذلك كله لا يستقيم قراءة ولا غير قراءة بل هو ذهاب بمعاني القرآن من الإعجاز إلى الحضيض أما ما تغالط به الشيعة من أن ما جرى في بني إسرائيل يجري نظيره في هذه الأمة، والتحريف ثابت لهم فيجري نظيره لنا، فهذا قياس فاسد، فبنو إسرائيل قد وقع منهم أمور يستحيل وقوعها من هذه الأمة، إما لعدم وجود نظير وإما لإخبار الله بعدم وقوع نظيره، فالأول: مثل قتل الأنبياء وعادة العجل ونبيهم بين ظهرائهم والاستهزاء بالأنبياء وغير ذلك، ولا وجود لهذه النظائر بالضرورة في هذه الأمة، والثاني: وهو حفظ الله للقرآن حفظاً مؤكداً بنحو قوله مثلاً: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فيجب استبعاد هذه من اتباع سننهم، مع ملاحظة أن الله لم يخبرنا أنه ضمن لبني إسرائيل حفظ كتابها، فكان التحريف منهم جائز عقلاً وواقع شرعاً كما أخبرنا الله في القرآن بأن بني إسرائيل حرفت كتبهم، أما نحن فقد أخبرنا أنه حفظ بنفسه كتابنا فيجب القطع بأنه مصون عن التحريف وإلا لزم الخلف في خبر الله وهو محال، والحديث ليس فيه ما يدل على اتباع سنن اليهود والنصارى في التحريف بالذات^(١)، ولو سلم لوجب طرح الثقة بالقرآن والإسلام ولسنا - حينئذ - نحن والشيعة بأحسن حالاً من اليهود والنصارى، وهنا نتحقق دعوى الباطنية في الانسلاخ من الإسلام!

وإن كان ولا بد من تحقيق الحديث بأي سورة في هذا الجانب، فقد تكفل الشيعة بتحقيقه بهذه المحاولات الفاشلة من التحريف، وعدم وصولهم إلى الهدف إنما هو

(١) لفظ الحديث: «لتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتهم» الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٦٢ باب اتباع سنن اليهود والنصارى.

تحقيق لوعد الله، كما في نص آية الحجر وغيرها فتدبر.

سادسًا: فيما يتعلق باستدلال الشيعة بما في مصحف أبي وابن مسعود على تحريف مصحف عثمان لما بينهما من المخالفة مثل الفاتحة والمعوذتين وسورتي الحقد والخلع، وغيرها خاصة مما ورد من اسم علي صريحًا وما يتعلق بالولاية والإمامة على حسب ما في مصحف علي، والدليل على ذلك تحريق عثمان للمصاحف وكان فيما أحرق سورة الولاية وغيرها من القرآن.

وأقول: قد مر أن أبي بن كعب قد أخذ عنه ستة من السبعة القراء بخمسة وثلاثين طريقًا وابن مسعود أخذ عنه ثلاثة منهم بسبعة عشر طريقًا، وعلي أخذ عنه أربعة منهم باثنين وعشرين طريقًا، فهذا أربعة وسبعون طريقًا ولا شك أنها فوق التواتر بكثير ولم يؤثر في طريق من هذه الطرق عنهم مخالفة لمصحف الأمة من هذه المخالفات التي تدعيها الشيعة.

وليس في طريق واحد ولو ضعيف إثبات لسورتي الخلع والحقد عند أبي في قراءته، ولا إثبات لسورة الولاية أو النورين في قراءة علي، ولا نفى للفاتحة والمعوذتين في قراءة ابن مسعود، فماذا بعد هذا، على أنه لو ثبت ذلك في بعض الطرق لوجب رده بباقي الطرق، لكن شيئًا من ذلك لم يؤثر، ولم يؤثر عنهم خلاف لمصحف الأمة في القراءات المتواترة البتة، نعم يؤثر شيء من ذلك عن مصاحفهم المنسوبة إليهم والتي لم تطلع عليها الأمة، وإنما هي روايات إخبارية بعضها صحيح وبعضها موضوع، والصحيح منها آحادي لا يقاوم ما تواتر عنهم من روايات على نحو ما تقدم.

ثم لماذا تحكم الشيعة بصحة ما ينسب إلى مصاحف هؤلاء الثلاثة وبطلان ما في مصحف الأمة؟ إن كان ما ينسب إلى مصحف ابن مسعود صحيحًا ومصحف الأمة محرّفًا لزم الشيعة إنكار الفاتحة.

والمعوذتين لا محالة، وهم لا يقولون بذلك، وإن كان ما ينسب إلى مصحف أبي صحيحًا ومصحف الأمة ضلّالًا لزم الشيعة إثبات دعاء القنوت من الخلع والحقد قرآنًا

وهم لا يقولون بذلك . وعليه فاستدلال الشيعة على تحريف ما في مصحف الأمة بما جاء في مصحف أبيّ وابن مسعود يرتد على الشيعة بأوخم العواقب من إنكارية بعض القرآن وقرآنية ما ليس بقرآن .

وأبطل من ذلك حكمهم بصحة ما في مصحف ابن مسعود وأبي لموافقتهما لما في مصحف أمير المؤمنين ، فإن كانت الموافقة تامة لزم أن يكون مصحفه خاليًا من الفاتحة والمعوذتين ومثبتًا للفتوح المتقدم ، والشيعة لا تدعي ذلك ، وإن كانت الموافقة في البعض دون البعض بطل الاستدلال بها على تحريف مصحف الأمة لمخالفتها مصحف علي في بعض المواضع .

ثم من أين علمت الشيعة بما في مصحف علي والمفروض عندهم أنه غائب في السرداب مع صاحب الزمان؟ إن يتبعون في ذلك إلا شيطانًا مريدًا وضع لهم في دينهم سورة الولاية والنورين ليحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ، ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله إن هو إلا كقرآن مسيلمة الكذاب والمختار الثقفي الرافضي الكذاب وأمثالهما ، لا يخفى ذلك حتى على الصبيان ، بل هو أضحوكة تسجل العار والشنار على الشيعة أبد الآباد .

نعم تشغب الشيعة بما ورد عن ابن مسعود من امتناعه عن حرق مصحفه ، ولا حجة فيه للشيعة . بل فيه ما يؤيد ما في مصحف عثمان من الصحة ويوافق ما تواتر عنه من قراءات .

فالوارد عنه في ذلك عن شقيق بن سلمة قال : «خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال : ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾» [آل عمران : ١٦١] غلوا مصاحفكم - أي : أخفوها حتى - لا تحرق - وكيف تامروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله مثله»^(١)

(١) أخرجه مسلم ج ٢ ص ٣٨٢ من فضائل عبد الله بن مسعود ، والبخاري بألفاظ مختلفة ج ٣ ص ٢٢٨ باب القراءة من أصحاب النبي .

فانظر إلى قوله مثله فإنه صريح في أن ما في مصحف الأمة الذي كتبه زيد وجماعته بأمر عثمان وإقرار الصحابة له إنما هو مثل ما تلقاه ابن مسعود مشافهة من النبي ﷺ، ولم يقل قرأت من في رسول الله غيره، مثلاً :

أما عدم حرق مصحفه فلم يقل أحد إن من شرط التواتر أن يحرق ابن مسعود أو غيره مصحفه، لأن التواتر قام والإجماع انعقد على ما في مصحف الأمة.

على أنه قد نقل عن ابن مسعود أنه رجع عن مقالته إلى رأي الجماعة وندم على ما قال واستحى منه وقال : ما أنا بخيرهم ، ثم نزل عن المنبر^(١)

وأما ما نقل عنه أنه قال : «يا معشر المسلمين أعزل عن نسخ المصاحف ويتولاه رجل والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافر»^(٢) وهو يريد بذلك زيد بن ثابت .

فليس في ذلك طعن في جمع القرآن ولا في كتابة المصاحف ، إذ قصاره أنه كان يرى أنه أكفأ من زيد بن ثابت لكبر سنه ولسبقه عنه في الإسلام ، والمسألة تقديرية ولا شك أن تقدير أبي بكر وعمر لزيد أصدق من تقدير ابن مسعود لنفسه ، وأما نسخ المصاحف في عهد عثمان فعذر عثمان فيها واضح لأنه نسخ المصاحف وابن مسعود في الكوفة والأمر كان يستدعى الإسراع دون انتظار حضوره ، وأيضاً فإنما أراد عثمان نسخ الصحف البكرية في مصاحف وقد تولى زيد ذلك في عهد أبي بكر فهو أدري بما نسخه فيها وكان كاتب الوحي للنبي ﷺ ، وكان يؤلف القرآن من الرقاع في بيت النبي في حياته ، وحضر العرضة الأخيرة إلى آخر هذه المميزات التي لم تكن لغيره .

على أن كلام ابن مسعود لا يدل على أكثر من أنه كان يكبر زيداً بزمان طويل ، إذ كان عبد الله مسلماً وزيد لا يزال ضميراً مستتراً في صلب أبيه ، وليس هذا بمطعن فكم ترك الأول للآخر !!

وكون والد زيد كان كافراً فليس بمطعن أيضاً فكذاك كان والد ابن مسعود ، بل

(١) فصل الخطاب في سلامة القرآن للدكتور أحمد الكومي والدكتور محمد أحمد القاسم ص ٨٣ .

(٢) مناهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٢٨٣ .

كل الصحابة كذلك وأما ما ورد من عدم كتابته الفاتحة والمعوذتين في مصحفه، فما الذي يعيننا من مصحفه؟

إنما لنا ما تواتر عنه من قراءات جاءت موافقة لما في مصحف الأمة، أما مصحفه فقد كتبه لنفسه خاصة، والصحابة كانوا يكتبون لأنفسهم ما يخشون عليه النسيان، وربما كتبوا بعض التفسيرات وليس ذلك كله بحجة على الأمة، وحاشا لابن مسعود أن ينكر شيئاً من ذلك لأنه كان يصلي، ولا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب^(١)، فهي أم القرآن وفاتحة الكتاب والسبع المثاني التي تثنى في الصلاة، ولنا ما تواتر عنه من قراءة فيها الفاتحة والمعوذتان.

وهب أن ابن مسعود كان ينكر ذلك وأنه دام على إنكاره فما الذي يضرنا في الموضوع ما دامت هذه السور قد تواترت عند الأمة، ولم يقل أحد إن من شرط التواتر أن لا يخالف فيه مخالف، وإلا لأمكن هدم كل تواتر في الدنيا بمجرد أن يخالف فيه مخالف، ولم يقل أحد بذلك.

أما ما تحتج به الشيعة من قراءات تنسب إلى ابن مسعود ليست فيما تواتر عنه عند القراء، فهي من وضع الشيعة عليه^(٢)، وقد فطن لذلك العلماء وتنبهوا على وضعها لمعارضتها لما تواتر عنه من سبعة عشر طريقاً ليس في واحد منها هذه المفتريات، فهي بضاعة الشيعة ردت إليهم فكيف يحتجون بها علينا؟.

أما ما يرمون به عثمان رضي الله عنه من أنه ضرب ابن مسعود على عدم تسليم مصحفه للحرق حتى كسر أضلاعه فمات بسبب ذلك، فلو صح ذلك عنه فعلاً لما كان على عثمان من لوم لأن هذا جزء من خرج على الجماعة وجاهر بالعصيان في أمر أجمعت الأمة عليه، لكن ذلك لم يحصل بل هو كذب بيّن، يبطله ندم ابن مسعود ورجوعه وهو

(١) «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» نص حديث أخرجه مسلم كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة ص ١٦٧ ج ١ .

(٢) لقد نبه على ذلك كله العلماء في مواضع، منها الألوسي في تفسيره وأبو حيان في البحر المحيط وغيرهم وقد جمع ذلك شيخنا الدكتور أحمد الكومي وشيخنا الدكتور محمد أحمد القاسم في كتاب فصل الخطاب في سلامة القرآن من ص ٨١ إلى ص ٨٨ .

على المنبر قبل أن ينتهي من خطبته لما رأى بعض الصحابة قد كرهوا مقالته، فندم واستحى من مقالته، وقد كان بالكوفة وعثمان بالمدينة فمتى ضربه أو ضرب غيره؟ وهل أفسد الأمر على عثمان إلا من تهاونه ولين جانبه؟

وأما ما يتعلق بأمر مصحف أبي وإثباته سورتي الخلع والحفد، الذي هو دعاء يقال في القنوت في الصلاة، فالقول فيه كما تقدم، فإن الصحابة كانوا يكتبون في مصاحفهم بعض الأدعية والتفسيرات لحفظها، وإنما لنا ما تواتر عنهم من قراءات لا ما أثبتوه أو نفوه من مصاحفهم الخاصة وإنما كان ذلك يستشكل لو أنه كتب مصحفه للأمة أما وإنه كتبه لنفسه وما تواتر عنه من خمسة وثلاثين طريقاً عند القراء السبعة وحدهم يخالف ذلك، فلا مجال لهذه الشنشة! لكن الظاهر أن الشيعة لا يعيشون إلا على أكوام من القمامة كالخنازير، ولا يبصرون إلا في الظلام كالخفافيش، حيث لا يقوم لهم دين إلا على أمثال هذه المرويات الملتوية الباطلة أو المعلولة، أما الحق الصريح والثابت الصحيح لا يستقيم مع دين الشيعة ومفترياتها، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم!!

سابعاً: فيما زعموه من عدم الترابط بين الآيات وأنه دليل على التحريف، وما قاله عمر في آخر براءة يدل على أن الترتيب ليس من فعل المعصوم فلذا وجد الغلط وعدم الترابط: فأقول: إن القرآن تنطق طريقة تأليفه بالإعجاز في التأخى والانتظام والتألف والانسجام بل إن أظهر ما فيه من إعجاز هو ما فيه من هذا الترابط العجيب، حتى إن الناظر فيه دون أن يعلم بتنجييمه لا يخطر على باله أنه نزل منجماً مفرقاً على مدى ثلاثة وعشرين عاماً تقريباً، كانت تنزل في كل نجم الآية أو بعض الآية، أو الآيات، وكان ينزل جبريل فيقول: ضعوا هذه الآية في المكان الذي يذكر فيه كذا وكذا، ومن المقرر أن ترتيب نزوله على غير ترتيب تلاوته، ومع ذلك فأظهر ما فيه هو الترابط والتعاقب بين ألفاظه وآياته، مع أنه كانت تنزل الكلمة أو الكلمات أحياناً، كما جاء في سبب نزول: ﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾ فقد نزلت وحدها بين قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وبين قوله: ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥] بسبب ما قاله ابن

أم مكتوم يا رسول الله: أنا ضرير فنزلت هذه الكلمة بين النصين^(١).

ومع ذلك لا تحس بأنها نزلت وحدها ولا يخطر لك ذلك على بال.

ومن أحسن ما قيل في أوجه الإعجاز ما قاله ابن عطية في تفسيره قال: «إن الله قد أحاط بكل شيء علماً، فإذا ترتبت اللفظة من القرآن علم بإحاطته أي: لفظة تصلح أن تلي الأولى، ويتبين المعنى بعد المعنى، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره، والبشر يعمهم الجهل والنسيان والذهول، ومعلوم ضرورة أن أحداً من البشر لا يحيط بذلك، فبذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة»^(٢).

وهذا حق، فقد قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [نصفت: ٤٤] فساحة القرآن منزّه عن التبديل والتحريف والتفكك وعدم الانتظام، لا من جهة لفظه ولا من جهة معناه، ولا من جهة الترابط والانسجام، لأن ظاهره حجة على فصحاء العرب بنظمه فكذلك باطنه حجة على علماء العجم بحكمه وعلمه وكما أن ظاهره مربوط بنظمه لا يتطرق إليه عيب، فكذلك باطنه منوط بحكم لا تبقى معه مادة لربيب، وكما أن ظاهر نظمهم لو وقع فيه خلل لكان للطاعنين فيه مقال، فكذلك إن وقع في نظم معانيه زلل لكان للمعرضين عنه مجال.

ومع ذلك فالشيعة ترى أنه مفكك الآيات مشتت العبارات لا ترابط فيه ولا انسجام ولما استغلق فهمهم في هذا الجانب حكموا عليه بالتحريف بدل أن يتهموا أفكارهم العليّة وأفهامهم السقيمة عن إدراك أعظم أوجه الإعجاز فيه، بين معانيه ونظمه ومبانيه.

فيقولون سقط ثلث القرآن بين قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ﴾، وبين: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ﴾ إلخ. بل يدعى أكبر من استغلق فهمه فيها وهو القمي: وهو الذي

(١) صحيح البخاري: تفسير سورة النساء ج ٣ ص ١٢١.

(٢) مقدمة تفسير ابن عطية ج ١ ص ٢٧٨ بمكتبة الجامع الأزهر.

له ولع شديد بضم أجزاء متفرقة من القرآن إلى بعضها وتأليفها قرآنا على مزاجه ، وتبعه فيه من أتى بعده ، يقول : إنها نزلت مع قوله : «ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبوا أن تنكحوهن [فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع]...» فنصف الآية في أول السورة ونصفها على رأس الآية ١٢٧ منها^(١) هكذا قال القمي ونسج على منواله جمهور مفسريهم ، ولا يخفى أن ما بين المعكوفين هو شطر من الآية ٣ سورة النساء ، وقبله مباشرة في نظم المصحف : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْتَى فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ كما لا يخفى أن كماله الآية ١٢٧ - النساء بدل ما بين المعكوفين هو : ﴿وَالسَّغِيَرَاتِ مِنَ الْأَوْلَادِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَنْتَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ .

وما درى الشيعة أن الآية ١٢٧ فيها إشارة إلى ما سبق ذكره في الآية ٣ وهي قوله تعالى : ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتْلَى الْنِسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٧] فإنه مشار به إلى ما سبق ذكره في قوله : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْتَى فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْنِسَاءِ﴾ [النساء: ٣] فالإشارة دليل على ما سبق ذكر هذه الآية وعلى ترابطها مع صدرها من الخوف من عدم القسط في يتامى .

ولقد وضح لنا هذا أيضًا الصديقة عائشة رضي الله عنها . حينما سألتها عروة بن الزبير عن مناسبة قوله : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْتَى﴾ لقوله بعدها : ﴿فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْنِسَاءِ﴾ إلخ . فقالت : «يابن أخي هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله فيعجبه مالها وجمالها فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط لها في صداقتها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره ، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوا بهم أعلى ستهن من الصداق ، وأمرُوا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن» قال عروة : قالت عائشة : «ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن فأنزل الله تعالى : ﴿وَسْتَفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى

(١) تفسير القمي ص ١١٩ .

النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ﴿١﴾ قالت: «والذي ذكر الله أنه يتلى عليكم في الكتاب الآية الأولى التي قال فيها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبِئِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الحديث»^(١).

ورضي الله عن أم المؤمنين كأنها تنبأت بما سيقوله الشيعة في هذه الآية فلفتت الأنظار إلى ما تحمله الآية الثانية من إشارة تعود على الآية الأولى وهذا يقتضي حتماً سبق ذكرها عنها.

لكن يبلغ عناد الشيعة مداه حينما يحكم البلاغي على هذا الحديث بالاضطراب من أجل أن يصحح بدعة قومه في التحريف^(٢)، ولا أدري أين هذا الاضطراب، وبأى عقل يفهمون ذلك؟ والله لا أدري اضطراباً إلا في دين الشيعة وعقولهم، وسبحان واهب العقول!!

وأما ما يزعمونه من إقحام قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣]، حيث قالوا إنها ضلت موضعها الصحيح، لأن الخطاب فيها لعلي وفاطمة والحسن والحسين، والسياق مع الأزواج، فيكون النص مقحم وضع غير موضعه الصحيح.

فليت الشيعة اقترحوا موضعاً لها لنرى مناسبتها، وأقاموا الدليل لكي نناقش الدعوى!! لأننا نرى أن الآية قد أخذت وضعها الطبيعي بين الآيات قبل وبعد ولا يشعر الإنسان بغير ذلك، والآية رغم أنف الشيعة في الزوجات كما يدل عليه السياق من سباق ولحاق قال تعالى: ﴿يٰۤاَيُّهَا النِّبِيُّ لَسْتُنَّ كَآحِدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ (٣٣) وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴿٣٤﴾ وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ

(١) انظر: صحيح مسلم ج ٢ ص ٦٠٦ كتاب التفسير .

(٢) انظر: تفسير البلاغي ج ٢ ص ٨ .

مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾ [الأحزاب: ٣٢-٣٤]، فسماهن أهل البيت وناداهن بذلك، وأضاف البيوت إليهن في قوله: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَشُكِّلُ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ فحسم مادة النزاع بذلك، ومن تأمل النص الكريم وجد في عبارته تلميح ببيان علة التكليف بالمتقدم وغايته، كما يوحي بأنه تعالى يشعرهم بأنه بذاته يتولى تطهيرهم وإذهاب الرجس عنهم بما يحملهم على تقبل هذه الأوامر والنواهي بنفس منشرحة، وأن يعضوا عليها بالنواجذ حتى يكونوا أهلاً لهذه المكرمة.

نعم إشكال الشيعة قد جاء من تذكير الضمائر في هذا النص، مع أنها قبل وبعد مؤنثة والجواب سهل وميسور، فإنه ذكر الضمائر لإرادة التعميم لكل من حواهم بيت النبوة وهذا لا يخرج النص عن الزوجات المطهرات لأنهن سبب نزوله وسبب النزول داخل قولاً واحداً. بل قد ورد أن ابن عباس كان يقول: «نزلت في نساء النبي خاصة» وعن عروة مثله، وعن عكرمة قال: من شاء باهله أنها نزلت في أزواج النبي، وأنه كان ينادى بذلك في السوق، ويقول: ليس بالذي تذهبون إليه - يعني أنها نزلت في علي وفاطمة وابنيها - إنما هو نساء النبي^(١) قال أبو السعود ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ تعليل لأمرهن ونهيهن على الاستئناس ولذلك عمم الحكم بتعميم الخطاب لغيرهن، وصرح بالمقصود حيث قيل بطريق النداء أو المدح (أهل البيت) مراداً بهم من حواهم بيت النبوة، وهذه كما ترى آية بينة على كون نساء النبي من أهل بيته قاضية ببطلان رأى الشيعة في تخصيصهم أهلية البيت بعلي وفاطمة وابنيهما، وأما ما تمسكوا به من أن النبي أدخلهم تحت الكساء وتلا الآية فإنما يدل على كونهم من أهل البيت لا على أن من عداهم ليسوا كذلك ولو فرضت دلالة على ذلك لما اعتد بها لكونها في مقابلة النص^(٢) باختصار.

وعليه فالآية في موضعها بإحكام دقيق، وهي في الأزواج أولاً ويدخل معهن بقية آل البيت تبعاً.

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٨٣ .

(٢) انظر: تفسير العلامة أبي السعود العمادي ج ٤ ص ٢١١ .

وأما ما تسمك به الشيعة من قول عمر في الآيتين من آخر سورة التوبة: «لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن فالحقوها في آخرها».

واستدل به الشيعة على أن ترتيب القرآن من فعلهم وليس من فعل المعصوم فلذا بدا فيه هذا التفكك وعدم الارتباط.

فأقول: نعم ذكر ذلك السيوطي في الإتيان عن ابن أبي داود في المصاحف ويعترض عليه بأنه لم يثبت في كتاب من كتب الصحة وابن أبي داود يروي الضعيف والموضوع، على أنه يطعن في تواتر القرآن، فهذا الأثر ليس بصحيح عن عمر، وأيضاً يعترض عليه بما ذكره عن ابن أبي داود نفسه بسنده عن أبي بن كعب قال: «إنهم لما جمعوا القرآن، فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة: ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢٧]، ظنوا أن هذا آخر ما نزل، فقال أبي: إن رسول الله ﷺ أقرأني بعد هذا آيتين ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ...﴾ [التوبة: ١٢٨-١٢٩]، إلى آخر السورة^(١) فهذا نص صريح في أن الآيتين وضعتا في موضعها على ما سمعوه من قراءة النبي لهما.

ولهذا فإن الإجماع حسب النصوص الصريحة، على أن ترتيب الآيات توقيفي لا دخل لأحد فيه، لم يخالف في ذلك أحد من أهل السنة، وأن ذلك كان بوحى للنبي من الله ﷻ، يعني لا دخل أيضاً للنبي ﷺ فيه، وذلك حسب أحاديث صحيحة واردة في الموضوع^(٢)، ومن تأمل الآيات وما بينها من المناسبات تبين له أن الأمر كذلك، ومن استغلق عليه فهم شيء من ذلك فالأولى به أن يعترف بقصوره لا أن يتهم القرآن بالتفكك وعدم الانسجام.

فليت الشيعة عرفوا أقدار أنفسهم فكفوا على الأقل أذاهم عن أسماع المسلمين.

(١) انظر: الإتيان للسيوطي ج ١ ص ٢١٤ النوع الثامن عشر.

(٢) نفس المصدر ص ٢١٤ وما بعدها.

ولا أدري لمصلحة من تفتري الشيعة هذه المفتريات؟ لقد فتحوا المجال لأمثال جولد تسيهر أن يقول بعد ما أورد لهم نماذج عديدة من هذا النوع ثم قال:

«كل هذا يبرهن على الأقل كيف أن ثقة مفسري الشيعة قليلة بنص القرآن المأثور على الرغم من أنهم- يستعملونه مع ذلك في الجانب العملي من الحياة الدنيوية بالقلب المائل أماننا»^(١) وسيأتي له ولغيره كلام أخطر من ذلك في الموضوع.

ولا يستطيع أحد الرد على المستشرق لما أن ذلك فعلاً هو قول الشيعة في الموضوع وهكذا أصبح الباب مفتوحاً لأعداء الإسلام الذين يتربصون به الدوائر من جراء ما صنع الشيعة بالقرآن كذباً وافتراء على الله ورسوله، لتأييد بدعة ممقوتة ما أنزل الله بها من سلطان، ألا ليت الشيعة يفهمون حقيقة ما أضروا الإسلام والمسلمين به من جراء هذا الفرية، التي آذت أسماع المسلمين، وذهبت بأنفسهم على الشيعة حسرات!!

ثامناً: فيما يتعلق من محاولة الشيعة إلزام أهل السنة بالقول بالتحريف بناء على ما يروونه من أحاديث تدل على وجود نصوص كانت تتلى في عهد الرسول بل وبعد وفاته وليست هي في المصحف الآن، مثل آية الرجم، وعشر رضعات إلخ، ولو كان لابن آدم واديا من ذهب... إلخ وقرآن بئر معونة... إلخ، ويزعمون أنه ليس في هذه النصوص ما يدل على النسخ ولا يوجد ما يعارضها، ولو قيل بنسخها فنسخ التلاوة غير واقع عند الشيعة، فدل ذلك على وقوع التحريف بحذف أمثال هذه الآيات، ومن أراد من الشيعة أن ينفي التحريف عن طائفته تظاهراً رمى به أهل السنة مستدلاً بهذه الأخبار كما تقدم نقله عن البلاغي.

وأقول: وردت عندنا أحاديث كثيرة تدل على وجود آيات كانت تتلى وليست هي في المصحف الآن، ولكن الممنوع دلالة هذه الأحاديث على التحريف، لما أن الجواب عنها مفهوم، والشيعة كما تقدم ذكره في كلامهم، نقلوا هذه الأخبار من

(١) مذاهب التفسير الإسلامي لجولد تسيهر ص ٣١٢ .

موضعها الذي وضعت فيه عند أهل السنة، وهو النسخ، لأن قصارى ما تدل عليه هذه الآثار أن ذلك كان قرآنًا ثم رفع في حياة الرسول والوحي ينزل ولهذا وضعت في باب النسخ من مباحث علوم القرآن عند أهل السنة، ولم يخطر ببال أحد منهم أن ذلك يدل على تحريف في المنزل بمن جمعوا القرآن، ومعاذ الله من ذلك، لأن عقيدة أهل السنة أن الذين جمعوه أتقى لله وأخشى من أن يصنعوا شيئاً من ذلك، ولو فرض جدلاً أنهم أرادوه بشيء من ذلك فلن يستطيعوا ولن يمكنهم الله من ذلك، وإلا لزم الخلف عليه وهو محال.

لذا فإن هذه الأحاديث وإن صح سندها فهي محمولة على ذلك، بل أكثرها يحمل نصاً على أنه مما نسخ، ومع ذلك أيضاً فإن المحققين من أهل السنة لم يرتضوا كون هذه الآثار كانت قرآنًا ثم نسخ، لأنها وإن صح سندها فهي آحادية، ولا يجوز اعتقاد قرآنية ما لم يتواتر كونه قرآنًا، وهذا هو الحق احتياطاً للقرآن.

فمن هذا الذي احتج الشيعة به وتقدم ذكره في كلامهم: ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يحرم من فنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن» والحديث في الصحيح^(١)

وأورده السيوطي في الإتيقان ممثلاً به لما نسخت تلاوته وحكمه معاً، وقال في توجيهه: «وقد تكلموا في قولها (وهن فيما يقرأ من القرآن) وأجيب بأن المراد: قارب الوفاة أو أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة الرسول فتوفي وبعض الناس يقرؤها وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثم رفعت»^(٢)

ومنه أيضاً حديث الرجم عن زر عن أبي بن كعب قال: «كأين تعد سورة الأحزاب؟ قلت: اثنتين وسبعين آية أو ثلاثاً وسبعين آية، قال: إن كانت لتعدل سورة البقرة وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم، قلت: وما آية الرجم؟ قال: إذا زنا الشيخ والشيخة

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٦١٦ باب التحريم بخمس رضعات كتاب الرضاع.

(٢) الإتيقان للسيوطي: ج ٣ ص ٧٠ النوع السابع والأربعون في ناسخ القرآن ومنسوخه.

فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم» وأورده السيوطي في الإتيان^(١)

ولا شك أن مراد أبي بقوله: «إن كانت لتعدل سورة البقرة» أي: قبل أن ينسخ منها ما نسخ ومنه هذه الآية، بدليل أنها ليست من قراءة أبي، ولم يثبت أنها كانت في مصحفه، وإنما أخبر بذلك ليدل على ما كان عليه الأمر قبل النسخ ولينبه على ثبوت الرجم وأنه حق مخافة أن ينكره منكر، تمامًا كما وضع لنا هذا الخاطر ما ورد عن عمر فيها حيث قال: لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها^(٢) وليس معنى ذلك أن كتابتها جائزة، لا بل أراد كتابتها مخافة إنكار الرجم مع تنبيهه على نسخ تلاوته، لكنه امتنع لأنهم نهوا عن كتابة غير القرآن الذي استقر بعد النسخ فخاف أن يقول الناس إن عمر زاد في كتاب الله بكتابة منسوخ التلاوة، يدل على ذلك ما جاء عنه أيضًا أنها لما نزلت أتى النبي ﷺ فقال: أكتبها؟ فكأن النبي كره ذلك، وفي رواية عن عمر أيضًا أن النبي قال له: «لا تستطيع»^(٣) ولا معنى لذلك إلا أنه نسخت قطعًا.

هذا ولا معنى لاتهام أهل السنة بالقول بالتحريف بسبب هذا الحديث فإن البلاغي الذي اتهمهم بذلك قد أوردها من رواية السياري وعبد الله وسليمان بن خالد ثلاثتهم من الشيعة عن أبي عبد الله الصادق، فالخبر وارد في رواية الفريقين^(٤) ومع ذلك فإن المحققين من أهل السنة لم يرتضوا أن يكون ذلك قرآنا ثم نسخ لأنه لم يتواتر فتدبر!! ومنه أيضًا ما روي عن أبي قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن»، قال: فقرأ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ فقرأ فيها: لو أن ابن آدم سأل واديا من مال فأعطيه لسأل ثانيًا، فلو سأل ثانيًا فأعطيه لسأل ثالثًا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب... الخبر، وهو في الإتيان للسيوطي أيضًا جاء به تمثيلًا لما نسخ من القرآن^(٥). وأورد السيوطي بعده

(١) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ج ٣ ص ٨٢ النوع السابع والأربعون .

(٢) نفس المصدر ص ٨٥ .

(٣) نفس المصدر ص ٨٦ .

(٤) انظر: ص ٢٥٠ من الرسالة في تفسير البلاغي .

(٥) الإتيان في المواضع المشار إليه ص ٨٣ .

ما يدل صراحة على نسخه عن أبي موسى الأشعري قال: «نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت وحفظ منها: إن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم، ولو أن لابن آدم واديين من مال...» الخبر^(١).

فتأمل قوله: «ثم رفعت» فإنه صريح في النسخ.

وأما قرآن أصحاب بئر معونة ففي الصحيحين أيضًا وفيه ما يدل على نسخه صراحة في متن الحديث ففي البخاري عن أنس بن مالك: أن رعلًا وزكوان وعصية وبني لحيان استمدوا رسول الله ﷺ على عدوهم فأمدهم بسبعين من الأنصار كنا نسميهم القراء في زمانهم كانوا يحتطبون بالنهار ويصلون بالليل حتى كانوا يبثرون معونة قتلوهم وغدروا بهم فبلغ النبي ﷺ فقنت شهرًا يدعو في الصباح على أحياء من أحياء العرب على رعل وزكوان وعصية وبني لحيان قال أنس: فقرأنا فيهم قرآنًا ثم إن ذلك رفع: «بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرض عنا وأرضانا»^(٢) وأورده السيوطي في الإتيان في النسخ أيضًا^(٣) كما أورد عن الحسين بن المنادي في كتابه الناسخ والمنسوخ: ومما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورتا القنوت في الوتر، وتسمى سورتي الخلع والحفد^(٤).

وبالتأمل في هذه الأخبار وفي مواضع إيرادها يتضح الفرق جليًا بين نظرة أهل السنة لهذه الأخبار وبين الشيعة الاثني عشرية فيما يلي:

١- أن السيوطي الذي احتج الشيعة بما أورده في هذا الباب لم يذكر هذه الأخبار على أنها صادقة في الدلالة على قرآنية هذه النصوص بل ذكرها على أنها أقوال واهنة وأغلبها روايات ضعيفة لا يؤخذ بها وما صحح منها لا يقاوم المتواتر ولا يصح اعتقاد كونه قرآنًا لعدم تواتره ولذلك قال في النهاية: «تنبيه» حكى القاضي أبو بكر في

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٩ باب غزوة الرجيع وبئر معونة كتاب المغازي، ومسلم ج ٢ ص ١٥٥ باب ثبوت الجنة للشهيد كتاب الجهاد.

(٣) الإتيان للسيوطي ج ٣ ص ٨٤ النوع السابع والأربعون.

(٤) المرجع السابق ص ٨٥.

الانتصار عن قوم: إنكار هذا الضرب لأن الأخبار فيه أخبار آحاد ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها»^(١)

أما الشيعة فإنهم ذكروا أخبار التحريف على أنها صادقة وادعوا تواترها وهذا يقتضي الجزم بقرآنية هذه الأخبار، فشتان ما بين النقلين ويا بعد ما بين الهدفين !

٢- أن السيوطي ذكر هذه الآثار في مقام النسخ، فهو يحكي روايات تقول: إن تمت نسخًا وما سقط بسبب النسخ إنما هو بعمل الله تعالى لا من عمل أحد من العباد ولا مما أسقطه فلان وعلان، وإنه بتسليم هذا النسخ يكون الأمر في المسألة: أن الله تعالى هو الذي أمرنا بتلاوة هذا الباقي ونسخ ما عداه حكمًا وتلاوة أو تلاوة فقط، على حد ما يقرره العلماء، وذلك كلام لا طعن فيه في القرآن لأن أقصى ما فيه أنه تسليم بالنسخ وأنه واقع فعلاً.

أما ما يرويه الشيعة من أخبار في هذا المجال فإنهم لا يدعون نسخها، بل يقررون أن الحذف فيها ما كان بنسخ من الله، بل كان بعمل الصحابة عمدًا لهدف من الأهداف وذلك طعن في القرآن صريح بخلاف الأول، والفارق بينهما جوهري إذ أن الأول، وهو النسخ، لا طعن فيه بالنسبة لرواية القرآن وتواتره وسلامته من التحريف، بينما الثاني فيه طعن في الرواية وفي سلامة القرآن، وإن الذي يروي ما ثبت التحريف لا يمكن أن يكون كمن يروي ما ثبت النسخ بفعل الله منزل الكتاب.

٣- أن الشيعة لم ترو غير هذه الأكاذيب في شأن القرآن، بينما السيوطي نقل أقوالاً مختلفة ليس موضوعها النقص من الراوي بل موضوعها وقوع النسخ ومدى ما نسخ، فالكلام في المنسوخ لا في الباقي والمنسوخ لا عمل للإنسان فيه، بخلاف ما تفيد روايات الشيعة من تغيير في الباقي من القرآن بعد النسخ.

٤- أن الذين افتروا هذه الفرية ونسبوا زورًا وكذبًا إلى الأئمة من آل البيت ادعوا التغيير والتبديل والتحريف في القرآن، وذكروا آيات غُيرت وسور حُذفت وفقرات

(١) المرجع السابق ص ٨٥ .

أبعدت... إلخ، وعقدوا لذلك أبوابًا في كتب أخبارهم وتفسيرهم بل أفردوا بالتأليف كتبًا في التحريف، بينما لم يقل أحد من علماء أهل السنة.

ولم يرو عنهم شيء من ذلك، ولم يؤلفوا الكتب ولا عقدوا الأبواب والفصول لهذا الافتراء، بل لم تؤلف المؤلفات عند أهل السنة حتى للدفاع عن هذه الخرافات لأن فرية التحريف غير واردة بالمرة في قواميس تفكيرهم ليقين أهل السنة الجازم باستحالة تطرق التحريف إلى القرآن فالفرق بينهم وبين الشيعة كالفرق بين الثريا والثرى!

هذه بعض أوجه المفارقة بين أهل السنة من الذين رأوا نسخًا في القرآن استدلالًا بما تقدم من أخبار وبين الذين ادعوا النقص والتحريف فيه بعمل من الإنسان لا بوحي من الديان، وقد مر أن رأي المحققين من أهل السنة أن هذه الأخبار وإن صح بعضها لا تصلح لإثبات قرآنية هذه النصوص ونسخها لأنه لا يصح اعتقاد قرآنية نص ما لم يتواتر.

ومع ذلك فإني لم أرتض من السيوطي حشد كل هذه الأخبار في باب النسخ، وكان يسوغ له أن يتعرض للنسخ في القرآن بهذه العبارات الموهمة التي قد تثير الشك في قلوب ضعاف الإيمان حتى استغلها الملاحدة والعابثون بقدسية القرآن، وإني لا أوافقه على سرد هذه الأقوال بهذه الطريقة من غير تمحيص وكان الأجدر به أن يضرب عنها صفحًا خصوصًا وقد نقل عن القاضي إنكار ما اشتملت عليه، فكان المفروض عليه تحقيقها وتمحيصها وبيان قيمتها في هذا المجال، ولكنها شهوة الجمع من غير تمحيص وتحقيق.

تاسعًا: فيما يتعلق باستدلال الشيعة على التحريف بما ورد في الكتب السابقة مشتملاً على أسماء الأوصياء من أئمتهم وعليه فالمفروض أن يكون القرآن وهو الكتاب المهيمن قد اشتمل على أسمائهم أيضًا وكونها لم توجد في المصحف الآن فهذا دليل على تحريفه وقد ورد عن أئمتهم ما يؤيد ذلك من نحو قولهم: لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين بأسمائنا إلخ.

وأقول: لا شك أن هذا باطل بني على باطل، فمن يسلّم بذكرهم في الكتب

السابقة حتى يسلم بذكرهم في القرآن؟ لقد مر بنا قراءة الأمة عن الأئمة وتواترها عنهم واشتمال طرقها على خمسة من الأئمة- المعصومين في عقيدة الشيعة- وهي بحمد الله لم تخالف ما تلقاه المسلمون عن غيرهم من قراءات، وليس في شيء منها لا بالعبارة ولا بالإشارة ما يدل على مفتريات الشيعة، بل ولا ورد عن أحد من طوائف الشيعة- غير الاثنى عشرية- شيء من ذلك، فلماذا اختص الاثنى عشرية بنقل ذلك؟ وغالب ظني أن الشيعة عز عليهم ما ثبت من ذكر الصحابة في القرآن والتوراة والإنجيل ولم يذكر مثل ذلك لأوصيائهم، مع أن السبب معروف وهو أنه لا أوصياء ولا أولياء ولا عبادة أشخاص في الإسلام.

قال تعالى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وَجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَزَجٍ أُخْرِجَ شَطَكُهُمْ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [التفح: ٢٩] فهذا النص صريح في الإشارة بالصحابة في القرآن وأن ذلك مثلهم في التوراة والإنجيل.

بل لو سلمنا للشيعة بالقول بالوصاية والولاية لما لزم عليه ذكرهم في القرآن، فكم من رسل الله الأكرمين لم يذكروا فيه؟ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

أم عز على الشيعة أن تأتي البشارة في الكتب السابقة بخاتم المرسلين مستأثراً بها دون الأوصياء كما في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَتَّبِعِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الص: ٦]. وكما في قوله: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

هذا هو الثابت المقطوع به، أما ما تدعيه الشيعة فلا أثر له ولا عين لا من كتاب ولا سنة ولا يمكن تصوره لأنه يقوم على خرافة الوصاية استدلووا بهذا السراب على تحريف الكتاب وما بنى على الوهم والخرافة فهو أوهام وأباطيل.

عاشراً: فيما يتعلق بأن السر في ورود باطن القرآن في الولاية والإمامة هو ما علمه الله من قوع التحريف في القرآن إذ أن الباطن لا يلحقه تحريف وأيضاً كثرة أخبار التحريف ودعواهم تواترها ووثاقة روايتها جعلهم يؤولون الآيات الصريحة الدالة على حفظ القرآن وعدم تطرق التحريف إليه بما يتفق وأخبار التحريف.

وأقول: إن هذه حيلة شيطانية مكررة خبيثة فرضتها عليهم ضرورة العقيدة الفاسدة لأنهم وجدوا أن القرآن لا يخدم مدعاهم في قليل ولا كثير فادعوا بأن للقرآن بطناً وظهراً وخصوا ذلك الباطن بالإمامة والولاية عندهم ولترويح هذه الأباطيل زعموا أن السر في ورود باطن القرآن في الولاية هو ما علمه الله من وقوع التحريف بعد وفاة الرسول في القرآن وهذا معناه ما يلي:

- ١- توقف القول بالإمامة والولاية على القول بباطن للقرآن كله في الأئمة.
- ٢- توقف القول بالإمامة على القول بأن القرآن محرف قد خلا من ذكر الأئمة ولذلك نرى أن جميع أخبار التحريف عند الشيعة تدور في فلك الولاية والإمامة.

وعليه فدين الشيعة يقوم أساساً على اعتقاد تحريف القرآن إما تحريف في التنزيل كما هو موضوع هذا الفصل وإما تحريف في التأويل بالتفسير الباطني والقول بباطن القرآن يدور كله في فلك الولاية كما تقدم في الفصل قبله، وإذا كانت الإمامة لا تقوم إلا على هذا الأساس فذلك أكبر دليل على بطلانها وبالتالي بطلان دين الشيعة من أساسه حيث لا يتصور شيعي إلا بعقيدة الإمامة والولاية وهذا القول أصوب من القول بتحريف القرآن حيث أن هذا التحريف لم يدعيه إلا الاثنى عشرية بما يخدم بدعتهم فحسب مع قيام الأدلة القطعية على بطلانه سواء فيما يتعلق بباطن القرآن أو بتغيير في ألفاظه، فلماذا مثلاً لا توجد من بين أكاذيب التحريف التي يزعمونها ما يخدم المعتزلة أو الزيدية أو الخوارج أو حتى الباطنية الذين هم أسوأ حالاً منهم؟

ولماذا اختص الاثنى عشرية باكتشاف هذا التحريف دون أهل الإسلام؟ إن اتهام الاثنى عشرية في أخبار التحريف بالكذب ثابت لا يحتاج إلى دليل، لأن جميع أخبارهم في هذا تجر إلى غرضهم والقرآن أصل ترجع المذاهب والفرق إليه وليس

بتابع يخضع لما تمليه المذاهب والأهواء .

أما بالنسبة لما يدعونه من تواتر أخبار التحريف عندهم فذلك إمعان في الضلال ليس بمستبعد على الشيعة الذين يعثون بأقدس مقدسات المسلمين من أجل ولاء موهوم وحب مكذوب لآل البيت الكرام، وقديما قيل عدو عاقل خير من صديق جاهل وأمعن من ذلك في الضلال أن تؤول الآيات الصريحة في عدم التحريف بما يتفق بأكاذيب التحريف عند الشيعة كما صنعوه بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] .

حيث قالوا أي: لحافظون له عند الأئمة إلى أن استقر عند القائم في السرداب كما تقدم ولا أدري كيف استقام هذا الفهم في عقول القوم، وهل يتحقق الوعد الكريم بذلك؟

إن الآيات صريحة في حفظ هذا القرآن وأنه لا يستطيع أحد أن يعث به هذا العبث وإلا لانقم الله منه قبل أن يبلغ مراده، قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبٌ عَزِيزٌ ﴾ (١) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٢١﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢] . وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ آلَ قُرْقَنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] .

وقال تعالى: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ [النجم: ١-٤] وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴾ (٤٤) لَأَحْذَنَّا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ ﴿٤٧﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧] وغير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة صريحا على أن القرآن محفوظ ومصون بحفظ الله ورعايته، لا صنعة فيه لغير الله ولا يتطرق إليه باطل ولا يسمح لأحد بأن يتقول فيه ولو كان حتى رسول الله نفسه وإلا لحلت به نقمة الله ما يعصمه منها أحد .

إذا كان كذلك فأين تقع أكاذيب الشيعة في التحريف من هذه الآيات البينات؟ ثم إن الشيعة تعتمد في حياتها العملية على القرآن المتداول وما داموا يعتقدون تحريفه فلماذا يعتمدون عليه؟ أليس هذا تناقض إلى أبعد الحدود، وأليس ذلك يوجب على

الشيعة أن تنكر أخبار التحريف وتعلن البراءة منها وممن افتراها على الله وكتابه؟ هذا مع ما تقدم من رواة هذه الأخبار أنهم بين كذاب ورافضي معروف بالغلو أو فاسد الدين مطعون فيه لا يحل حتى ذكر اسمه في الكتب كما اعترف بذلك محمد جواد البلاغي أحد مفسريهم، وقد نقلت ذلك عنه^(١) كما ذكرت أيضًا في تراجم بعضهم أنهم أصحاب بدع مكفرة وأن الأئمة من آل البيت كانوا يلعنونهم ويطردونهم من مجالسهم ويقولون عنهم إنهم يروون عنا الأكاذيب ويكذبون علينا أهل البيت إلى آخر ما تقدم^(٢).

وعليه فكل من روى أخبار التحريف أو اعتقد صحتها فهو مطعون في دينه، وفي مقدمة هؤلاء القمي صاحب التفسير المشهور عندهم وشيخ رواية الكليني، والعياشي في تفسيره، والسياري، بل والكليني صاحب الكافي لأن أغلب هذه المرويات جاءت فيه، وأدنى ما تدل عليه هذه الأخبار هو فقد الثقة بالقرآن الذي هو أساس الدين، وحيث كان كذلك فلا قرآن ولا إسلام، ونعوذ بالله من الخذلان، وممن يطعن في القرآن، بالزيادة أو بالنقصان !!



(١) انظر: ص ٢٧٣ من الرسالة في نقد البلاغي للنوري الطبرسي صاحب فصل الخطاب .

(٢) انظر: ص ٤٧ من الرسالة في تراجم الذين يدعون صحة الأئمة .

من آثار فرية الشيعة في القول بالتحريف على مدى التاريخ

ليس أخطر على الإسلام ممن يفترى الكذب عليه وهو ينسب إليه قال تعالى :

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ٧﴾ [الصف: ٧] وقديما قيل :

لا يبلغ الأعداء من جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه
نعم، فلقد أتاح الشيعة بقولهم بالتحريف في القرآن المجال للطعن فيه، وأعطوا لأعداء الإسلام ما يمكنهم من التشنيع عليه والترويج لسحب الثقة بالقرآن، ومكنوهم من معاول هدم الإسلام، والإتيان عليه من القواعد، ولا أدري لمصلحة من تفترى الشيعة هذا الكذب؟ ومن الذي يخدمونه بارتكاب هذه الجرائم العظام؟

إن كانوا يعملون لمصلحة آل البيت وخدمتهم، فلعمري لقد أضروا بهم من حيث لا يعلمون! إذ أن كرامة آل البيت إنما هي بالإسلام، ولا إسلام بلا قرآن، وطعن الشيعة إنما هو هدم لأساس الدين وهو القرآن.

إن من أعظم ما يفخر به المسلمون هو أن كتابهم لم يزل غصًا كما أنزل لم تعبث به الأهواء كما عبثت يد التحريف بالتوراة والإنجيل، وهذه حقيقة يعترف بها المنصفون من المستشرقين ومع ذلك فإن الشيعة - وهم ينسبون إلى الإسلام - يقولون أنه قد عبثت به أيدي التحريف من فلان وفلان، وما أعظم هذا الكذب على الله وكتابه: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ !

ويا أسفاه على الشيعة وما يقولون !

لقد ترتب على هذه الجريمة آثار وخيمة، بعضها يرجع إلى الشيعة أنفسهم وبعضها يرجع إلى المسلمين، والبعض يرجع إلى ما استفاده من ذلك أعداء الإسلام.

١ - كان من أثر ذلك أن تشيع عقل الشيعة بهذه الخرافة فحاولوا على مر التاريخ كتابة مصاحف مزورة تجمع هذه الخرافات والعمل على ترويجها على أساس أنها هي النص القرآني الصحيح الذي لم يتطرق إليه تحريف ضموها إلى هذه المصاحف ما

يزعمونه من سورة ولاية علي، وسورة النورين فضلاً عما اشتملت عليه أخبارهم التي تقدم بعضها في هذا الفصل، بل زعم بعضهم أنها تزيد على ألفي حديث، يقول الشيخ محب الدين الخطيب: «وللشيعة مصاحف خاصة تختلف عن المصحف المتداول يثبتون فيها سورة الولاية، وقد اطلع الثقة المأمون الأستاذ محمد علي سعودي الذي كان كبير خبراء وزارة العدل بمصر على مصحف إيراني مخطوط عند المستشرق المعروف مستر براين وفيه سورة الولاية فنقلها بالتصوير الشمسي ونشرت بمجلة الفتح بمصر العدد (٨٢٢)» وقد نقل الخطيب صورة لهذه السورة المذكورة عند ذكر هذا الكلام في كتاب مختصر التحفة الاثني عشرية^(١) وقد تقدم نص هذه السورة.

بل يقول المستشرق جولد زهر في هذا المقام ما نصه «وقد نشر جارسان دي تاس ومرزا كاظم بك لأول مرة في المجلة الآسيوية سنة ١٨٤٢م سورة من هذه السور المتداولة في دوائر الشيعة، وحديثاً وجدت - أي: جولد زهر - في مكتبة بانكبيور بالهند نسخة من القرآن تشتمل فضلاً عن هذه السورة على سورة النورين (واحد وأربعون آية) وسورة أخرى شيعية أيضاً ذات سبع آيات وهي سورة الولاية أي: الموالاتة لعلي والأئمة، وكل هذه الزيادات للشيعة نشرها كليلر تسدال باللغة الانجليزية، ثم قال: ولم نعدم من جانب الشيعة محاولات لتقديم نص قرآني صحيح - أي: بزعمهم - فقد شرع في مثل هذه المحاولة شيعة بغداد سنة ٣٩٨هـ إذ قدموا نصاً قرآنياً صحيحاً - في زعمهم - على أنه مصحف عبد الله بن مسعود الذي أكسبه سوء معاملة عثمان له - بزعمهم - أيضاً ميل عواطف الشيعة إليه، ولا يسعنا أن نعلم هل كان مدار الأمر في ذلك على اختلافات مذهبية فقط، أو على زيادات كثيرة وتغيرات بعيدة كذلك، وقد قضت محكمة علماء الدين من أهل السنة ببغداد تحت رئاسة الفقيه الشافعي الذائع الشهرة أبي حامد الإسفراييني على هذا المصحف بالإحراق»^(٢)

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٣٢ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي لجولد زهر ص ٢٩٤ ، ص ٢٩٥ .

وهكذا مكن الشيعة لهذا المستشرق أن يقول ما قال، ولا يسعني تكذيبه لأن الشيعة قد أعطوه الدليل المادي من هذه المفتريات التي لا يستحيون من ذكرها ولا يتورعون من نشرها، ألا لعنة الله على الظالمين !

٢- وكان من آثار القول بالتحريف أيضًا أن انتشرت المؤلفات عندهم لترويج ذلك مثل كتابهم الفارس ديستان مذاهب الذي ينتشر في جميع أرجاء إيران في طبعات متعددة لينشر ويروج هذه الخرافات لتربية النشء على هذه العقيدة الفاسدة وإقناع الطغام منهم بها، والمستشرقون ينقلون عنه هذه الأكاذيب ويشنعون بها على الإسلام، وقد تقدم أن النوري الطبرسي قد نقل عنه ما يسمونه سورة النورين وقال إنها ثابتة في كتابهم الفارسي (ديستان مذاهب) لمؤلفه محسن فاتي الكشميري^(١)

وقال أيضًا محب الدين الخطيب عن هذا الكتاب أنه مطبوع في إيران طبعات متعددة وقد نقل عنه هذه الصورة المستشرق نولدكه في كتاب تاريخ المصاحف، والجريدة الآسيوية الفرنسية إلخ^(٢)

كما كان من آثار ذلك أن ألف أحد طواغيتهم حسين تقي النوري الطبرسي كتابه الذي سماه: (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) الذي سبق الحديث عنه يحمل أوزار طواغيت الشيعة في تحريف القرآن، وإن المنافيين منهم يتظاهرون بالبراءة من هذا الكتاب بتقية النفاق التي اخترعوها، ولكن هذه البراءة لا تنفعهم على فرض صدقها، لأنهم يحملون منذ أكثر من ألف عام إلى الآن أوزار النصوص والنقول الموجودة في كتبهم بهذا المعنى من تفاسير وكتب أخبار وعقائد وغيرها، وقد جمعها النوري في هذا الكتاب وأبان عن كل مستور عند الطائفة في هذا المجال، وصرح دون موارد بأن هذا هو ما عليه إجماعهم وإن تظاهر بعضهم بنفيه.

وهكذا نرى كيف أن هذه الضلالات قد سيطرت على عقلية الشيعة وامتلات بها كتبهم، بل افردت لها المؤلفات تأييدًا وترويجًا، بل حاولوا على مر التاريخ تزوير

(١) انظر: ص ٢٦٤ عند الحديث عن هذه السورة عند النوري من الرسالة .

(٢) مختصر التحفة الاثنى عشرية ص ٣٢ .

٣- وكان من آثار القول بالتحريف من الشيعة أن احتج أهل الكتاب قديماً على المسلمين بأن قرأتهم محرف مبدل وذلك كرد فعل لما احتج المسلمون به عليهم بتحريف كتبهم السابقة، وكان دليل أهل الكتاب الوحيد هو ما أورده الشيعة من أخبار في هذا المجال، وحاول أهل الكتاب على مر العصور زعزعة الثقة بالقرآن محتجين بمفتريات الشيعة- وهم ينسبون إلى الإسلام- وربما يقوي دليل أهل الكتاب أن يشهد شاهد ينسب إلى الإسلام بتحريف القرآن، بينما لم نجد من بين أهل الكتاب من زعم تحريف التوراة والإنجيل، مع إيماننا معشر المسلمين بتحريف هذه الكتب- أعني التوراة والإنجيل- كما هو صريح القرآن في ذلك.

هذا هو ما دعا الإمام ابن حزم أن ينفي الإسلام عن الشيعة بهذه الشيعة لكي يدفع هذا العار عن المسلمين، ويحفظ للقرآن ما ينبغي له من القداسة والنزاهة حيث قال في الرد على احتجاج اليهود والنصارى ما نصه: «وأما قولهم في دعوى الروافض تبديل القرآن: فإن الروافض ليسوا من المسلمين وإنما هي فرق حدث أولها بعد موت النبي ﷺ بخمس وعشرين سنة، وكان مبدؤها إجابة ممن خذله الله تعالى لدعوة من كاد للإسلام وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر، وهي طوائف: أشدهم غلوًا يقولون بإلهية علي بن أبي طالب وإلهية جماعة معه، وأقلهم غلوًا يقولون إن الشمس ردت على علي بن أبي طالب مرتين، فقوم هذا أقل مراتبهم في الكذب أيستثنع منهم كذب يأتون به؟ وكل من لم يزجره عن الكذب ديانة أو نزاهة نفس أمكنه أن يكذب ما شاء، وكل دعوى بلا برهان فليس يستدل بها عاقل سواء كانت له أو عليه»^(١)

وصدق الإمام ابن حزم فإن نفي إسلام من يدعي تحريف القرآن أهون وأيسر من القول بالتحريف فإن ما يترتب على القول بالتحريف هو إخراج المسلمين جملة عن

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٢ ص ٧٨ .

الدين، ونفى الإسلام عن يريد إخراج المسلمين عن دينهم أولي وأحق.

هذا ما كان في القديم من احتجاج أهل الكتاب على المسلمين في هذا المجال وأما في الحديث فلا زلنا نسمع من هنا وهناك ترديد هذه الفرية خاصة من المبشرين المسيحيين محتجين أيضًا بم احتج به أسلافهم بما وضعه الشيعة من معاول هدم للإسلام بالقول بالتحريف، فهذا هو القس البروتستانتي نلس الدانمركي يقول في رسالته التي دعاها: «أصدق الأقاويل على صحة التوراة والإنجيل» ما نصه «أتظنون أن القرآن الذي بين أيديكم- يا معشر المسلمين هو كما كان على عهد محمد؟ لا، ولكنه جمع بعد موت محمد لا في حياته وما جمع وكتب إلا بعد أن مات معظم القراء ولا شك أنه ذهب بموت هؤلاء كثير من القرآن، ثم استدل على هذه الفرية بقوله:

إن الشيعة يزعمون إن لعلي بن أبي طالب مصحفًا جمعه على حسب النزول وعلى غير ترتيب مصحف عثمان، وسماه مصحف فاطمة»^(١)

وبصرف النظر عن كلام هذا القس المأفون فإنه يعلم أنه يغالط الحقائق لكنه وجد من فرية بعض الفرق- التي تنسب إلى الإسلام- ما يروج لباطله ويخدم هدفه وهكذا أصبحنا هدفًا للهجوم بسبب فرية الشيعة، وأصبح القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه مجالًا للطعن والغمز واللمز بما ألصقه الشيعة به وبعد أن كنا ننته فخراً بسلامة القرآن من الزيادة والنقصان عكر الشيعة علينا هذا الصفو بما يحسبون عليه من إسلام وإن كان القرآن لا يضره كل ذلك: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨].

٤- وكان من آثار القول بالتحريف أن وجد المستشرقون مرتعًا خصبًا في مفتريات الشيعة يسددون بها هجماتهم على الإسلام بحجة أن المسلمين غير متفقيين على النص القرآني بل ما يتمسك به سواد الأمة قد وجد عدد كبير قد طعن فيه طعنًا صريحًا، وهؤلاء الطاعنون تنقل أخبارًا تنسبها إلى آل البيت تبلغ درجة من الكثرة

(١) انظر: كتاب البرهان على سلامة القرآن من الزيادة والنقصان للشيخ سعدي ياسين ص ٨.

بحيث يدعى أصحابها تواترها ، هذه الأخبار صريحة بالطعن في القرآن وفقد الثقة به والجزم بتحريفه إلخ وما من شك في أن الشيعة قد أعطوا المستشرقين أسلحة الهجوم وخدموهم بذلك إلى حد كبير ، لذلك نجد المستشرقين قد تلقفوا هذه المفتريات وهم يعلمون أنها لا تجدي شيئاً إلا أنها عند التمولي والمغالطة تصلح لتوجيه أشد الضربات للطعن في أقدم مقدسات المسلمين .

ف نجد مثلاً المستشرق جولد زيهري في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي يعقد فصلاً بعنوان: «التفسير في ضوء الفرق الإسلامية» على مدى خمسين صفحة كلها في التفسير الشيعي الاثنى عشري وما يدور حوله من فرية تحريف القرآن^(١) نجده من خلالها ينفث سمومه بين الحين والحين كما يتظاهر بالإنصاف فينتقد الشيعة في بعض المواطن فمثلاً يقول: «وفي العهد المبكر للانشقاق الشيعي حصل فعلاً الاستدلال على الطعن في القرآن الرسمي بالإشارة إلى تفكك السياق من جهة المعنى في الآيات المتفرقة المتتالية بعضها مع بعض مما يمكن أن يكون سببه حذف الآيات الرابطة للسياق ، ولم نعدم من جانب الشيعة محاولات لتقديم نص قرآني صحيح»^(٢)

فانظر كيف استغل طعن الشيعة في القرآن بما زعموه من تفكك السياق حيث علل ذلك مدعماً ومؤيداً حيث رجع أن يكون السبب حذف الآيات الرابطة للسياق وكأنه شكر الشيعة على محاولاتها لتقديم نص قرآني صحيح في نظره ونظر الشيعة معاً ثم يقول هذا الخبيث «فهم - أي : الشيعة - يقررون أن النص المألوف قد اختلط فيه كل شيء وأنه يجب إعادته أولاً إلى ترتيبه الصحيح ، وأن التالي الطبيعي لآية من الآيات لا يوجد في الآية التي تليها ، لكنه ضل طريقه في مكان متأخر كثيراً ، بل كذلك في نفس الآية الواحدة يسود انقطاع في صلة السياق وأن الترتيب الطبيعي إنما يعاد أولاً إذا بحثنا عن تمام نصف الآية في مكان بعيد عنها ، ومما ما يتصل بعضه ببعض من

(١) من ص ٢٨٦ : ص ٣٣٦ من كتابه المذكور .

(٢) انظر : كتاب مذاهب التفسير الإسلامي ص ٢٩٥ .

الأجزاء البعيدة الشعب وهذا تشكك ناقد قد يلح أحياناً مثله على النظر العلمي أيضاً وإن لم يكن إلى هذا الحد الذي لا يستسيغه العقل^(١).

يعني: أنه يؤيدهم في التشكيك في ربط الآيات وانقطاع السياق... إلخ ولكن ليس إلى هذا الحد من الإفراط بل في بعض المواضع، فيتظاهر بالإنصاف، ونحن نشكره على هذا الإنصاف المفتعل الخبيث!

ثم يقول: «ويحمل علي في كتب الشيعة هذا اللقب «كلام الله الناطق» ومقتضى ما تقدم أن جمع «كلمة» وهو كلمات يحمل على الأئمة...، ثم قال: وهنا تقترب إلينا مسألة: ألم يشارك تأثير فكرة الكلمة على وجه من الوجوه في الاتجاه إلى جعل علي والأئمة يبدون على أنهم تجسيم للكلمة؟»^(٢)

يعني أنه يربط بين تأثير الشيعة بالمسيحية في موضوع الكلمة، حيث يقول المسيحيون عيسى هو الكلمة وهم يعنون أنه تجسيد للإله فيسمونه (كلمة الله) وكذلك تسمى الشيعة علياً والأئمة بأنهم (كلمة الله) فيريد جولد زيهراً أن يبين وجه تقارب الشيعة من المسيحية وعلى نفسها جنت براقش!

ثم يبدو منصفاً ناقدًا حيث يقول: «وهم يقولون إن ربع القرآن جعل أمر العلويين موضوعاً له، وربع ثان يتعلق بأعدائهم، وربع ثالث يشتمل على النظم التشريعية، وأخيراً يحتوى الربع الرابع على القصص والأمثال، ويتعلق بعلي وحده سبعون آية من القرآن، وإذا يكون القرآن في ذوقهم إلى حد بعيد كتاباً حزبياً شيعياً»^(٣)

ويقول في موضع آخر عن تلك السور المزعومة: «كذلك تلك السور الطفيلية والتي أغفلها أهل السنة لم تضاف إلى النص المتداول، وهي على التأكيد نتاج عصر متأخر»^(٤) يعني: من وضع الشيعة، ثم قال في نهاية الفصل: «هذا هو ما نسميه تفسيراً

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص ٣١٠ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ص ٣٣١ .

(٣) نفس المرجع ص ٣١٢ .

(٤) نفس المرجع ص ٣٠٠ .

حزبياً مذهبياً، ولم يعدل نولدكه عن شاكلة الصواب إذ وسم ذلك التفسير بهذا الطابع نسيج سقيم من الأكاذيب والجهالات»^(١)

هذا هو ما جناه الشيعة على الإسلام، وما فتحوه من ثغرات للهجوم كنا في غنى عنها على مدى التاريخ قديماً وحديثاً، ومع إيماننا بأن القرآن لا يضره كل ذلك إلا أن الشيعة على كل حال أعطوا لغير المسلمين فرصة لتمويه الحقائق بالطعن فيه، وهم جميعاً يوقنون أنهم مغالطون، وإذا كنا بصدد دعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية فإني أقول للشيعة: إن هذه الدعوة حتماً ستنتهي إلى طريق مسدود لعقبات ثلاث عندهم، ما لم تتخلصوا منها نهائياً وتعلنوا البراءة منها:

١- القول بباطن للقرآن على النحو الموجود في تفاسيركم ورد أخباره وإعلان البراءة منها.

٢- القول بالتحريف للقرآن وتكذيب أخباره والبراءة منها وتكفير من اعتقد شيئاً منها.

٣- الطعن على الصحابة وتكفيرهم بأن أعلنوا البراءة من ذلك، وتعترفوا لهم بفضلهم وسبقهم وجهادهم.

وما بقي بعد ذلك فالأمر فيه سهل ميسور يمكن أن تتحمله الأمة، ويوم أن تتخلصوا من هذه العقبات نضع أيدينا في أيديكم ونقول: مرحباً بالوفاق، وبعداً للشقاق والنفاق! ونكون قد حققنا أمل الأمة، واستجبنا للنداء الخالد: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (١٦) [الأنبياء: ٩٢].

أرجو وآمل ذلك مخلصاً، والله يتولى الصالحين !!!

★ ★ ★

(١) نفس المرجع ص ٣٣٦ .

الباب الثالث

عقائد الشيعة الاثني عشرية وأثرها في التفسير

وفصوله هي :

الفصل الأول: عقيدة الإمامة والولاية
وأثرها في التفسير عند الشيعة.

الفصل الثاني: عقيدة الشيعة في الصحابة وفي الأمة
وأثر ذلك في تفاسيرهم.

الفصل الثالث: عقائد انفردوا به في الإلهيات والنبوات
وأثرها في تفاسيرهم.

الفصل الرابع: تأثير الشيعة بالمعتزلة
وأثر ذلك في تفسيرهم.

الفصل الخامس: الفروع الفقهية وتأثرها بعقائدهم
وأثر ذلك في التفسير عندهم.

★ ★ ★

